سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر

قضايا حول أمن البحر الأحمر

أ. أبوبكر فضل محمد عبد الشافي

د. عبد القادر معلم محمد جيدي - د. ابتهال جمال الدين الصادق

د. أحمد فنك يوسف البلول - د. أحمد عبد الله محمد

د. علي بين فضل الله أحمد

وحدة البحوث والنشر - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

قضايا حول أمن البحر الأحمر - نخبة من الباحثين

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

ردمك ISBN 6-3-804-99988-978

رقم الإيداع:0610/2021

سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر

قضايا حول أمن البحر الأحمر

أ. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع
د. عبد القادر معلم محمد جيدي
د.ابتهال جمال الدين الصادق - د. أحمد يوسف فنك البلول
د. أحمد عبد الله محمد
د. علي بين فضل الله أحمد

(دراسات مختارة)

وحدة البحوث والنشر- مركز بحوث ودراسات دول
حوض البحر الأحمر (السودان)
الطبعة الأولى2021م

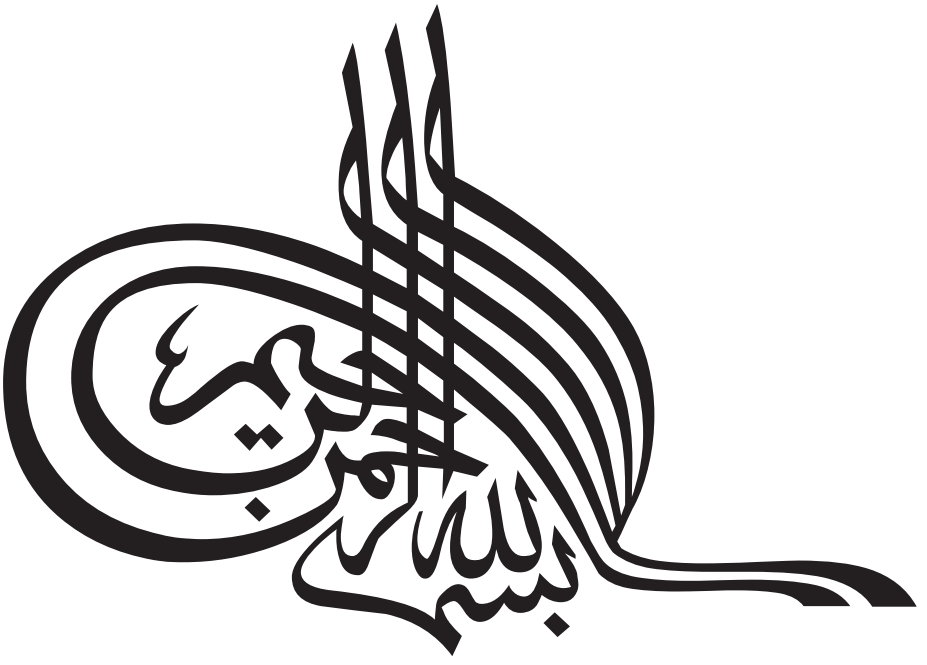
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

القاريء الكريم:

سلسة دراسات دول حوض البحر الأحمر مجموعة من الإصدارات الجديدة والدراسات المختارة؛ وهي ثمرة التعاون بين دار آرثيريا للنشر والتوزيع ومركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان.

هذه السلسة هي باكورة إصدارات دار آرثيريا للنشر والتوزيع من إعداد وإشراف وحدة البحوث والنشر بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر تضمنت عدد من الدراسات المختارة التى تطرقت لبعض قضايا البحر الأحمر المختلفة ونشرت في مجلات القلزم العلمية المتخصصة ، وكتب أخرى تناولت موضوعات دول حوض البحر الأحمر وخاصة السودان. وتسر دار آرثيريا للنشر والتوزيع أن تساهم في تفعيل الحراك العلمي والبحثي بنشرها لهذه الدراسات والبحوث المتنوعة لترفد به مكتبة دول حوض البحر الأحمر والمكتبة العالمية بعدد وافر ومميز من الكتب القيمة ، محققة بذلك شعارها المطروح(نحو نشر علمى رصين وهادف).

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع -السوق العربي-السودان - الخرطوم

دار آريثيريا للنشر والتوزيع

Arrythria for Publishing and Distribution

المحتويات

أمـن الطاقـة والـصراع الاسـتراتيجي للقـوى العظمـى في منطقـة حـوض البحر الأحمر..(7-26)

أ. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

الأزمـة الصوماليـة وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي (القرصنة نموذجا).....(27-42)

د. عبد القادر معلم محمد جيدي

ظاهـرة الاتجـار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر وأثرها على الأمـن الإقليمي.....(43-58)

د.ابتهال جمال الدين الصادق - د. أحمد يوسـف فنك البلول

الهجـرة غير الشرعيـة وآثرها على الأمن القومـي العربي(السـودان أنموذجـاً).....(59-82)

د. أحمد عبد الله محمد

العلاقات السودانية الإثيوبية:رهانات الأمن والسياسة(2011 - 2021م).....(83-104)

د. علي بين فضل الله أحمد

أمن الطاقة والصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في منطقة حوض البحر الأحمر

أ. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

تمهيد:

أصبحت الطاقة ومشتقاتها أساس التقدم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي وعماد قيام المجتمعات المتطورة، واحتلت أهمية متعاظمة لدى المجتمعات الصناعية الكبرى والصاعدة، ليس لكونها شريان الحياة الاقتصادية فقط، بل لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، في ظل وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وبنيته وتوزيع مصادر الطاقة. ولأهمية توافر مصادر الطاقة الكافية والآمنة للدول الصناعية الكبرى، بما لا يؤثر في وضعها الاقتصادي ومكانتها الدولية، في ظل تنافس القوى الصاعدة، للسيطرة على مصادر الطاقة التي تتسم بالندرة مع تزايد الاستهلاك العالمي. كل ذلك أسهم في جعل أمن الطاقة قضية مركزية في الاستراتيجيات الدولية وجزءا لا يتجزء من الأمن القومي للدولة. وبرز أمن الطاقة على الساحة الدولية مع زيادة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وتطور اكثر في فترة مابعد الحرب الباردة في إطار التطور في مفهوم الأمن عموما. وقد أضحى أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم المعاصرة، التي باتت تشكل السياسة الخارجية للقوى العظمى والصاعدة. وقد اصبحت منطقة البحر الأحمر بطرفيها الافريقي والعربي مسرحا للتنافس والصراعات الدولية لمكانتها في الاستراتيجيات الدولية ماضيا وحاضرا ومن المتوقع مستقبلا، كإحدى المناطق الغنية بالطاقة والواعدة بكميات كبيرة من احتياطات العالم ولموقعها الاستراتيجي. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة في محور الاهتمام العالمي؛ لما تمثلها من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، باعتبارها ممرا لمعظم الطاقة المستخرجة من دول الخليج العربي والقرن الافريقي والمتوجهة الى الولايات المتحدة والصين وأوربا، كما أنها شريان ناقل للتجارة العالمية من الدول الآسيوية ودول الغرب واليها، الأمر الذي أدى بدورها إلى احتدام الصراع الدولي فيها، وقد أسهم الصراع الإستراتيجي من قبل القوى الدولية الكبرى والصاعدة في المنطقة، وانشاء القواعد العسكرية والموانيء التجارية في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها المنطقة، وهو ما أثر سلبا على أمن المنطقة برمتها وترك ظلال قاتمة على مستقبلها السياسي والاقتصادي. ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على الطاقة والتنافس في التموقع بالمنطقة عسكريا وتجاريا في المستقبل، ولذلك النتيجة الطبيعية هي زيادة حدة الصراع بين هذه القوى مما يؤثر على أمن دول حوض البحر الأحمر.

توجد بعض الدراسات السابقة في هذا المحور منها دراسة عارف عادل مرشد بعنوان: أمن البحر الأحمر بين أمن الطاقة ومصالح القوى الإقليمية والدولية، ورقة علمية منشورة عن مؤسسة

الفكر العربي. ودراسة البروفسير صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، بعنوان أمن القرن الأفريقي، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، الطبعة الثانية، 2007م). ودراسة صلاح الدين حافظ، بعنوان: صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م).

إشكالية الورقة:

أصبحت الطاقة المحدد الرئيسي للصراع الدولي في العالم، وأن القوى الكبرى في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي تنافست وتصارعت على الطاقة في المناطق الحيوية المنتجة لها، وفي الممرات البحرية الاستراتيجية، لا سيما منطقة البحر الأحمر، مما أثر تلك الصراعات على أمن المنطقة. وعلى ضوء هذه الإشكالية:

ما دوافع الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى بمنطقة حوض البحر الأحمر؟ والى أي مدى تأثر أمن المنطقة بتلك الصراعات؟

فرضيات الورقة:

تنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين وهي، أن أمن الطاقة قضية مركزية في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى والصاعدة كقضية أمن قومي لها، وأن منطقة البحر الأحمر بموقعها الجيوستراتيجي ووفرة الطاقة فيها، اصبحت دافعا للصراعات الدولية، نظرا لارتباطها باستراتيجيات تلك القوى، ومساعيها للتحكم في السياسة والاقتصاد الدوليين. وأن تلك الصراعات لها آثار على أمن المنطقة.

تركز الورقة على صراع الاستراتيجيات للقوى العظمى الثلاث: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) والصين في الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن(-1945 2020م)، وستتم مناقشة تلك القضية من خلال المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: مفهوم أمن الطاقة

أولا: مفهوم الأمن:

يتسم مفهوم الأمن الذي يعد أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية بالتغير والتطوير، وهو في حقيقته مفهوم متغير غير جامد، شهد توسعا في أبعاده لتتجاوز التهديدات العسكرية إلى غير العسكرية التي لا تقل أهمية عنها، والتي تنوعت بين تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، واعتمد وحدات تحليلية غير الدولة القومية لموضوعه، فضلا عن تنوع مصادر تهديده. فهو مفهوم في حالة حركة ديناميكية(). وقد أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية المعاصرة وبروز تهديدات جديدة، مثل الارهاب والجريمة المنظمة والأمراض، وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن بكل مستوياته([2]). ونتيجة لذلك ظهرت مفاهيم جديدة في حقل الدراسات الأمنية كالأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الإنساني وأمن الطاقة.

ثانيا: مفهوم أمن الطاقة:

يرجع بدايات ظهوره إلى قرار ونستون تشرشل سنة 1912م، لتنوع مصادر الطاقة([3]). حيث أشار إلى أن «أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط»، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن فما زال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة([4]). ومع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي في عام 1973م والثورة الاسلامية الايرانية في عام 1979م التي نتج منها ارتفاع كبير في أسعار النفط زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالميا، خصوصا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وكبرى الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، وتزايدت أهميته مع تزايد التهديدات الارهابية بعد الحادي عشر من سبتمبر2001م بإستهداف المنشآت النفطية ولا سيما في منطقة الخليج ذات الثقل الاستراتيجي في سوق الطاقة الدولية([5]).

تمحورت المقاربات التقليدية في مفهوم أمن الطاقة على أمن العرض، من خلال التركيز على توفير الانتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية. هذا التعريف للمفهوم، دعمه تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للطاقة لضمان تدفقها. فالتعريف التقليدي لأمن الطاقة، ارتكز على تجنب أزمات الطاقة، وأزمة الطاقة هي ذلك «الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي للدولة «.

وإذا كان الاقتراب التقليدي ارتكز على قطع الإمدادات، كونها مصدر التهديد الوحيد لأمن الطاقة، إلا أنه منذ الأزمة النفطية عام 1973م، فقد شهد سوق الطاقة العالمي مجموعة من الأزمات والتحولات لم ترتبط بوقف الإمدادات. وأبرز تلك التحولات كان بروز ما يطلق عليه وطنية الطاقة([6]). وقد أولت الدول المستهلكة التي تعتمد في تلبية حاجاتها من الطاقة على الخارج اهمية إلى خطر تعرقل الإمدادات. وبناء على ذلك يتمحور الجدل الذي يدور في الدول المستهلكة للطاقة، حول تنويع مصادر العرض والوصول الآمن إلى مصادر الطاقة في ظل تزايد حدة التنافس بين الدول الكبرى المستهلكة للطاقة واستقرار أسعار الطاقة في الأسواق العالمية وهامش الأمن في حالات الطوارئ وطرح مصادر بديلة للطاقة. وبالنسبة إلى الشركات التجارية العاملة في سوق الطاقة يتمحور مفهوم أمن الطاقة لديها في وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول المنتجة([7]).

فتبني كل دولة مفهوما خاصا بأمن الطاقة أدى إلى غياب مفهوم متفق عليه بين الدول، ما ساهم بدوره في غياب أوجه التعاون بين طرفي المعادلة (الدول المستهلكة والدول المنتجة)، الأمر الذي يوجد ما يسمى بمعضلة الطاقة، والتي هي سعي الدولة نحو تحقيق أمنها الطاقوي بما يؤثر في سياسات الدول الأخرى المستهلكة للطاقة.

المحور الثاني: مفهوم الصراع الاستراتيجي

تعتبر ظاهرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن

والسلم الدوليين، وهي تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها. وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك الى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة الصراع، والكيفية التي يدور حولها، والاهداف التي تسعى اطرافه للوصول إليها.

فالقوى العظمى تتطلع دائما الى القيام بدور مميز في ادارة الشئون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية واهداف استراتيجيتها العليا. والصراع الاستراتيجي في جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والاهداف، وتنافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة.[8] وباستخدام القوى الدولية للاستراتيجيات في صراعاتها الدولية لتحقيق أهدافها، وصفت بالصراعات الاستراتيجية لتعقيداتها وأهميتها، وأصبحت لها نظريات وأبعاد، وتطورت نظريات الصراع الاستراتيجي ووسائله في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل نظام التوازن الدولي ثنائي القطبية، وتحت تأثير التقدم الهائل في صناعة الأسلحة النووية والصواريخ، وظهور قوة دولية عظمى جديدة وهي الصين. فبعد ان كان الصراع يدور بطريقة مباشرة بين القوى الكبرى، اصبح في ظل ميزان الرعب النووي يجري بطريقة متنوعة وغير مباشرة. ويرى هانز مورجانثاو، أن القضية التي تحكم العلاقات الدولية، سواء في السلم أم الحرب هي الصراع الدائم بين الدول الكبرى من اجل الوصول الى الوضع الأفضل في سبيل تحقيق اهدافها القومية. لذا تستند كل دولة لبلوغ غاياتها الى تخطيط استراتيجية متكاملة، تعتمد على دراسة أوضاعها في ضوء امكاناتها المادية والمعنوية أولا، ثم دراسة الاوضاع المختلفة في الدول المواجهة لها في الصراع واستطلاع استراتيجيتها.[9]

وقد ركزت الصراعات الاستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حول السيطرة على الطاقة والمواقع الاستراتيجية. وبنهاية الحرب الباردة تعددت أدوات الصراع الاستراتيجي المستخدمة في الصراعات الدولية منها العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والدبلوماسية وغيرها، بمعنى آخر أن القوة والتأثير المستخدمة في الصراعات الدولية تعددت وتنوعت منها القوة الصلبة والناعمة والذكية.

المحور الثالث: تعريف وأهمية منطقة حوض البحر الأحمر

يمتد البحر الأحمر من مينائي السويس والعقبة شمالا إلى باب المندب جنوبا، ثم يتسع جنوب لتكوين خليج عدن وتبلغ مساحته 437969 كم2 وأنه قد سمي بالبحر الأحمر لأن به نوعا من الطحالب التي تطفو على مياهه يميل لونها إلى الإحمرار مما يضفي على مياه البحر هذا اللون. ويبلغ طول البحر الأحمر حوالي 2000كم ويتراوح عرضه بين 400 كم (في النصف الجنوبي) وبين 200 كم (في النصف الشمالي). وتطل على مياهه تسع دول هي مصر، والأردن، واسرائيل، والسعودية، والسودان، واليمن، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال[10]. وكان قديما يطلق عليه بحر القلزم وان اسم البحر الأحمر جاء نتيجة لتكوين الطحالب في الشعب المرجانية ذات اللون البني المائل للحمرة الذي انعكس على مياهه وصار سببا لتسميته الحالية[11]. وتمتاز طبيعة سواحل البحر الأحمر بأنها قاحلة وخلوها من مصبات الأنهار والأمطار التي تقوم عليها الحياة الزراعية المستقرة،

كان لها أثر كبير في قلة كثافة السكان ومراكز العمران والموانيء الواقعة على البحر. كما أن ضيق الرصيف القاري أثر في تقليل ارتباط السكان بمياه البحر الاحمر وخاصة أن الشعاب المرجانية تغطي معظم أجزائه، وقد ادت تلك الشعاب إلى صعوبة الملاحة في البحر الأحمر [12]. وعلى الرغم من ذلك فأن تلك الخصائص جعلت التجارة النشاط الحضاري الرئيسي لشعوب البحر الأحمر، ومن ثم نشأت العلاقات الحضارية بين شعوب البحر [13].

الأهمية الجيوستراتيجية:

اكتسب البحر الأحمر أهمية سياسية واستراتيجية واقتصادية منذ عصور التاريخ السحيقة، ذلك أن القدماء عرفوا فيه ميزة الربط بين الساحل الأسيوي والساحل الافريقي. وعرفوا فيه كذلك ميزة الربط بين المحيط الهندي جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، كأقصر طريق للملاحة والتجارة، وكان الهدف الاقتصادي والسياسي واضحا لهم، وهذه الميزة لازالت حتى اليوم تمثل أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية بالغة عند واضعي القرار السياسي ومخططي الاستراتيجيات ومحركي الصراعات الاقليمية والدولية. وسواء أكانت الصراعات بين الشعوب القديمة في مصر والجزيرة العربية وسواحل افريقيا، او بين دويلات العصور الوسطى، أو بين امبراطوريات الاستعمار الأوربي في القرن التاسع عشر المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا، أو بين القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، فإن البحر الأحمر بمدخله الشمالي عند السويس، وبمدخله الجنوبي عند باب المندب والقرن الافريقي، ظل وسيظل يلعب دور محور الصراع في هذه المنطقة من العالم[14]. وللمنطقة أهمية جيوإقتصادية، بإعتبارها ممرا للنفط المستخرج من دول الخليج والقرن الأفريقي والمتجه إلى أوربا والولايات المتحدة والصين والهند وغيرها، كما أنها شريان ناقل للتجارة العالمية شرقا وغربا. ومن هنا كانت وما زالت محط أنظار القوى الكبرى، وأصبحت من أهم بؤر الصراع الدولي. وجاء إنشاء اسرائيل وظهور ايران الخمينية ليزيدا من حدة الاستقطاب الدولي في بيئتها[15]. وتزداد أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية لقربها من أعلى مخزون نفطي في العالم، حيث يوجد 70 % من احتياطي النفط العالمي في منطقة الخليج القريب من البحر الأحمر. ولهذا فإن أمن المنطقتين (البحر الأحمر والخليج) يبقى هاجسا دوليا. كما أن نسبة كبيرة من النفط تمر من الخليج عبر مضيق هرمز إلى خليج عمان ومنه إلى خليج عدن وباب المندب إلى البحر الأحمر وعبر قناة السويس إلى البحر المتوسط. ولهذا فإن البحر الأحمر مهم من جهة تخفيض نفقات نقل النفط إلى المستهلكين في الغرب وتقصير الوقت. وتتداخل أهمية البحر الأحمر مع الخليج العربي، لإرتباط المنطقتين بأهم مضيقين وهما باب المندب في البحر الأحمر وهرمز في الخليج. ومن يسيطر عليهما يستطيع السيطرة على البحر الأحمر والخليج. وكذلك تلعب الجزر في كليهما دورا مهما في محاولة السيطرة عليهما، ولهذا فإن البحر الأحمر والخليج العربي يعتبران من الناحية الجيوبوليتيكية والأمنية وحدة استراتيجية متكاملة[16]. وبالنظر إلى كل هذه الأهمية الاستراتيجية قديما وحديثا على السواء فقد جلب الواقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشاكل للدول المطلة على سواحله أو حتى القريبة منه، واذا كان

هـو طريـق الحيـاة والتجـارة والنفـط والـثراء للآخريـن فقـد لعـب دور الآلام لأصحـاب سـواحله خاصـة عنـد نقـاط اختناقـه في مدخلـه الجنـوبي في منطقـة القـرن الافريقـي ومدخلـه الشـمالي في مـصر فقـد تحملـوا العـبء الأكـبر والأصعـب مـن تلـك الأطـماع والصراعـات عـلى مـر التاريـخ [17]. وقـد انعكـس ويـلات تلـك الصراعـات عـلى أمـن شـعوب المنطقـة ودولهـا.

الأهمية الجيوبوليتكية:

يمثـل البحـر الأحمـر أكـبر ظاهـرة إنكسـارية في العـالم «الأخـدود الأفريقـي العظيـم»، ويتمتـع بمكانـة خاصـة في الإسـتراتيجيات العالميـة والإقليميـة، ويتصـف بسـمات خاصـة كمسرح حـرب، وكموقـع اسـتراتيجي وإقتصـادي ذي أهميـة عـلى مسـتوى الإقتصـاد العالمـي والعلاقـات الدوليـة. وبهـذه الميـزات الفريـدة أضفـى عليـه أهميـة جيوبوليتيكيـة. وزادت هـذه الأهميـة بعـد افتتـاح قنـاة السـويس عـام 1869م، حينـما شـقت اليابسـة التـي تجمـع قـارتي آسـيا وأفريقيـا، لتربـط ميـاه البحـر الأحمـر بميـاه البحـر الأبيـض المتوسـط ليشـكل بذلـك أكـبر عامـل إختـزال في جغرافيـة النقـل البحـري، الأمـر الـذي وضـع المنطقـة برمتهـا في قلـب الخريطـة الإسـتراتيجية الدوليـة [18].

ويمكـن القـول أن البحـر الأحمـر جيوبوليتيكيـا، يتميـز بميزتـين أساسـيتين في التحكـم الاسـتراتيجي:

أولا: يتميـز البحـر الأحمـر بطـول سـواحله، فالسـواحل الطويلـة لهـا قـدرة طاغيـة عـلى التحكـم في ميـاه البحـر وفي الملاحـة، ونتيجـة لهـذا فـإن الـدول المطلـة على هذا البحـر المتحكمة في سـواحله تؤدي دورا أساسـيا في لعبـة الـصراع الدائـرة حولـه، وتتحكـم بالتـالي في هـذا الشريان السـياسي والعسـكري والاقتصادي.

ثانيـا: امتـلاء البحـر الأحمـر بالجـزر المتناثـرة شـمالا وجنوبـا، والتـي يرقـى بعضهـا إلى أهميـة اسـتراتيجية بالغـة تعـادل أهميـة نقـاط الخنـق والحصـار والتحكـم الاسـتراتيجي. وطبقـا للمراجـع الدوليـة فـإن ميـاه البحـر الأحمـر تحتـوي عـلى حـوالي 380 جزيـرة معروفـة ومرصـودة، بعضهـا آهـل بقليـل مـن السـكان ومعظمهـا خـال مهجـور، والجـدول التـالي يوضـح ذلـك:

الدولة	طول الساحل بالميل البحري	عدد الجزر	أهم جزيرة
السعوية	930	144	فرسان
إريتريا	435	126	دهلك، حالب، فاطمة
اليمن	300	41	ذقر، حنيش الكبرى، بريم
السودان	400	36	سواكن
مصر	750	26	شدوان، تيران، صنافير
جيبوتي	20	6	موليلة (أم ليلة)
الأردن	13	__	__
إسرائيل	4	__	__
المجموع	2852	379	

جدول من إعداد الباحث

هـذه الجـزر تضفـي عـلى المنطقـة الميـزات الجيوبوليتيكيـة، وأن الإسـتفادة منهـا هـي منبـع الـصراع الإقليمـي والـدولي الهـادف إلى السـيطرة عـلى مواقـع التحكـم الإسـتراتيجي [19].

وبتطبيق القواعد الجيوبوليتيكية على البحر الأحمر، يمكن رصد المميزات التالية [20]:

يمتـاز بالموقـع الفريـد الـذي يتوسـط القـارات الكـبرى الأساسـية آسـيا وافريقيـا وأوربـا، وقـد لعـب دورا تاريخيـا في ازدهـار الحضـارات الآسـيوية والافريقيـة والمتوسـطية التـي نشـأت عـلى شـطآنه أو بقربهـا، بفضـل قيامـه بـدور الشريـان الحيـوي لنقـل التجـارة فيـما بـين الـشرق والغـرب منـذ عصـور التاريـخ القديمـة وحتـى اليـوم.

يتميـز كذلـك بأنـه يقـع في الوسـط بـين البحـار الشرقيـة والغربيـة، أو بـين البحـر الأبيـض المتوسـط والمحيـط الهنـدي، وهـو يشـبه الجسـر العائـم بـين الشـمال والجنـوب وبـين الـشرق والغرب.

ثـم هـو يتميـز في عصرنـا الحـالي بأنـه يتوسـط بـين بحـيرات البـترول الضخمـة التـي مـا زالـت تحتفـظ باكـثر مـن 90 % مـن احتياطـي العـالم في الـشرق الأوسـط وافريقيـا، وبـين أكـثر مناطـق العـالم اسـتهلاكا لهـذه السـلعة الاسـتراتيجية بحكـم أنهـا مناطـق تضـم دول العـالم الصناعيـة المتقدمـة.

المحور الرابع: دوافع الصراع الاستراتيجي

أولا: الموقع الجيوستراتيجي

تتمتـع منطقـة حـوض البحـر الأحمـر بموقـع جيو-سـتراتيجي متميـز، تشـمل البحـر الأحمـر والـدول المشـاطئة لـه وخليـج عـدن، وتؤثـر جيوسـتراتيجيا عـلى القـرن الأفريقـي ودول حـوض النيـل وبحـر العـرب والمحيـط الهنـدي، والخليـج العـربي بضفتيـه العربيـة والايرانيـة. فالمنطقـة ملتقـى الطـرق البحريـة التـي تربـط بـين شرق افريقيـا والجزيـرة العربيـة وايـران والهنـد وجنـوب شرق آسـيا، وكلهـا مناطـق تجاريـة نشـطة وغنيـة بمصـادر الطاقـة وبالمـوارد الطبيعيـة المهمـة.

وتتميـز هـذه المنطقـة بأنهـا تـشرف عـلى موقعـين اسـتراتيجيين مهمـين، يؤثـران في المصالـح الدوليـة تأثـيرا كبـيرا: بـاب المنـدب، المدخـل الجنـوبي للبحـر الأحمـر، ومضيـق هرمـز، بوابـة الخليـج العـربي. ويعتـبر مضيـق بـاب المنـدب والجـزر الكثـيرة المنتـشرة شـمالا، ميـزة دفاعيـة للـدول المطلـة عليـه. ويشـكل البحـر الأحمـر المنفـذ إلى البحـر الأبيـض المتوسـط، وذلـك مـن خـلال قنـاة السـويس في مـصر. ويعتـبر الشريـان الرئيـس للتجـارة الدوليـة ونقـل النفـط مـن الـشرق الأوسـط إلى الـدول الغربيـة في أوربـا وأمريـكا. ويتصـل هـذا الموقـع أيضـا بمضيـق هرمـز عـن طريـق خليـج عـدن وبحـر العـرب وبحـر عـمان، وينفـذ الى الخليـج مـن بوابتـه الجنوبيـة بـين دولتـي ايـران (محافظـة بنـدر عبـاس) وعـمان (محافظـة جزيـرة مسـندم). وللمضيـق ممـران فقـط صالحـان للملاحـة: أحدهـما في ميـاه عـمان الاقليميـة، وهـو ممـر الدخـول إلى الخليـج، والآخـر في ميـاه إيـران الاقليميـة، وهـو ممـر الخـروج مـن الخليـج[21].

وكذلـك أن هـذا الموقـع المتميـز أضـاف للمنطقـة بعـدا اسـتراتيجيا هامـا مـن واقـع أنهـا تسـيطر عـلى ممـرات مائيـة حيويـة إضافـة إلى أنهـا مدخـل هـام لإفريقيـا مـن جهـة الـشرق، بالإضافـة إلى أن البحـر الأحمـر يقـع عنـد منطقـة التقـاء ثلاثـة قـارات وتطـل عليـه عـشرة دول تتنافـس الـدول العظمـى عـلى السـيطرة عليهـا وذلـك لوفـرة المـوارد الحيويـة في باطنهـا، منهـا النفـط ولمـا لتلـك الـدول مـن أهميـة

استراتيجية، لذا تسعى الدول العظمى للبحث عن موطئ قدم لها في هذه المنطقة، حتى تتمكن من تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية [22].

ثانيا: الدوافع الأمنية والعسكرية

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذي طرأ على مجال التسليح ووسائل إدارة الصراع العسكري، ورغم تطور السفن الحربية والغواصات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والأقمار الصناعية، إلا أن المناطق الإستراتيجية من وجهة نظر الجغرافيا العسكرية لا يمكن أن تفقد أهميتها الحيوية بسهولة [23].

وتشير بعض الدراسات للبحر الأحمر إلى عدم ملاءمته للأعمال القتالية. ويرجع ذلك إلى صحراوية سواحله وافتقارها إلى الموانيء العميقة بالداخل بسبب الحوائط الصخرية العالية التي تمتد على طول ظهيرها. فالطبيعة الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر تجعل من الصعب تمركز القطع البحرية الكبيرة فيه، كما أن ضحالة مياهه تجعل من عمل الغواصات فيه أمرا صعبا. ولكنه يصلح اساسا للأعمال القتالية المحدودة، والتحكم الاستراتيجي في مداخله.

وقد ذكر البروفسير صلاح الدين الدومة في كتابه أمن القرن الأفريقي أن البحر الأحمر يتميز بأنه يوفر سهولة مناورة الأساطيل من مسرح عمليات لمسرح عمليات آخر وفقا للظروف السياسية والعسكرية[24]. وقد دفعت ميزة المنطقة وبيئتها البحرية الاستراتيجية، القوى الإقليمية والدولية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة، وإرسال القوات إلى المنطقة.

تشمل حسابات القوى العسكرية الأجنبية بمنطقة حوض البحر الأحمر، عند المخططين العسكريين الوجود العسكري البحري في القرن الأفريقي وخليج عدن والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، فالوجود العسكري الدولي في المنطقة يضم قواعد للقوات البرية والبحرية، وموانيء ومطارات عسكرية صغيرة ومعسكرات تدريب، ومنشئات شبه دائمة، ومراكز دعم لوجستي.

وهنالك دوريات أجنبية متعددة تجوب المنطقة بسفنها لمراقبة أعمال القرصنة والتصدي لها، وذلك من دون الحاجة إلى قواعد عسكرية ، مثل دوريات ألمانيا وكندا والهند وايران وغيرها[25].

وتعد القواعد العسكرية من أهم أدوات الدول في بسط نفوذها الخارجي، وابراز نفوذها الاقليمي والدولي، وتعد جيبوتي ونظرا لموقعها المحوري بؤرة الصراع الدولي، وكذلك نجد عدة قواعد بدول الخليج العربية.

القواعد العسكرية الأمريكية:

تهدف مهام القوات الأمريكية في المنطقة إلى تحقيق هدفين، هما مكافحة الإرهاب والقرصنة وتأمين مصالحها الحيوية لا سيما أمنها الطاقوي.»ونتيجة لأهمية المنطقة وبيئتها البحرية الاستراتيجية اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء عدد من القواعد العسكرية الدائمة في الخليج (قطر والبحرين والإمارات والكويت والعراق)، وفي المحيط الهندي في جزيرة ديوغو غارسيا، وعلى شواطيء شرق أفريقيا في مدينة مومباسا في كينيا. وأبرمت الولايات المتحدة أيضا اتفاقات عدة مع بعض دول المنطقة لمنحها بعض التسهيلات العسكرية في قواعدها»[26].

بعد التفجيرات الإرهابية للأهداف الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، بدأ التفكير الأمريكي في إقامة القاعدة الأمريكية الأكبر في أفريقيا داخل جيبوتي، وذلك في محاولة للحد من نشاط الجماعات المتطرفة وتقديم الخدمات الإنسانية والعمل عن قرب مع الحكومات المحلية.

وفي جيبوتي بدأت أمريكا استخدام «معسكر ليمونيه» عام 2001م، واصبح قاعدة بحرية تابعة للبحرية الأمريكية. وهي القاعدة الوحيدة الدائكمة للولايات المتحدة في القرن الأفريقي، ويبلغ عدد الجنود فيها حوالي 4000 جندي[27].

القاعدة العسكرية الصينية:

تقع في جيبوتي، وهي أول منشأة دعم لوجستي للجيش الصيني في الخارج، وقد بدأ إنشاء هذه القاعدة في فبراير من عام 2016م وتم افتتاحها في اغسطس من العام 2017م، وقد جهزت القاعدة على استيعاب حوالي 10000 جندي. تقوم القاعدة بمهام جمع المعلومات، وعمليات الاجلاء وحفظ السلام قبالة سواحل اليمن والصومال، اضافة الى مكافحة القرصنة والارهاب[28].

القواعد العسكرية الفرنسية:

تمتلك فرنسا قاعدتين مهمتين في المنطقة ومحيطها الجيوبوليتيكي: الأولى في جيبوتي، منذ وقت طويل، وتعتبر أكبر قاعدة فرنسية في أفريقيا، والثانية في أبوظبي في يونيو 2009م، علاوة لذلك تملك فرنسا قاعدتين بحريتين في جزيرتي مايوت ورينيون في جنوب المحيط الهندي، تعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار[29]. كذلك تمتلك فرنسا قاعدتين بحريتين في جزيرة مايوت ورينيون في جنوب المحيط الهندي، تعتبران أراضي فرنسية في ما وراء البحار. وهنالك قواعد عسكرية بالمنطقة لعدد من الدول الكبرى منها اليابان وايطاليا، وهنالك وجودا عسكريا إقليميا تشمل إسرائيل وإيران وتركيا وغيرها.

ثالثا: الدوافع الاقتصادية

تنافست وتدافعت القوى الدولية الكبرى والصاعدة في منطقة حوض البحر الأحمر، من أجل توفير أمنها الطاقوي وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي. و»تتجلى الدوافع الاقتصادية والتجارية نحو منطقة حوض البحر الأحمر، بإعتبارها ممرا تجاريا عبر السنين تمر عبرها السلع القديمة من توابل وعطور ومنتوجات غابية من جنوب شرق آسيا إلى افريقيا باتجاه أوربا، ثم جاء اكتشاف النفط بالمنطقة بكميات كبيرة، ليؤكد الأهمية الاقتصادية للمنطقة»[30]. ويعد الطلب والعرض على الطاقة من الناحية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في التصورات الخاصة بأمن الطاقة للدول. وترجع هواجس الدول الأمنية والاقتصادية الحالية إلى أن الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها وانواعها يرتفع بوتيرة متزايدة، لكن ارتفاع الانتاج العالمي من النفط والغاز الطبيعي لا يزال غير كاف لمواجهة الطلب المتزايد، ولا سيما في ظل ارتفاع معدلات النمو في دول صاعدة اقتصاديا، مثل الصين والهند [31]. فقد أشار تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، المعنون «آفاق النفط في العالم 2030م» إلى أن الاستهلاك العالمي للطاقة شهد نموا متسارعا. وستستحوذ

الاقتصادات الناشئة (الصين، الهند، البرازيل) على الحصة الأكبر من الاستهلاك، حيث سيزداد خلال الفترة بين 2009م – 2030م في الدول الصاعدة بحدود 22 مليون برميل يوميا. وسيصاحب ذلك زيادة الطلب على النفط التي ستصل إلى 105 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2030م، أو بزيادة قدرها 21 مليون برميل يوميا مقارنة بعام 2009م [32].

المحور الخامس: استراتيجيات القوى العظمى بالمنطقة

شهدت منطقة حوض البحر الأحمر تقاطع العديد من الإستراتيجيات للقوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا)، والصين، وبجانب هذه القوى الثلاث هنالك عدة استراتيجيات للعديد من القوى الأخرى بالمنطقة لا يسع المجال لذكرها.

استراتيجية الولايات المتحدة:

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، وان جاء دخولها متأخرا لكنها لعبت دورا حاسما في هزيمة دول المحور(ألمانيا، اليابان، ايطاليا)، فأصبحت ندا للاتحاد السوفيتي في الشرق، وهي بحكم موقعها الجغرافي تشاطيء محيطين هما الأطلسي والباسفيكي، وهذه إن كانت ميزة جيوبوليتيكية إلا إنها تفرض عليها أعباء إضافية، مما حدا بالجنرال الأمريكي ماهان «الداعية لقوة البحر» أن ينادي بشق قناة بنما ليصل بين أكبر مسطحين مائيين في العالم بغية تخفيض الأعباء عن الولايات المتحدة وإختزال الوقت والمسافة [33]. ومن ثم سعت أمريكا في تبني نظريات ماهان وتقوية أساطيلها لبسط نفوذها على العالم الخارجي والبقاء قريبا من المواقع الإستراتيجية بما يكفل لها الحفاظ على مصالحها القومية وحماية حلفائها والتصدي للنفوذ السوفيتي المتعاظم. وحتى نهاية الحرب الباردة كانت السياسة مرتكزة على التمسك بالمراكز التي تحصلت عليها من الدول التي تطل على المحيط الهندي والتي تشكل العناصر الأساسية للإستراتيجية الأمريكية، والتي تقوم على ضمان إنتاج الطاقة في الخليج العربي وتمريره عبر قناة السويس، والدفاع عن القارة الافريقية وخاصة شرقها في مواجهة التسلل السوفيتي[34].

وقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها للتحكم في منطقة البحر الأحمر على ثلاث أنماط هي [35]:

استراتيجية الإحتواء:

وتتم ذلك بالتحكم في البحر الاحمر والمنطقة المحيطة به، وذلك عن طريق القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية لقواتها هناك، وايضا وجود قواتها في نقاط تخفي استراتيجية تمكنها من الوثوب على البحر الأحمر عند التعرض لأي خطر يهدد أمنها أو مصالحها أو أمن الدولة الصديقة أو الحليفة لها. وتحولت استراتيجية الإحتواء بعد إعلان (مبدأ نكسون) في عام 1969م، إلى إستراتيجية المشاركة الإقليمية. فمن أجل تدفق النفط الخليجي لها ولحليفاتها في أوربا، أحاطت الولايات المتحدة المنطقة بعدد من القواعد العسكرية والتسهيلات أهمها قاعدة (ديغو غارسيا) في المحيط الهندي، بحسبان أن البحر الأحمر والخليج العربي منطقة جيوبوليتيكية واحدة.

استراتيجية التقرب غير المباشر:

تسعى الولايات المتحدة عبرها لتطويق المنطقة، وذلك بالتحكم في مداخل المضائق والمنافذ البحرية والحرص على الوجود في الجزر ذات المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في الملاحة البحرية.

استراتيجية الملاحظة:

وتتم دائما عن طريق ما يطلق عليها منطقة الإهتمام، ويتم ذلك عن طريق التصريح الواضح أو التلميح، والقصد من ذلك ايصال الإشارة إلى الطرف الآخر. أو عن طريق خلق العلاقات الوطيدة مثل علاقات الولايات المتحدة مع مصر والسعودية، علاوة على خصوصية علاقاتها مع اسرائيل. ولقد جرت في المنطقة أحداث كانت لها أثر في تغيير كافة الموازين الإستراتيجية، منها إنهيار نظام الشاه الإيراني عام 1979م الحليف القوي لأمريكا. وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد عام 1979م بين مصر واسرائيل، وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. والإجتياح السوفيتي لأفغانستان عام 1979م. كل ذلك أدى إلى وجوب إعادة ترتيب الأوراق الأمريكية والتعديل في إستراتيجية واشنطن في المنطقة، لذا فإن فكرة التدخل العسكري المباشر، بدلا من استراتيجية التقرب غير المباشر، كان أمرا لابد من التفكير فيه بجدية أكثر، وهذا ما عرف ب(مبدأ كارتر) الذي كان يهدف إلى استخدام القوة العسكرية ولكن بالطبع دون التخلي عن (مبدا نكسون) القاضي بالإعتماد على القوة الإقليمية الحليفة، إلا أن الظروف في تلك الفترة لم تكن مواتية لتطبيقه واستمر الاعتماد على مبدأ نكسون. وعلى ضوء ذلك تم تنفيذ مشروع أمريكي بإنشاء وتدريب قوات عرف بإسم (قوات التدخل السريع) والتي وضعت خصيصا وجرى تدريبها للقتال في مناطق مشابهة لبيئة الشرق الأوسط [36].

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي:

بنهاية الحرب الباردة ظهرت بيئات وتهديدات أمنية جديدة، منها الإرهاب، وحتى تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من محاربة هذه الفئة التي تؤيدها بعض دول المنطقة، تطلبت وضع استراتيجيات لمواجهة تلك التهديدات، منها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمقاومة انتشار الاسلحة، تتمثل في الآتي [37]:

تقوية جهود الحد من انتشار الأسلحة لمنع الدول والإرهابيين من الحصول على المواد والتكنولوجيات، وإجراءات مراقبة التسلح والتصدير المتعددة الأطراف.

إدارة العواقب بفعالية للرد على التأثيرات الناجمة عن استخدام اسلحة الدمار الشامل.

بناء قدرات استخبارية أفضل، واكثر تكاملا لتوفير المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب حول التهديدات التي قد تبرز من أي مصدر كان.

التنسيق عن كثب مع حلفائها بوضع تقييم مشترك لأكثر التهديدات خطورة.

الاستمرار في تحويل طبيعة القدرات العسكرية الأمريكية لتتمكن من تأمين القدرة على تنفيذ عمليات سريعة ودقيقة لتحقيق نتائج حاسمة. هناك أسباب جعلت الولايات المتحدة تتخوف من منطقة البحر الأحمر، نتيجة للوجود الاسلامي المتشدد فيها، وأن المنطقة تعيش حالة

من التمزق وعدم الاستقرار، ومن هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد قواعد عسكرية منخفضة التكاليف سياسيا وأمنيا لتعزيز المصالح الامريكية في الخليج وأفريقيا. وفي مواجهة الصراعات والارهاب في المنطقة، استخدمت الولايات المتحدة استراتيجية الجهود الدبلوماسية والاهتمام بالمعلومات الاستخبارية استنادا لتوصيات صناع السياسة الخارجية بأمريكا، أن الدبلوماسية الدولية يجب أن يكون الخيار الأول في حل الأزمات وليس العمل العسكري، ويجب أن تكون المعلومات السرية وتطبيق القانون هما الخط الأول للدفاع ضد الإرهاب وأن تكون القوة العسكرية الملاذ الأخير. ولابد من استعادة مباديء مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، ومنع انتشارها[38]. وتسعى الولايات المتحدة إلى الدفع بمجموعة من القادة الجدد ونشر قيم الديمقراطية حتى تصبح أدبيات السياسة الأمريكية مفاهيم حاكمة بالمنطقة، وهي تسعى من وراء ذلك إلى عدة أمور منها [39]:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار استراتيجتها للسيطرة على البحر الأحمر وما يتعلق به من امتيازات إستراتيجية ولهذا حرصت على وجود قواعد لها في كل من اريتريا وجيبوتي وهذا يأتي ضمن حرصها على الاقتراب من مناطق البترول في العراق والخليج العربي ومنطقة وسط آسيا .

مشروع القرن الافريقي الكبير وجد حيزا كبيرا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وتم التعبير عنه بشكل واضح ورسمي في وثائق الخارجية الأمريكية، هذا المشروع يشمل شرق افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى ووسط افريقيا، وهي منطقة غنية بالمياه واحتياطات الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.

استراتيجية الإتحاد السوفيتي:

يرجع إهتمام الاتحاد السوفيتي بموانيء المياه الدافئة على البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي منذ أيام القيصر بطرس الأكبر عام 1682 – 1725م والذي أعلن أن من يسيطر على تلك المنطقة يحكم العالم، وقد أوضحت كتابات الأدميرال سيرجي غوشكوف مدى حاجة الاتحاد السوفيتي إلى تسهيلات البحر الأحمر في الخمسينات والستينات، خاصة بعد إدخال الولايات المتحدة الغواصات النووية إلى المنطقة، وقد بدأ الإتحاد السوفيتي في التغلغل في المنطقة بعد أن وطد مركزه في الشرق الأوسط من خلال الصراع العربي – الإسرائيلي وقد عمد إلى استخدام ذلك الصراع كجسر يعبر به إلى التغلغل واكتساب النفوذ في منطقة البحر الأحمر[40].

ويمكن القول أن الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة تسعى للاقتراب من المواقع الأمريكية، بغرض إجهاض السيطرة والتهديدات الأمريكية، والتحكم في مصادر الطاقة بالمنطقة، على الرغم من اكتفاء الاتحاد السوفيتي ذاتيا من الطاقة، في إطار ما يعرف ب(استراتيجية الحرمان) أي حرمان الدول الرأسمالية من الطاقة[41].

روسيا:

إن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي، وسعت للحصول على قواعد ومنافذ بحرية في المياه الدافئة وكانت مطلبا حيويا في سياستها الخارجية، وذلك تأمينا لمصالحها وأهدافها

المنتشرة في جميع أجزاء العالم، في ظل مشاكلها الأمنية والاقتصادية والسياسية. وشهدت الفترة الأخيرة عودة قوية للاهتمام الروسي بالمنطقة؛ في محاولة منها لاستعادة مناطق نفوذها القديم. وتدرك روسيا أهمية هذه المنطقة في أنها تتحكم في طريق التجارة العالمية. وممراً حيويا ومهماً لأي تحركات عسكرية، وهي مركز عبور السفن والطائرات العابرة لكل القارات، وكذلك نقطة تزود بالوقود. فتواجد روسيا في المنطقة يعد مهما، للحفاظ على قاعدتها البحرية المتواجدة في المحيط الهادئ، والمشاركة في القوات الدولية التي تستهدف محاربة القراصنة، والتي قد تتعرض لها قوافل تجارية روسية[42].

استراتيجية الصين:

في ظل تزايد الاستهلاك الصيني من الطاقة، وتوقعات تزايد اعتمادها على الطاقة المستوردة من الخارج لمواكبة ثورتها الصناعية وصعودها الاقتصادي باعتبارها قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة على المسرح الدولي، وللحصول على نفط الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة بصورة رئيسة؛ اتخذت الصين عددا من الخطوات في هذا السياق تمثلت في تنمية علاقاتها الثنائية مع دول المنطقة المنتجة للنفط، مثل إيران والسعودية والكويت، وعقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع شركة «أرامكو» السعودية و«الهيئة الكويتية للبترول» وشركة «إيران الوطنية للنفط»[43]. وبتزايد الطلب الصيني بحدة على الطاقة، وتراجع الإنتاج المحلي منها، دفع بكين إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للطاقة. وأصبحت الصين في عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتوقعت بعض الدراسات أن يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10 % سنويًّا، وأن تزداد أيضًا واردات الصين من النفط والغاز من 33% حاليًّا من احتياجاتها الإجمالية من النفط والغاز إلى 60 % في عام 2020م. وتشير التقديرات إلى أن 25 % من واردات الصين الإجمالية من النفط تأتي حاليًّا من إفريقيا؛ مما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع مورِّدي الطاقة الإفريقيين لها[44]. وقد اتخذت الصين استراتيجية تنويع المصادر، ولذا رأت أنّ أفريقيا جديرة بالاهتمام لكونها تمتلك ثروات طبيعية هائلة، 22% من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و2 5% من احتياطي الذهب، و8 0% من البلاتين، و50 % من احتياطي العالم من الماس وغيرها [0]. واعتبرت الصين أن باب المندب والبحر الأحمر من أهم الروابط البحرية في تجارتها، وأحد أهم أضلاع تقوية طريق الحرير لحماية سفنها والتواصل المباشر مع أفريقيا الجنوبية.

وقد التزمت أثناء التوقيع في عام 2014 بتطوير منطقة حرة قرب مينائي جيبوتي ودواليه، بالإضافة إلى إقامة مشاريع ضخمة بلغت قيمتها 9,8 بليون دولار، تشمل تشييد ستة موانئ، من أهمها ميناء متعدد الوظائف في دواليه، وقاعدة عسكرية لحماية نفطها الوارد من الشرق الأوسط (43% من أجمالي النفط الوارد)، مما يعكس رغبتها في الحصول على مواقع لوجيستية هامة قريبة من ملتقى الطرق البحرية بين أفريقيا وآسيا، وغير بعيدة عن أوروبا، وذلك لحماية ثلث بضائعها البحرية التي تنقل عبر باب المندب والبحر الأحمر، وإيجاد موقع قدم ثابت قرب منطقة حيوية

لتأمين احتياجاتها من الطاقة. ووفقًا لورقة السياسة الدفاعية للصين التي صدرت في مايو عام 2015، فإن القوات المسلحة ستعمل على خلق وضع استراتيجي ملائم مع التركيز على استخدام القوات والوسائل العسكرية. وتتوافق هذه الصيغة مع مبادرتي الصين «سلسلة اللؤلؤ» و«حزام واحد، طريق واحد». تهدف مبادرة «سلسلة اللؤلؤ» إلى إنشاء خط من الموانئ البحرية بطول المحيط الهندي لتأمين الممرات البحرية التي عادة ما تمر بها السفن التجارية للصين. وتهدف مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» إلى إنشاء شبكة طرق برية وبحرية تجارية تربط الصين مع الشرق الأوسط وأوروبا. وحسب ما يراه المراقبون، فإن قاعدة الصين في جيبوتي ستساعد على تحقيق الهدف الأخير حيث تمر صادرات صينية يوميًّا من خليج عدن وقناة السويس إلى أوروبا تبلغ قيمتها مليار دولار[45]. ويمر بمضيق باب المندب 20% من حجم التجارة العالمية، وللصين النصيب الأكبر منها، إضافةً إلى أن 50% من واردات النفط إلى الصين تصلها من المملكة العربية السعودية والعراق وجنوب السودان. وتمر بالمنطقة حوالي 80% من الواردات النفطية البحرية الصينية عبر هذا الطريق مروراً بالمحيط الهندي، لذلك فهي موقع حيوي للحفاظ على مصالح الصين الاقتصادية [46].

المحور السادس: أثر صراع القوى الدولية على أمن المنطقة

ابتليت منطقة حوض البحر الأحمر ومحيطها الجيوستراتيجي، بثلاثة انواع من الصراعات المتداخلة فيما بينها، منها الصراع الدولي، والصراعات بين دولها، والصراعات الداخلية كالحروب الأهلية ذات الامتدادات العرقية والطائفية والجهوية. وقد أسهمت الصراعات الدولية في تعقيد هذا المشهد، وشكلت تلك الصراعات أساس التحديات التي واجهت عمليات بناء الدولة والاندماج الوطني والتعاون الاقليمي. ومن ثم تداخلت هذه التهديدات والمخاطر والصراعات لتشكل سمة للمنطقة والتي يمكن تسميتها، بمنطقة الصراعات متعددة المستويات، داخلية واقليمية ودولية. فظلت المنطقة تعاني من تهديدات أمنية معقدة وبمستويات متعددة ومختلفة ومتشابكة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة والاقليم برمته، وكانت محصلة تلك التهديدات هشاشة الدولة ومؤسساتها وضعف التعاون الاقليمي. هذا الضعف أنتج لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول المنطقة الضعيفة، وظهور حركات وجماعات مطلبية وانفصالية، والجماعات الإرهابية. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة والمخدرات العابرة للحدود. تلك الأزمات أكدت عجز النظم السياسية بالمنطقة من بناء الدولة الوطنية المستقرة الآمنة، وعجزت تلك الأنظمة عن التعامل مع الواقع أو التوليفة المجتمعية المتعددة، وهو ما خلق أزمات وموجات عنف سياسي واسعة النطاق. فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها؛ بل صارت أحد مصادر التهديدات لشعبها، وذلك عبر سيطرة إثنية/ طائفة/ نخبة عسكرية، على مقاليد السلطة، وهي الصورة التي ولدت

العنف البنيوي. فصنفت غالبية دول المنطقة ضمن الدول الفاشلة والعاجزة، من واقع حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها. وعلى سبيل المثال فالمنطقة تعد من أفقر مناطق العالم، بإستثناء السعودية، وتواجه شعوب المنطقة نقصا غذائيا ومجاعات مدمرة ومتكررة، ونزوح ولجوء بأعداد كبيرة، وتتجلى تلك المآسي الإنسانية في السودان والصومال واليمن وأثيوبيا وإريتريا.

مستقبل الأمن في منطقة حوض البحر الأحمر

نتيجة لأهمية منطقة البحر الأحمر الإستراتيجية ونظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز بها عن باقي المناطق في العالم إضافة إلى إمتلاكها الثروات المعدنية والموارد الطبيعية الضخمة كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب والمياه، فإنها من المتوقع أن تزداد أهميتها وتجذب إهتمام الدول الكبرى بصورة أكبر وبالتالي تتصارع وتتنافس القوى الدولية في المنطقة، من أجل بسط النفوذ السياسي وضمان المصالح الإقتصادية وتحقيق أمن الطاقة.

وعلى الرغم من الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، إلا أنها من المتوقع أن تستمر التهديدات في المنطقة برمتها حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل هاجسا أمنيا متفاقم، وهي مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخطر الإرهاب مع تزايد إنتشار تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والهجرة السرية والتهديدات البيئية وغيرها من المخاطر.

ومن المتوقع أن تستمر الأخطار المحدقة بالأمن الإنساني في المنطقة، نظرا لما تحملها من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل السياسات التنموية وغياب الاستقلال الرشيد والأمثل للإمكانيات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية للموارد وتحدي الحروب الأهلية. وأن الخروج من هذه المستنقعات الأزموية لابد من إنهاء الحروب في هذه الدول وإحلال السلام الدائم واقرار المصالحات الوطنية واصلاح الدول والمؤسسات للقيام بوظائفها على أكمل الوجوه، ووضع السياسات والاستراتيجيات الناجعة، للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لهذه الدول، وكذلك محاولة الاستفادة من الوجود الكبير للدول الكبرى في المنطقة في تقوية المؤسسات واحداث التنمية وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني بالمنطقة وصيانة وضمان أمن المنطقة برمتها. ومن الإشراقات الكبيرة بالمنطقة ظهور القيادات الجديدة من ذوي الرؤى التنموية والسلمية، مثل أبي أحمد في أثيوبيا، وعبدالله حمدوك بالسودان.

الخاتمة:

شهدت منطقة حوض البحر الأحمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنافسا وصراعا محموما بين القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد استمرت تلك الصراعات طيلة مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، بدخول القوى الصاعدة كالصين والهند حلبة الصراع، حيث يبدو الصراع الأمريكي - الصيني في المنطقة الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر الطاقة التي تعدُّ أولوية لدى الطرفين وتؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي لمنطقة حوض البحر الأحمر لما تتمتع بها من أهمية استراتيجية وخصائص جيوبوليتيكية، وكذلك تذخر المنطقة بموارد ضخمة لا سيما الطاقة.

وقد اتسمت مصالح القوى الدولية في المنطقة بالتشابك والتعقيد، نتجت عنها الصراعات وعدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية، تلك الصراعات أثرت على أمن المنطقة برمتها بضفتيها العربية والأفريقية كما انعكست على شعوب المنطقة من هشاشة في الأمن وعدم الاستقرار وضعف في التنمية.

النتائج:

أصبحت منطقة البحر الأحمر بكل مميزاتها الجيوستراتيجية وخصائصها الجيوبوليتيكية، واحدة من المناطق الاستراتيجية المهمة في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، وملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي.

شهدت موازين القوى المعاصرة بالمنطقة حركة تحولات وتغييرات جزرية، بين قوى دولية وأخرى إقليمية في البيئة الجيوستراتيجية للبحر الأحمر صعودا وهبوطا. وغياب مشروعا استراتيجيا لدول المنطقة للاستفادة الكبيرة من ميزات المنطقة وامكانياتها.

تأثر أمن المنطقة بالصراعات والاستراتيجيات الدولية والتي جلبت مآسي وكوارث إنسانية لشعوب المنطقة.

التوصيات:

عـلى صنـاع القـرار بالمنطقـة وضـع شراكات اسـتراتيجية اسـتثمارية، وخلـق آفـاق للتعـاون، فالمنطقـة تمتـاز بفـرص وآفـاق للاسـتثمارات الضخمـة لابـد مـن الاسـتفادة منهـا.

ومـن المداخـل الاسـتراتيجية للتعـاون وخلـق الـشراكات الاسـتراتيجية في المنطقـة قطـاع البنيـة التحتيـة، والـذي يشـمل الطاقـة والسـدود والطـرق والجسـور والسـكك الحديديـة والمـوانيء البحريـة والنهريـة والسـياحة والاتصـالات والأسـواق ومراكـز الانتـاج والخدمـات.

المصادر والمراجع:

(1) ابوبكر فضل محمد، مهددات الأمن الدولي، (دراسة حول الإرهاب والتسليح تنظيم داعش نموذجا)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري ، 2015م ، ص 10.

(2) أليزابيث سكونز، «تمويل الأمن في سياق عالمي» في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005م، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي، بإشراف سمير كرم (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م)، ص 427.

(3) عبدالقادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا – شرق وجنوب شرق آسيا، اطروحة دكتوراة في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2013م، ص 44.

(4) خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية ، الطبعة الأولى (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2014م) ، ص 52 .

(5) عمرو عبدالعاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة، سبتمبر2014م)، ص45.

(6) خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق ، ص 52 - 53 .

(7) كاميلا برونسكي، «الطاقة والأمن: الأبعاد الاقليمية والعالمية»، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م) ص 329.

(8) عبدالناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في اسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة (1991-2007م)، جامعة الأقصى ، مجلة جامعة الأزهر، غزة ، سلسلة العلوم الانسانية 2009م ، المجلد 11 ، العدد 1-B ، ص 45 .

(9) هانز مورجانثاو، السياسة بين الأمم، ط1، ترجمة خيري حماد، القاهرة ، الدار القومية، 1965م، ص 33.

(10) أحمد الأصبحي وآخرون، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001م)، ص 19.

(11) عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص 26.

(12) محمود توفي، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 57 (يوليو 1979م)، ص 32.

(13) عبدالمنعم عبدالحليم سيد، البحر الأحمر وظهيره في العصور القديمة، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993م)، ص 14.

(14) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م)، ص 62.

(15) إجلال رأفت، تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، في العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- اكتوبر 2013م ، ص -209 214.

(16) أحمد الأصبحي وآخرون، مرجع سابق، ص 43 – 44.

(17) صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق، ص 63.

(18) محمد يوسف حسن عيسى، وسائل التفاعل مع السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، الفترة من 2001-2013م، رسالة دكتوراة غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2013م، ص 69-70.

(19) صلاح الدين حافظ ، مرجع سابق ، ص 59 – 61 .

(20) المرجع نفسه، ص 66 – 67 .

(21) إجلال رأفت ، مرجع سابق ، ص 215 – 216.

(22) المعز فاروق محمد احمد ، مرجع سابق ، ص 110 .

(23) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، أمن القرن الافريقي ، الطبعة الثانية ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، 2007م) ، ص 80.

(24) المرجع نفسه، ص 94 – 95 .

(25) إجلال رأفت ، مرجع سابق ، ص 208.

(26) المرجع نفسه، ص 208.

(27) رانيا ابو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية : التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، 20 اكتوبر 2019م، على الرابط www.Arab Policy Forum.

(28) رانيا ابو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية : التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، 20 اكتوبر 2019م، على الرابط www.Arab Policy Forum.

(29) مضوي الترابي، مرجع سابق ، ص 217 - 218.

(30) أحمد الحسب عمر، الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر، سلسلة أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، (الخرطوم : 1998م)، ص 19.

(31) كاميلا برونسكي، مرجع سابق، ص 333.

(32) عمرو عبدالعاطي ، مرجع سابق ، ص 69 .

(33) معتصم عبدالوهاب ، استراتيجيات الدول الكبرى في البحر الأحمر ، سلسلة أوراق استراتيجية ، العدد (1) ، (الخرطوم : مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1998م) ، ص 31 .

(34) عمار السجاد الشيخ، اتجاهات وفرص وحدة القرن الأفريقي: دراسة استشرافية، اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة النيلين، 2010م ، ص 56 .

(35) الأمين عبدالرازق ادم ، مرجع سابق ، ص 77 - .

(36) المعز فاروق محمد احمد، مرجع سابق، ص 152 – 153 .

(37) المعز فاروق محمد احمد، مرجع سابق، ص 157.

(38) حمدي عبدالرحمن حسن، التوازن الاقليمي في شرق افريقيا: القضايا وآفاق المستقبل، شبكة المشكاة الاسلامية، ص 6 – 7.

(39) عمار السجاد الشيخ محمد، مرجع سابق، ص 58 – 59.

(40) مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي وكوبا والقرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 54، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (1978م)، ص 31 – 33.

(41) محمد توكل، روسيا تبحث عن «نفوذها الضائع» في القرن الأفريقي، على الرابط: https:// 88%%aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9

(42) عمرو عبدالعاطي، مرجع سابق، ص 69 – 71.

(43) بيتر بروكس، وجي هاي شين: «النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن، 28 ديسمبر/ 2006. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/349.htm

(44) هشام جابر، القرن الافريقي: سباق دولي محموم لأجل النفوذ، 10/5/ 2017م ، على الرابط: WWW.aljazeera.net ..

(45) شادي خليفة ، الخليج الجديد، «لماذا تبني كل من الصين والسعودية قواعد في جيبوتي، 28 سبتمبر/ 2016م، http://thenewkhalij.org/ar/node/47119

(46) علاء الدين أغا ، الصين في افريقيا .. مسرح عسكري مختلف ، 24يوليو 2017م ،على الرابط https :// elbadil-pss.org:

الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي
(القرصنة نموذجا)

د. عبد القادر معلم محمد جيدي

جامعة أفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

الموقع الجغرافي للصومال وأهميته

تشكلت جمهورية الصومال من القسمين الجنوبي والشمالي اللذين نالا استقلالهما في يوليو عام 1960م، من الاستعمار الذي جزأ الشعب الصومالي إلى خمسة أجزاء. ويقع الصومال « بين دائرتي عرض 12 شمالا، و2 جنوبا،... بمساحة تبلغ (637,657) كم 2»[1]، وتمتد حدوده من جهة الشمال مع خليج عدن والبحر الأحمر، وجمهورية جيبوتي، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب الغربي كينيا.

أما الموقع الجغرافي للشعب الصومالي فهو يحتل بمنطقة شاسعة في القرن الإفريقي، « تمثل شبه جزيرة مثلثة الشكل، تمتد من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر، مارة بخليج عدن حتى رأس عسير،(جاردفوي) ومنها عبر المحيط الهندي إلى الجنوب حتى مصب نهر تانا في كينيا، ثم تتجه شمالا عبر الحدود الغربية لمنطقة هرر حتى الساحل المحاذي لمنطقة باب المندب. وتقدر مساحة هذه المنطقة بمليون ونصف كيلو متر مربع»[2].)

تشمل هذه المنطقة أراضي الصومال الكبير التي يقطنها الصوماليون في القرن الإفريقي، والتي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر إلى خمسة أجزاء

الحدود البرية والبحرية:

الصومال له حدود برية بطول (2340) كم، تفصلها عن كل من جيبوتي بمسافة (58) كم، وإثيوبيا بمسافة (1600) كم، وكينيا بمسافة (682) كم.[3]. في حين يمتلك الصومال أطول السواحل على مستوى القارة الإفريقية، إذ يطل خليج عدن والبحر الأحمر بساحل يبلغ طوله قرابة (1200)كم، كما يطل على المحيط الهندي بساحل يبلغ طوله بـ (2200)كم، كما تمتد المياه الإقليمية الصومالية إلى (200) ميل بحري داخل مياه المحيط الهندي.[4] وتساوي المساحة المائية التي تمتلكها جمهورية الصومال بـ « ثلاثة أضعاف المساحة البرية للصومال، إذ تصل بحوالي 1.8 مليون كم2»[5]

أهمية الموقع:

إن موقع الدولة الجغرافي، هو الذي يضعها في قلب حركة الأحداث السياسية، تؤثر فيها وتتأثر بها، والموقع هو الذي يضع الدولة على الهامش البعيد عن مسرح الأحداث السياسية، تستمع إليها عن بعد، ولا تكاد تتأثر بها. وقد يكون للموقع الجغرافي وزن وأهمية ، تنعكس آثاره المباشرة على وجود الدولة، وعلى الدور الفاعل الإيجابي أحيانا، أو السلبي أحيانا أخرى.

ويتميز الصومال بموقع جيوبوليتيكي فريد في منطقة القرن الإفريقي ، فهو متاخم لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي ، كما يقع في نقطة لقاء قارتي إفريقيا من الغرب وآسيا من الشرق ، ويشرف على البحر الأحمر الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة مضيق باب المندب ، وهذا الموقع « ربط آسيا بإفريقيا عن طريق الموجات البشرية الزاحفة من شبه الجزيرة العربية إلى قارة إفريقيا قبل وبعد انهيار سد مأرب في منتصف القرن الخامس الميلادي» [6] كما يعد الصومال مدخلا لدعوة الإسلام وحركته في شرق إفريقيا . وعليه فالمنطقة هذه عبارة عن « حلقة اتصال بين الأقطار المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي والظهير الإفريقي. كما تعد ملتقى البحار والمحيطات»[7] في آسيا وإفريقيا؛ إذ أن بحر العرب يندمج مع المحيط الهندي، وخليج عدن يتداخل مع البحر الأحمر.

استقلال الصومال:

تعرض الصومال أبان الهجمة الاستعمارية الأوروبية إلى التقسيم الجائر، وتم تقسيم أراضيه إلى خمسة أجزاء ، وهي الصومال الفرنسي والصومال الإيطالي والصومال الانجليزي، واقتطعت إثيوبيا إقليم الصومال الغربي أو»الأوجادين». والإقليم الخامس هو إقليم المعروف ب (أنفدي) والذي ضمه الانجليز لكينيا ويعرف الآن بالمقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا.[8] وبعد أن نال إقليمان من الأقاليم الصومالية الخمسة الاستقلال(عام 1960) كونا جمهورية الصومال. وهذان الإقليمان هما: الصومال الإيطالي في الجنوب والصومال البريطاني في الشمال. وقد بذلت الدولة الصومالية الوليدة جهودا كبيرة في تحرير باقي الأقاليم الصومالية من الاستعمار.

عدد السكان:

أجرى مكتب الأمم المتحدة الخاص بالسكان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالحكومة الصومالية، عام 2013-2014م أول تقدير لتعداد السكان في الصومال منذ أكثر من أربعة عقود. وبناء على هذا التعداد قدر عدد السكان بجمهورية الصومال بأقاليمها الـ 18 قبل عام 1991م بـ 12.3 مليون نسمة.[9] يوضح هذا التعداد السكاني الأخير للصومال على أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الصومالي هم تحت سن الثلاثين سنة، وأن 46% من السكان في الصومال هم تحت سن 15 عاما [10]، مما يدل على أن المجتمع الصومالي هو مجتمع شبابي.

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية في السكان ما بين (2,5% - 2,8%). وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية قرابة (37%) من مجموع السكان في عام 2009م، في حين بلغت نسبة كنسبة مئوية من مجموع سكان الصومال في عام 2009م قرابة (50,4%)، كما بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا قربة (3,631) مليون نسمة، منها (39,1%) من النساء في عام 2009م [11].

أما معدل البطالة فهو يصل حسب تقارير البنك الدولي عام 2002م إلى (47,4%)

من عدد سكان البلاد، منها (65,5 %) في الحضر، و(40,7 %) في الريف [12]. الفاقد التعليمي والتربوي للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة يبلغ 77% في الصومال ككل، ويبلغ هذا الفاقد في العاصمة مقديشو أكثر من 90% [13]

منطقة القرن الإفريقي وأهميتها:

يعرف القرن الإفريقي بأنه «المنطقة التي يسكنها الصوماليون أساسا وإن تعددت أوطانهم» [14] في كل من جمهورية الصومال وجمهورية جيبوتي والمناطق الجنوبية الشرقية لإثيوبيا (الصومال الغربي أو الأوجادين)، والأجزاء الشمالية الشرقية لكينيا (أنفدي). والقرن الإفريقي هو» ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن، والذي يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد داخل القارة الإفريقية ليشمل كلا من الصومال وجيبوتي وأرتيريا وإثيوبيا».[15] ويضم القرن الإفريقي دولا أخرى تتبادل علاقات التأثير والتأثر، مثل السودان وكينيا ويوغندا. وعند التوسع في المفهوم الجيوبولتيكي للقرن الإفريقي، «فإن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا منه، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الإفريقي رقعة جغرافية واحدة»[16]، لاسيما أن اليمن تقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وبين تلك المنطقة. فالقرن الإفريقي يستمد أهميته كذلك، نسبة لجواره اللصيق للبحر الأحمر الذي يمثل أهمية كبيرة للتجارة العالمية وقرب المنطقة للخليج العربي الغني بالنفط.. على هذا الأساس أصبحت منطقة القرن الإفريقي محور اهتمام القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لبسط سيطرتها ونفوذها في تلك المنطقة، منذ العهود الاستعمارية وحتى اليوم. والقرن الإفريقي كانت له أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية منذ عصر بعيد حين عرف سكان المنطقة يربط الساحل الأسوي من شبه الجزيرة العربية وبين الساحل الإفريقي إلى قلب القارة الإفريقية، كما عرفوا قيمة الربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كأقصر طريق للملاحة والتجارة وبالتالي للنفوذ السياسي، وهذا ما دفع الفرنسيين إلى حفر قناة السويس عام 1869م لتربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط مختصرين طريق الرجاء الصالح إلى الغرب بمقدار ثلثي المسافة [17]. أما باب المندب فيتحكم بكتلة استراتيجية واحدة تشمل البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، ويتوسط المسافة بين منابع النفط وقناة السويس.

أهمية البحر الأحمر

مثل البحر الأحمر منذ القدم حلقة وصل بين الحضارات التي قامت بمحاذاة سواحله من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، فمن حضارات اليمن القديمة وأرض الشام إلى حضارات حوض النيل وبلاد القرن الإفريقي. وهو يمثل اليوم جسر عبور بين أوروبا وشمال إفريقيا المطلتان على البحر الأبيض المتوسط وبين جنوب وجنوب غرب

آسيا وشرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، حيث تنتقل سفن البضائع التجارية وناقلات النفط والغاز وسفن النقل والسياحة والصيد... بل وحتى السفن والقطع الحربية الغازية، فقد وجدت في البحر الأحمر أقصر طريق [18]. وقد وجد البحر الأحمر أهميته في العصر الحديث من افتتاح قناة السويس عام 1869م. ولعل أنهم نقطتين استراتيجيتين فيه هما قناة السويس ومضيق باب المندب؛ لأنهما تتحكمان في دخول السفن وخروجها منه، وهما لذلك بوابتاه الأمنيتان.

أهمية القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد حرب اليمن:

ازدادت أهمية منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد قيام حرب اليمن وجلب الحوثيين لإيران في المنطقة وتهديدهم للملاحة الدولية للبحر الأحمر ومنطقة باب المندب، كما أن روسيا أبدت تطلعها ورغبتها لإنشاء قاعدة بحرية لها في مدينة بربرة الواقعة في خليج عدن، في منطقة أرض الصومال بشمال الصومال من أجل توفير الخدمات اللوجستية لسفنها، أسوة بوجود الولايات المتحدة والصين في جيبوتي القريبة منها، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة [19]، وكانت هنالك اتفاق بين الإمارات وإثيوبيا جمهورية أرض الصومال التي أعلنت انفصالها عن الصومال من طرف واحد لإدارة ميناء بربرة بواسطة شركة موانى دبي الإماراتية بحصة 51%،على أن تأخذ إثيوبيا 19%، وأن تحصل أرض الصومال على 30%، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة إماراتية في مدينة بربرة، وهو ما رفضته الحكومة الفيدرالية جملة وتفصيلا لكونها لم تكن طرفا في هذه الاتفاقية وأن ذلك يجرح سيادة الصومال.

وفي التاسع عشر من يناير 2020م أعلن في الرياض تكتل لثمانية دول عربية وإفريقية تطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وهي: السعودية، ومصر، والأردن، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والصومال وإريتريا، على أن يكون مقر المجلس الجديد في العاصمة السعودية الرياض.

ومن أهدف هذا التكتل الأساسية التنسيق والتشاور حول هذا الممر المائي الحيوي الذي يمثل أهمية اقتصادية وتجارية واستثمارية للاقتصاد العالمي بأكمله،[20] باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي للتجارة العالمية بين دول شرق آسيا وأوروبا. وأشار الوزير الصومالي إلى أن الأخطار والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في هذا المجلس متشابهة ومترابطة، وأبرزها القرصنة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح، والتلوث البحري.[21] وقد استغرقت جهود إطلاق هذا التكتل لأكثر من سنة، حيث بدأت جهود إنشائه منذ عام 2018م. وهناك تكتل ثلاثي آخر يتشكل في منطقة القرن الأفريقي يضم إثيوبيا والصومال وإريتريا، قد يكون ذلك بداية لتكتل كبير لدول الإيقاد والقرن الإفريقي ككل. كل ذلك يعد مؤشرا لجذب الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر لأهميتهما..

القرصنة في المياه الصومالية

الحكومة المركزية التي بناها الصوماليون عام 1960م بعد صراع مرير مع الاستعمار، انهارت عام 1991م، وعانت البلاد بعد ذلك من آثار الحرب الأهلية التي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستقرار السياسي وسيادة الصومال على إقليمها لثلاث عقود.، ويمكن تقسيم الأحداث الرئيسة خلال هذه العقود الثلاث على النحو التالي:

1. فترة الحرب الأهلية التي سادت فيها الفصائل المسلحة وغابت الحكومة
2. المركزية، وذلك في الفترة ما بين 1991/م2000-م.
3. بداية عهد الحكومات الانتقالية، وذلك في الفترة ما بين 2000م إلى 2012م
4. فترة حكومات ما بعد عهد الانتقالية، والذي بدأ منذ عام 2012م إلى 2020م.

خلفية تاريخية:

برزت القرصنة البحرية عالميا طوال العصور القديمة ومنذ عصر ما قبل التاريخ حيث كان الإنسان يرتاد ركوب البحار منذ آلاف السنين. وقد جاءت الإشارة إلى وجود القرصنة البحرية في القرآن الكريم بوصفها إحدى صور الاعتداء على السفن في سورة الكهف، في قصة سيدنا موسى مع العبد الصالح، في قوله تعالى: « وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصبا»(22)؛ ما يدل على وجود أعمال غير مشروع تعترض الملاحة ووسائل النقل في البحر منذ ذلك التاريخ.

تعريف القرصنة:

درس الباحثون هذه الطاهرة من عدة أوجه ووضع كل منهم تعريفا لها وفقا للخلفية العلمية التي يتمتع بها عوض عن مجال اهتمامه كباحث، ومن ثم جاءت عدد من التعاريف للقرصنة البحرية، وهي:

أ. التعريف الأول: القرصنة البحرية هي « ارتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص والأموال في أعالي البحار»[22]

ب. التعريف الثاني: تعرف القرصنة البحرية على أنها « اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار دون أن يكون مصرحا بذلك من جانب دولة من الدول، ويكون الغرض منه الحصول على مكاسب مالية باغتصاب السفن أو البضائع أو الأشخاص»[23].

ج. التعريف الثالث: تعرف القرصنة كذلك بأنها « كل عمل غير مشروع من اعمال العدوان يرتكبه أشخاص على ظهر سفينة خاصة في البحار العامة أو يحاولون ارتكابه ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر سفينة أخرى أو ضد السفينة الأخرى نفسها بقصد السلب والنهب[24].

د. التعريف الرابع: تعرف القرصنة بأنها « كل اعتداء يقع في عرض البحر مستهدفا سلب ونهب السفن أيا كانت جنسيتها أو خطف وسلب الموجودين عليها أو الأمرين «[25]

فكل أعمال العنف والإكراه التي تم تناولها التعريف والموجهة ضد السفن لابد وأن

تكون غير مشروعة ، أما إذا تم التعامل ضد إحدى السفن طبقا للقانون وفي إطار التدابير الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع مثل المخدرات أو الاتجار بالبشر، أو إطار أعمال الدفاع الشرعي ، أو غيرها من الأفعال التي تقرها قواعد القانون الدولي، فإنها لا تدخل في إطار الأعمال المكونة لجريمة القرصنة البحرية.

أما الأعمال الممنوعة فيدخل فيها احتجاز السفينة ومن عليها بالإكراه، وإجبارها على السير في وجهة معينة، أو احتجازها إلى حين قيام المسؤولين عنها بدفع فدية معينة أو تنفيذ مطالب خاطفيها[26]. أما أعمال السلب، فهي التي تتم ضد ما تحمله السفينة من أموال وبضائع.

أسباب ظهور القرصنة في المياه الصومالية:

من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور القرصنة في المياه الصومالية ما يلي:

1. غياب الحكومة المركزية وفشل زعماء الحرب في تسوية الأزمة السياسية في الصومال لأكثر من عقد ونصف من الزمان، مما حول الصومال إلى كيان ضعيف وأرض مشاع تنتهك حرمة سواحلها ومياهها الإقليمية، وتسرق ثرواتها في حين أن الوضع الداخلي تحول إلى انهيار كافة المرافق الحيوية للدولة، وتفتت أركان الدولة فيما بين صراعات سياسية داخلية وأطماع دولية وإقليمية مما أدى إلى « عدم قدرة الصومال على السيطرة على سواحلها الممتدة على خليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وأدى إلى استفحال هذه الظاهرة، حتى أصبحت هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم خطورة وتهديدا لسلامة الملاحة الدولية؛ لا سيما أن للصومال سواحل بحرية هي الأطول على القارة الإفريقية» [27]، والتي تحتاج إلى قدرات عسكرية وأمنية مؤهلة وقادرة على حماية السفن التي تمر في هذه المنطقة الحيوية من العالم وضمان سلامتها.
2. **تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي** أدى إلى عدم وجود خطة اقتصادية أو اجتماعية وترك الأمور للظروف الطبيعية والأوضاع القبلية العشائرية، ومع اجتناح مياه تسونامي شرق آسيا العارمة وما صاحبها من تدمير مناطق ساحلية واسعة في الصومال عام 2004م ازدادت الأمور الاقتصادية والحالية المعيشية سوءا.
3. **اعتداءات الشركات الأجنبية وتدميرها لزوارق الصيد الصومالية:**

إن كثيرا من هؤلاء القراصنة كانوا في الأصل صيادين، وكانت مهنة صيد الأسماك مورد رزقهم الأساسي، وتغير وضعهم بعد أن دخلت زوارق صيد كبيرة في المياه الصومالية ودمرت زوارق الصيادين الصوماليين الصغيرة وقطعت شباكهم، ودمرت كل معدات الصيد التي يملكونها، مما أغضب الصيادين. ومن هنا بدأت قصة القرصنة التي بدأت كنشاط دفاعي ضد زوارق الصيد الأجنبية الكبيرة التي كانت تمارس نشاطها في المياه الصومالية إلى تجارة غير شرعية. فبعد أن خسر الصيادون الصوماليون مصدر رزقهم، تحولوا إلى امتهان القرصنة، فبدأوا باحتجاز البواخر وركابها سعيا للحصول على فدية[29].

لقد كثرت شكوى سكان السواحل وطلب مساعدتهم على وضع حد لممارسات

سفن الصيد الأجنبية التي لا قبل لهم بها دون استجابة من المجتمع الدولي، فقد بلغت عدد سفن الصيد الأجنبية في المياه الصومالية عام « 2005م بحوالي 700 سفينة، تقوم بالصيد غير المشروع» [30]، مما دفع الشباب الصومالي برغبة الانتقام، فحاولا مطارة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبناطق آلية مما يدافعون بها عن أنفسهم؛ وإذا حدث أن اقتربت السفن الكبيرة إلى الشواطئ بحيث تحرم قوارب الصيادين المحليين من رزقهم اليومي فإنهم يضطرون عندئذ لمقاومتها، في مقابل ذلك كانت لسفن الصيد الكبيرة تواجههم بعنف.

4.نهب ثروات الصومال البحرية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية:

لقد أصبحت المياه الصومالية محط سفن الصيد الكبيرة التي « تمارس الصيد باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا، بما فيها الشبكات ذات الفتحات الصغيرة جدا والنظم المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك إلى الفخاخ والتجريف المحرم دوليا والشباك الخيشومية التي تقضي على مصائد الأسماك الشاطئية مما يعرض الموارد البيلوجية لخطر انهيار يؤثر على المدى الطويل على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الساحلية، فقد جرى نهب جواد البحر وسمك القرش والموار الأخرى الثمينة. ويقدر ما جرفته هذه السفن من الشواطئ الصومالية (25000) طنا سنويا» [31]. وأوضحت صحيفة بوسطن غلوب الأميركية -في عددها ليوم 15 أبريل/نيسان -2009 أن هنالك سببان مباشران ساهما في نشوء القرصنة الصومالية، وذكرت أن أولهما هو الإحباط الاقتصادي والغضب الذي يشعر به الصوماليون تجاه شركات الصيد الأجنبية وخاصة الأوروبية منها؛ والتي تقوم بنهب خيرات المياه الإقليمية للصومال بما قيمته 300 مليون دولار أميركي سنويا من أسماك التونة والروبيان وغيرها من ثروات البحر، تاركة الصيادين المحليين يتضورون جوعا وبلا عمل. وأما السبب الثاني فيعود لغضب الصوماليين جراء ما جلبه إعصار تسونامي 2005 إلى السواحل الصومالية من براميل تتسرب منها مواد كيميائية وصناعية مشعة ونفايات خطيرة ومحرمة دوليا، ألقتها في المياه الصومالية شركات وعصابات جريمة دولية مما أدى إلى اختفاء أنواع كثيرة من الأسماك [32].

5. استباحة سواحل الصومال بإلقاء النفايات السامة فيها:

مثلت جريمة إلقاء النفايات السمامة والنووية على سواحل الصومال لإلقاء قمامة أوروبا في أعماقه حيث تخلصت الشركات الأوروبية من النفايات الخطرة بالصومال، مثل نفايات اليورانيوم المشع والمعادن الثقيلة كالزئبق والكاديوم والنفايات الصناعية والكيميائية ونفايات المستشفيات[33]. ولم يحرك المجتمع الدولي ساكنا لوقف هذه الجرائم؛ مما أغضب الصوماليين وضاعف من معاناة بلادهم.

6.ويرجع البعض تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال بالإطاحة بسلطة اتحاد المحاكم الإسلام (UIC)، التي جاءت إلى السلطة في عام 2006م، واستطاعت فرض سيطرتها على معظم الإقليم الصومالي وحققت ما لم تستطع تحقيقه العديد من الدول الخارجية [34] التي تدخلت بالشأن الصومالي؛ ففي أثناء الفترة القصيرة

التي تولى فيها اتحاد المحاكم الإسلامية انخفضت أعمال القرصنة بشكل ملحوظ نتيجة لما اتخذته هذه السلطة من إجراءات لمحاربة الظاهرة.

7.وقد كان لعدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل للمشكلة الصومالية الأساسية أن أصبحت البيئة مناسبة لظهور هؤلاء القراصنة وتطوير أنشطتهم، حتى تمكنوا بالفعل من اختطاف بعض السفن التجارية العملاقة، وهي على بعد مئات الأميال من السواحل الصومالية [35]، الأمر الذي يبرهن على مدى التطور الهائل في الإمكانات الفنية والتقنية التي يمتلكها هؤلاء القراصنة، والتي تجعلهم مصدر تهديد دائم، ومستمر لحركة الملاحة الدولية في الممرات البحرية الواقعة قبالة السواحل الصومالية، في خليج عدن والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

عمليات القراصنة والفدية التي كانوا يفرضونها على السفن:

بناء على الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها السفن الأجنبية في المياه الصومالية من صيد غير قانوني وإلقاء للنفايات، وردود أفعال للقراصنة التي بدأت بمحاربة سفن الصيد ثم تحولت إلى قبض السفن التجارية وطلب الفدية منها؛ مما جعل الممر البحري قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي واحدا من أخطر الممرات البحرية في العالم.

يعبر المياه الصومالية سنويا حوالي 20.000 سفينة. وفي عام 2008 بلغت هجمات القراصنة ذروتها حيث تم احتجاز 42 سفينة، وتلقى القراصنة ما يقدر بـ 30 مليون دولار كفدية.[36]، وبلغ عدد البحار المختطفين في العالم حوالي 889 بحار، 815 منهم تم اختطافهم في الصومال. وقتل في ذلك العام 11 بحارا، بينما يعتبر 21 آخرين في عداد المفقودين [37].

مما أثر بصورة كبيرة في أسعار السلع واستيرادها، وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع المواد الغذائية وتأثر الاقتصاد الدولي على هذه الأنشطة.

وفي 2011 وحدها، قدرت منظمة «اوشينز بيوند بيراسي» تكلفة القرصنة الصومالية بستة مليارات يورو[38]. وتشمل هذه التقديرات انتشار السفن الحربية واقساط التأمين التي دفعها مالكو السفن، والحراس الامنيين والفديات المدفوعة وارتفاع اسعار الفيول للسفن التجارية المضطرة لزيادة سرعتها او إطالة خط سيرها للإفلات من عملية اقتحام او من هجوم.

مناطق تواجد القراصنة

وفي مناطق تواجد القراصنة في الصومال ظهرت هنالك شبكتان رئيسيتان للقراصنة تتمركز أحداهما في بونت لاند في شرق الصومال، وتتمركز الثانية في منطقة « مدج» الجنوبية في وسط الصومال. وأن أهم جماعة للقراصنة في بونتلاند كانت تتواجد في سواحل مناطق أيل، إلى جانب مجموعات أصغر تعمل انطلاقا من بوساسو وقندلة وبارغال وغراعد، أما شبكة « مدج» فتعمل انطلاقا من مناطق حراطيري [39] وهوبيو. حسب تقرير لمراسل الجزيرة نت في الصومال نشر يوم 10 مارس/آذار 2012، فإن عدد المنضمين لنشاطات القرصنة في الصومال يقدر بنحو ثلاثة آلاف شاب سنويا، تتراوح أعمارهم بين 20-35

سنة، وهم موزعون على أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل السابقين، ولهم قدرات فائقة على اختطاف السفن حتى مسافة 240-300 ميل داخل البحار، وأحيانا 1000 ميل حسب المكتب الدولي للنقل البحري[40].

وفي يوم 12 أبريل/نيسان 2009 نشرت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية مقالا لكبير مراسليها للشؤون الخارجية كولن فريمان الذي اختطفه قراصنة صوماليون أثناء استقصائه لظاهرة القرصنة، وورد في المقال أن عدد القراصنة الذين يمخرون عباب البحر جيئة وذهابا عند السواحل الصومالية يقدر بنحو ألفي قرصان، ينفذون ست عمليات قرصنة في الأسبوع، وكسبوا ثلاثين مليون دولار أميركي فِدًى عام 2008 وحده (41).

سلاح القراصنة:

يستخدم القراصنة زوارق سريعة جدا تعمل انطلاقا من «سفينة أم»، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد تكون لديهم أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف وقاذفات صواريخ «آر بي جيه». كما يملكون أجهزة تحديد الاتجاه وهواتف تعمل بنظام «جي بي أس» وبالأقمار الاصطناعية. وحسب المكتب الدولي للنقل البحري (مقره في العاصمة الماليزية كوالالمبور) فإن القراصنة الصوماليين يستخدمون قوارب صيد مجهزة للإبحار في المحيطات تصل إلى جنوب البحر الأحمر. وقد اكتشف محققون دوليون أن عصابات القراصنة تستغل المعلومات المتاحة عن سفن الشحن لتخطيط عملياتها، كما تبين أنها اشترت معدات تمكنها من متابعة المكالمات التي تـُجرى من هذه السفن عبر الراديو (42)

مكافحة القرصنة واختفائها

بناء على موافقة الحكومة الصومالية الاتحادية، حيث قام المندوب الدائم للصومال في الأمم المتحدة بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في 27 فبراير 2008م يبلغه فيها بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية على دخول السفن الحربية الأجنبية المياه الإقليمية للصومال لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي تمر قبالة السواحل الصومالية. واستنادا لموافقة الحكومة الاتحادية وملاحظة لازدياد خطورة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار المقدم من عدد من الدول، بناء عليه صدر القرار 1816 من مجلس في الثاني من يونيو 2008م (43)، وهو الأول ضمن قرارات لاحقة صدرت عن مجلس الأمن عنيت بمسألة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال. وقد تضمن هذا القرار تفويضا من المجلس لبعض الدول بدخول المياه الإقليمية للصومال للاضطلاع بمهام مكافحة القرصنة. وقرار مجلس الأمن الذي يعطي الرخصة في مكافحة القرصنة في المياه الصومالية إنما يقتصر على السفن الحربية التابعة للدول التي شملتها الموافقة من الحكومة الاتحادية في الصومال (44)، أما ما عداها من الدول التي لم يشملها القرار، فإنها بالطبع يمكن لها أن تستفيد بقواعد مكافحة القرصنة التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يعني أن عملياتها تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة في إطار منطقة أعالي البحار، دون أن يكون

لها الحق في دخول المياه الإقليمية للصومال.

اسفرت تدابير مكافحة القرصنة أخيرا عن نتائج تمثلت بحمل القراصنة على التواري او اعتقال المئات منهم، لكن الجانب الاخر من الموضوع تمثل باستئناف عمليات الصيد غير الشرعي في المياه الاقليمية الصومالية. وقد أعلنت المخابرات البحرية الأميركية عن اختفاء عمليات القرصنة البحرية في منطقة القرن الإفريقي «بشكل تام»، حيث لم تتعرض أي سفينة للاختطاف في المنطقة في عام 2013. وبحسب تقرير للمخابرات البحرية الأميركية، فإن عام 2013 شهد هجمات على 9 سفن فقط في منطقة القرن الإفريقي، لكن لم ينجح القراصنة في اختطاف أي من هذه السفن [45]،

ويعود اختفاء ظاهرة القرصنة البحرية في القرن الإفريقي إلى عدة عوامل أبرزها تواجد العديد من القوات البحرية في المنطقة للحماية من هجمات القراصنة، وأيضا الاستعدادات والاحتياطات التي اتخذها ملاك السفن سواء بتغيير طرق الملاحة وحتى تزويد السفن بالأسلحة الضرورية لمقاومة القراصنة، وزيادة سيطرة الحكومة الصومالية على المناطق التي كانت مسرحا لنشاط القرصنة في وسط وشرق الصومال، خاصة المناطق البرية.

ويعد عملية اختفاء القرصنة في المياه الصومالية أمرا مؤقتا لأن هنالك عددا من الأمور لم تتم معالجتها بصورة جذرية حتى الآن، من بينها عدم بناء قدرات الحكومة الصومالية الاتحادية ومساعدة المجتمع الدولي لهذه الحكومة على السيطرة على مياهها الإقليمية ووقف الصيد غير الشرعي في البحار الصومالية وعمليات إلقاء النفايات في تلك المياه وهو ما استفز الشباب الصومالي سابقا على حمل السلاح، كذلك معالجة البطالة التي تزيد عن 75% لدى الشباب الصومالي.

آثار أنشطة القرصنة:

أدت عمليات القرصنة في المياه الصومالية إلى آثار وخيمة من بينها:

- أصبح الشباب الصوماليون يواجهون مصيرا مظلما بعد أن بات نحو 1140 قرصانا منهم يقبعون في سجون 21 دولة مثل المالديف والهند وتايلند وجزيرة سيشلس، لم يخضع منهم للمحاكمة سوى 140 معتقلا، حسب تصريحات أدلى بها مدير هيئة مكافحة القرصنة في الصومال محيي الدين علي يوسف في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2013(46)
- القرصنة تؤدي إلى مخاطر تلحق بـ65798 صيادا يمتلكون 16 ألف قارب صيد توفر 2890 فرصة عمل جديدة سنويا، وقد وصل الأمر إلى اختطاف سفينة صيد كبيرة طالب مختطفوها بفدية مقدارها ثلاثمائة ألف دولار.(47) كما تؤدي أعمال القرصنة إلى ارتفاع أسعار السمك والثروة السمكية نتيجة لتكاليف الفِدَى المدفوعة وإجراءات تأمين سفن الصيد بأنظمة حماية تقنية.
- حسب تقرير البنك الدولي عن نشاط القرصنة في سواحل الصومال- أن هذه القرصنة تكلف سنويا 18 مليار دولار كضريبة خفية على التجارة البحرية العالمية، وتكلف التجارة

الصومالية ستة مليارات دولار سنويا، كما ازدادت النفقات التجارية في الصومال نفسها بـ6 ملايين دولار سنويا[48].

- زيادة رسوم التأمين على النقل البحري عبر خليج عدن عشرة أضعاف، مما قد يجبر حركة التجارة الدولية على التوقف عن المرور عبر قناة السويس وتحويل مسارها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بزيادة تكلفة التشغيل بثلاثين ألف دولار يوميا، وهو ما سيشكل كارثة اقتصادية كبيرة لما يمثله ذلك من تبعات مالية مرهقة للاقتصاد العالمي.
- ارتفاع أسعار النفط وتكاليف شحن السلع المصنوعة في آسيا والشرق الأوسط، مما يؤدي لارتفاع السلع الاستهلاكية نظرا لارتفاع كلفة الوقود والتأمين والزمن الإضافي للرحلات.
- احتمال حدوث كارثة بيئية ضخمة إذا تسبب القراصنة في إتلاف إحدى ناقلات النفط أو الغاز التي تمر عبر خليج عدن.
- إتاحة الفرصة لدخول أفراد من «شبكة إرهابية» إلى هذا الميدان يكون هدفهم إغراق سفينة كبيرة عند مدخل باب المندب أو قناة السويس، أو أي مكان آخر في المياه الإقليمية أو الدولية، لأن همهم هو «إحداث أكبر قدر من الأضرار» وليس طلب فدية مالية كما هو شأن القراصنة الحاليين الذين يسعون للربح وليس «الإرهاب".[49]

نتائج الدراسة

في الختام توصلت الدراسة إلى أن هنالك عدد من الأسباب أدت إلى ظهور القرصنة في الصومال، من بينها:

- غياب الحكومة المركزية لأكثر من عقد الزمان مما سهل ظاستباحة القطر الصومالي من قبل الأطراف الخارجة عن القانون.
- دخول سفن الصيد الأجنبية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية.
- تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وعدم تسوية النزاعات لفترة طويلة.
- عدم اضطلاع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة للصومال لمسؤولياتهم تجاه الصومال.
- التدخلات الخارجية السالبة للشأن الداخلي في الصومال مما أطال أمد الأزمة الصومالية.
- أما النتائج التي نتجت عن أعمال القرصنة فهي:
- نهب وتدمير الثروة السمكية للصومال.
- تدمير البيئة البحرية وقتل الأحياء والنباتاتات البحرية في المياه الصومالية بسبب إلقاء النفايات السامة.
- قطع أرزاق الصيادين الصوماليين وجعل الآف الشباب عاطلين عن العمل بعد تدمير زوارقهم وشباكهم.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة على مساعدة على تحقيق الآتي:

1. تسوية منازعاته الداخلية وتحقيق المصالحة الشاملة وإنهاء الأزمة الصومالية عبر عقد اجتماعي سياسي الذي هو عبارة دستور يؤكد قسمة السلطة والثروة على أساس المواطنة ويتيح فرص متساوية أمام جميع المواطنين.
2. بسط هيبة الدولة في كل ربوع الصومال وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.
3. بناء الصومال لقواته الأمنية المختلفة من جيش وشرطة وأمن، حتى يتمكن من بسط سيطرته على كل مساحاته وأجوائه وحماية مياهه الإقليمية من الصيد غير القانوني وإلقاء النفايات السامة.
4. بناء الصومال لقواته البحرية من جديد، حتى يتمكن هذا البلد من حماية مياهه الإقليمية وثرواته البحرية.
5. خلق فرص عمل للشباب والحد من البطالة التي تجتاح الصومال والتي تبلغ، 67 %.
6. ضرورة التنسيق بين الصومال والدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.
7. عقد مؤتمر دولي وآخر عربي لإعادة إعمار الصومال.
8. جلب الاستثمارات العربية نحو الصومال، سواء في مجالات الزراعة والثرواته المعدنية والبحرية وإنشاء الموانى البحرية التجارية مما يجلب النفع للجميع.

المصادر والمراجع:

(1) محمود يوسف موسى، القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية (1960-1997م)، الإصدارة 37، دار جامعة إفريقيا العالمية، 2000م، ص:17.

(2) د. محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، (الخرطوم: دار هايل للطباعة والنشر، 1998م)، ص:1.

(3) د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015م، ص:66.

(4) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(5) الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود (في محاضرة قدمها عن الصومال، في قاعة إفريقيا للمؤتمرات بجامعة إفريقيا العالمية بالسودان)، الخرطوم: الخميس،14 أبريل 2016م.

(6) د. أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي (دراسة منشورة في موقع في منتدى الجغرافيون العرب – الجغرافيا السياسية، بتاريخ: 2012/06/11م، ص:4. الرابط: http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346.

(7) د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، مصدر سابق، ص:66.

(8) علي الصديق خوجلي، «النظم السياسية والصراعات البينية في القرن الأفريقي» الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الإفريقي،(دورية علمية استراتيجية متخصصة، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة)، العدد(72) ديسمبر 2008م، ص:25.

(9) POPULATION ESTIMATION SURVEY 2014, OCTOBER 2014 ,FOR THE 18 PRE-WAR REGIONS OF SOMALIA, United Nations Population Fund, Somalia Country Office, Block P, Level 2, UN Complex, UN Avenue Gigiri,P.O. Box 28832 – 00200, Nairobi, Kenya. P:21.

(10) Op.cit .10.

(11) د. مهند النداوي ، مرجع سابق، ص:73.10.

(12) المصدر نفسه، ص ص:73.

(13) عبد الله جودح بري (وزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الفيدرالية الصومالية) ، في لقاء مع الجالية الصومالية في لندن، 24 يناير 2020م.

(14) د. الأمين عبد الرازق، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال (

1991-2002)، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ، 2006م، ص:27.

(15) د أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر،1429هـ /2008م،ص:15 .

(16) المصدر السابق نفسه، ص:16.

(17) د. الأمين عبد الرازق، مرجع سابق، 28.

(18) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية « قراءة في أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر ـ بتاريخ: 15/08/2019م. الرابط: https://www.politicsdz.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

(19) UNIAN,Russia to build military base in Somalia,Friday, January 31,2020 الرابط https://hiiraan.com/news4/2020/Jan/166981/russia_to_build_military_base_in_somalia_%E2%80%93_media.aspx.

(20) أحمد عوض عيسى، وزير الخارجية الصومالي، في لقاء مع صحيفة «الشرق الأوسط»، الأحد - 24 جمادى الأولى 1441 هـ - 19 يناير 2020 مـ رقم العدد [15027]، الرابط: https://aawsat.com/home/article/2089461/%D9%88%D8%B2%D9%8A% %D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-

(21) المصدر السابق، العدد نفسه.

(22) سورة الكهف، الآية رقم:79.

(23) د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القر/صنة على السواحل الصومالية وخليج عدن (دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015م، ص:22.

(24) المصدر نفسه، ص: 23.

(25) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(26) المصدر والصفحة نفسها.

(27) د. عادل عبد الله المسدي،(أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الحقوق- جامعة بني سويف)، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية وإجراءات مكافحتها في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010م، ص:18.

(28) المصدر السابق نفسه، ص:62.

(29) بحث في بي بي سي (القسم العربي)، « القرصنة البحرية الظاهرة تنحسر في الصومال بتاريخ: 11 ديسمبر 2018م.، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/

world-46526487

(30) د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن، مصدر سابق، ص: 12.

(31) المصدر نفسه، ص:107.

(32) الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، بتاريخ: 2005/06/22م، ص: 16، الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/

(33) د. سهام عز الدين جبريل، مصدر سابق، ص:109.

(34) د. عادل عبد الله المسدي، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومال وإجراءات مكافحتها، مصدر سابق، ص:62.

(35) المصدر السابق نفسه، ص:65.

(36) JAMES CAPONIT, US Department of Transportation , Maritime Administration, The Ongoing Piracy Problem in the Waters off of Somalia, May, 5, 2009, https:cms7.dot.gov/testimony/ongoing-piracy-problem-waters-somalia.

(37) Abid

(38) جريدة الرياض السعودية، الصومال: « اختفى القراصنة.. لكن القرصنة مازالت تراود الأذهان»، الأربعاء 6 رجب 1437 هـ - 13 ابريل 2016م - العدد 17460. الرابط: http://www.alriyadh.com/1146337

(39) د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص: 66.

(40) الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص:2.

(41) المصدر والصفحة نفسها.

(42) المصدر نفسه، ص:4.

(43) د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص ص:71-72.

(44) المصدر نفسه، ص87.

(45) أحمد فؤاد، « اختفاء قراصنة القرن الإفريقي في 2013م»، قناة سكاي نيوز، أبو ظبي الإمارات، بتاريخ: 28 l ديسمبر 2013 - 09:45 بتوقيت أبوظبي. الرابط:

(46) https://www.skynewsarabia.com/world/509122-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D9

(47) الجزيرة، نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص: 4.

(48) المصدر السابق، ص: 8.

(49) المصدر ، والصفحة نفسها.

(50) المصدر نفسه، ص: 10.

ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر وأثرها على الأمن الإقليمي

د.ابتهال جمال الدين الصادق
أ.مشارك- كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية- جامعة الزعيم الأزهري

د. أحمد يوسف فنك البلول
باحث في الدراسات الاستراتيجية

مقدمة:

تعد ظاهرة الاتجار بالبشر أحد أبرز المخاطر التي باتت تهدد الإنسانية وتشغل الدول والمنظمات، فبعد التقدم الكبير الذي حققته البشرية في مجال حقوق الإنسان وتحقيق العدالة لكافة الشعوب والمجتمعات، أتت تجارة البشر كأحد أسوأ أشكال الانتهاكات لحرية وكرامة وحياة الإنسان.انتشرت ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر مثلها مثل غالبية دول العالم، واتخذت صوراً مختلفة حيث تتباين أساليب تجارة البشر في دول الحوض من العمالة القسرية إلى الاستغلال الجنسي والتسول وبيع الأعضاء البشرية إضافة لاستخدامهم في الحروب في بعض الدول التي بها حروب وصراعات. من المتوقع أن تختلف الأسباب وراء ظاهرة تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر باختلاف دوله من حيث اختلاف الأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية والأمنية لهذه الدول، وهذا الاختلاف من المؤكد أنه سينتج آثاراً مختلفة على أمن دول حوض البحر الأحمر .إن ما يميز جريمة الاتجار بالبشر هو ارتباطها بالجريمة المنظمة والتطور في مجال التكنولوجيا والاتصالات، وهو ما يجعل إمكانية مكافحتها صعبة وتتطلب توحيد الجهود الدولية لمجابهتها.

ظاهرة الاتجار بالبشر Human Trafficking :

تجارة البشر:

عرف الرق(العبودية) منذ فجر التاريخ، حيث عرفت كافة المجتمعات القديمة نظام الرق كالحضارة الفرعونية والإغريقية والرومانية وغيرها. ويعني الرق أن يصبح الإنسان مملوكاً لشخص أو جماعة، ويعامل معاملة السلعة.. وكانت تجارة الرقيق منتشرة في كثير من المجتمعات حتى أن عدد العبيد كان أحيانا أكثر من عدد الأحرار، وقد تم تجريمه نهائياً في النصف الأول من القرن العشرين، ومنذ فترة عادت ظاهرة الاتجار بالبشر بصور وأشكال مختلفة وأصبحت ظاهرة عالمية ولا تكاد دولة من دول العالم تخلو منها، حيث ظهرت عصابات منظمة تتاجر بالبشر وتستغلهم بهدف الحصول على الربح إذ تعتبر تجارة البشر ذات عوائد مادية ضخمة وسريعة، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد تجارة الأسلحة والمخدرات.

تعريف الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر هو عبارة عن بيع وشراء الأفراد لأغراض ترتبط بالعمالة القسرية، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وخاصة الأطفال والنساء عن طريق تجار البشر. ويعد الاتجار بالبشر جريمة موجهة ضد الإنسان وحريته وكرامته وانتهاك حقوقه، ويمكن أن يتم الاتجار بالبشر في نطاق بلد معيّن أو يمتد ليشمل

أكثر من دولة (جريمة عابرة للحدود الوطنية). وقد عرفته منظمة العفو الدولية بأنه([(1)]):
انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص والكرامة والتحرر من العبودية وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن والأمن.
وعرف البروتوكول الخاص بمكافحة ومنع تلك الجرائم باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في بارلمو سنة 2000م في المادة 3/أ منه الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أية صورة أخرى بالإكراه أو بالخطف أو بالإحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة ضعف المجني عليه، أو تقديم أو قبول أو دفع أمور مالية أو مزايا للحصول على رضاء الشخص صاحب السلطة على غير المراد استغلاله.
والاستغلال يشمل في حده الأدنى على الصور الآتية[(2)]:-

1. استغلال دعارة الغير والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي.
2. العمل أو الخدمات الإجبارية.
3. الاسترقاق أو الممارسات المشابهة له.
4. أخذ أعضاء جسم الإنسان.

وغالبية ضحايا الاتجار بالبشر هم من الأطفال والنساء ووفقاً للتقرير العالمي للاتجار في الأشخاص الصادر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال يناير من عام 2019، أظهر التقرير أن 30 %من ضحايا الاتجار بالبشر في العالم في الفترة من 2016 وصولاً إلى 2018 هم من الأطفال، وذلك مقارنة بنسبة 3 % فقط في الفترة من عام 2007 حتى عام 2010.[(3)]
وتشير التقديرات إلى أن صور الاتجار بالبشر تمثل ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات من حيث تحقيق الأرباح هذا غير تعاظم الأرباح التي يمكن تحقيقها من استغلال الإنسان عدة مرات لفترة طويلة من الزمن.ويقدر عدد الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم سنوياً 2،5 مليون شخص وتقدر منظمة العمل الدولية بأن عدد الأشخاص الذين يجبرون على العمل القسري 12 مليون شخص في العالم[(4)].
وتكشف التقارير الدولية إلى اتساع نطاق تجارة البشر في السنوات الأخيرة، وهو ما ارتبط بعولمة الاقتصاد والاتصالات وتحرير السوق وتزايد أنشطة الشركات متعددة الجنسية، مما ساعد على سهولة تخفي أنشطة الإجرام المنظم في طي الأنشطة التجارية المشروعة[(5)].

التمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص:

يمكن القول أن الاتجار بالبشر ما هو إلا عملية بيع وشراء للأفراد خاصة النساء والأطفال، ولا يجب أن تتضمن هذه العملية نقل للأفراد من مكان إلى آخر.

أما تهريب الأشخاص فهو تلك الظاهرة التي تعرف أيضاً(بتهريب المهاجرين) ويعد أحد أهم الممارسات المرتبطة بالاتجار بالبشر، ويختلف الاتجار بالأشخاص عن تهريب الأشخاص في أن تهريب الأشخاص يتضمن التجاء بعض الأشخاص لمن يقوم بتهريبهم عبر الحدود بحيث يكون الشخص الذي يتم تهريبه بعد ذلك حرا، ولذلك فهو لا يتضمن الخداع أو الإكراه، بينما يتضمن بالضرورة الانتقال من مكان لآخر. على العكس من الاتجار بالأشخاص الذي يتضمن الإكراه أو الخداع ولا يتضمن بالضرورة الانتقال. على الرغم من

تباين التعريفين فإن بعض المهربين قد يمارسون إكراها أو خداعا للمنقولين مما يحول تعريف نشاطهم إلى اتجار بالأشخاص.[6] وبذلك فإن مفهوم الاتجار بالبشر يتعلق: بكافة التصرفات التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه عن طريق وسطاء محترفين بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدنٍ أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه، أو بأي صورة أخرى من صور العبودية[7].

وسائل تجار البشر :

1. تشتمل الوسائل التي يستخدمها تجار البشر للسيطرة على ضحاياهم وترصد منظمة العفو الدولية خصائص محددة وتشتمل على الآتي[8]:
2. الديون أو قيود مالية أخرى لاستبقاء الضحايا في حالة اعتماد، بما فيها احتجاز أجورهم وأموالهم باعتبارها «أمانات».
3. فرض الحجر عليهم ومنعهم من التواصل مع الآخرين ومراقبة اتصالاتهم بمن هم خارج البيت.
4. فصلهم عن أسرهم وأقاربهم وجماعاتهم الدينية.
5. مصادرة جوازات سفرهم وتأشيرات دخولهم ووثائقهم الثبوتية.
6. اللجوء إلى العنف، أو التهديد باستخدامه، ضد الضحايا وأسرهم.
7. التهديد بإخبار عائلاتهم بظروفهم .
8. إبلاغ الضحايا بأنهم سيواجهون السجن أو الترحيل بسبب مخالفتهم قوانين الهجرة، إذا أقدموا على الاتصال بالسلطات.

الأهمية الجيوسياسية لحوض البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر أخدوداً مائيّاً، يفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتبلغ مساحته 437 ألف كم^2، وطوله 2250 كم من قناة السويس إلى باب المندب، ومتوسط عرضه 280 كم. ويمثل البحر الأحمر وخليج عدن أحد الشرايين الرئيسية للتجارة الدولية، ليس لأن النسبة الأكبر من صادرات النفط العربي في الخليج تمر عبره فحسب، وإنما لكون حركة التجارة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وكذلك أمريكا، تمر من خلاله أيضًا، بما له من سواحل طويلة، وموانئ تجارية وصناعية مهمة تسهم في حركة التجارة على المستويين الإقليمي والدولي، وغيرها، إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي توفره هذه الموانئ لتلك الدول، عبر ما تقدمه من خدمات وتسهيلات تجارية للناقلات التي تمر في البحر الأحمر. بل، وتتبدى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، كذلك عبر ما يمر به من بضائع وسلع تصل قيمتها إلى نحو 2.5 تريليون دولار سنويًا، تُمثل نحو 13% من التجارة العالمية[9]. ويضم حوض البحر الأحمر من الناحية الشرقيّة السعوديّة واليمن، وعلى الساحل الغربيّ تقع مصر والسودان وإرتريا وفي السواحل الشماليّة تقع الأردن وفلسطين المحتلّة، وعلى الساحل الجنوبيّ دولة جيبوتي.
ثانياً: الأوضاع السياسية والأمنية لدول حوض البحر الأحمر

1. الأوضاع السياسية :

نلاحظ أن دول حوض البحر الأحمر تضم مجموعة متباينة في الموقع بين قارتي آسيا وإفريقيا كما تعاني هذه الدول من التباين الكبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية ونسبة لأهمية المنطقة الاستراتيجية

ونسبة لازدياد المخاطر والمهددات التي تواجهها فقد سعت الدول المتشاطئة إلى اتخاذ خطوات لتوحيد الرؤى ووضع الاستراتيجيات لمواجهة تلك المهددات والتحديات ومن تلك الخطوات جاء إنشاء مجلس دول حوض البحر الأحمر وخليج عدن والذي يضم ثماني دول وهي: المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية واليمن والسودان ومصر وإرتريا والصومال وجيبوتي، وقد تم الإعلان عنه في ديسمبر كانون الأول العام 2018 . وتم التوقيع على ميثاقه في السادس من شهر يناير2020 من قبل وزراء خارجية الدول الثماني[10].

أهداف المجلس:

- تعزيز أمن الملاحة وحماية التجارة العالمية.
- التعاون السياسي والاقتصادي بين أعضاء المجلس.
- تعزيز الأمن إقليميا وعالميا.
- التنسيق والتشاور حول الممر المائي(البحر الأحمر وخليج عدن)

2. الأوضاع الأمنية لمجلس دول حوض البحر الأحمر :

تواجه دول حوض البحر الأحمر مجموعة من المهددات الأمنية إذ تقع ضمن أكثر مناطق العالم التي تعاني من الصراعات والحروب والتنافس الإقليمي والدولي، كما تكثر فيها الحركات الجهادية وتعاني بعض دوله من التفكك والانفلات الأمني التام ومن المهددات التي تواجه هذه المنطقة القرصنة والتي ظهرت مع انهيار الدولة الصومالية، وتؤدي هذه الأوضاع إلى نشاط تجارة وتهريب البشر.إن كثرة الحروب والنزاعات دفعت سكان هذه الدول إلى النزوح واللجوء والهجرة للدول الأخرى مما جعلهم يقعون ضحايا لتجار البشر، فمثلا تهدد أزمة الدولة الفاشلة الصومال التي باتت تعاني من التفكك والانقسام وانعدم الأمن منذ انهيار نظام محمد سياد بري، حيث تخضع البلاد لسيطرة حركات وجماعات مختلفة.

كما يعاني اليمن من حرب ونزاع سياسي ومذهبي وقبلي له أبعاد إقليمية ودولية وأدت هذه الحرب إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية مما أدى إلى هجرة ونزوح السكان بحثاً عن الأمن داخل أأو خارج حدود دولتهم، أصبحت اليمن الآن تعيش أسوأ أزمة إنسانية.

أيضاً نجد النظام الإرتري يعاني من عدم الاستقرار. فالمجتمع المدني الإرتري يعاني من مشكلات مرحلة التكوين، فهو لا يزال في مرحلة النشأة، وهو ما تعكسه طبيعة علاقته بالدولة، وفي التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية في 2018، أشارت إلى أن الآلاف من الإرتريين واصلوا الفرار من إرتريا بينما، وضعت السلطات قيوداً شديدة على حق مغادرة البلد. واستمر فرض الخدمة الوطنية الإلزامية إلى أجل غير مسمى . ولا تزال القيود على الحق في حرية التعبير والدين قائمة. و تعد إرتريا من الدول غير المشجعة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية رغم الجهود الإرترية لجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك في ظل تراجع دورها وأهميتها بالنسبة للقوى الدولية التي تفضل الاستثمار في إثيوبيا، فضلًا عن ضعف البنية التحتية، وتزايد سيطرة الدولة على الموارد.

بالنسبة للسودان وبعد سقوط نظام البشير تم تشكيل حكومة انتقالية وقامت بتوقيع اتفاقيات

السلام مع الحركات المسلحة في منطقة دارفور والنيل الأزرق، إلا أن الأوضاع السياسية ما تزال تعاني من الاضطراب وأيضاً الخلافات القبلية مازالت تتجدد بين الحين والآخر كما ان هناك بوادر خلافات حدودية مع دولة إثيوبيا حول منطقة الفشقة أدت إلى حدوث العديد من الاشتباكات بين الجيش السوداني والقوات الإثيوبية ،إضافة إلى ما تشهده الحدود من النازحين الإثيوبيين الذين فروا نتيجة الصراع الإثيوبي الداخلي بين الأمهرا والتقراي ، وكل هذا يشكل مهدداً أمنياً للسودان ويساعد على انتشار نشاط حركة تجارة وتهريب البشر.

أسباب الاتجار بالبشر في منطقة مجلس دول حوض البحر الأحمر:

بالنظر لهذه المجموعة من الدول نجد أنها تشهد نشاطاً كبيراً لتجارة البشر، حيث قالت المنظمة الدولية للهجرة إن «حوالي 11،500 شخص يسافرون بحراً، في كل شهر من شهور العام المنصرم» – من منطقة القرن الإفريقي إلى اليمن – مما يجعل هذا الطريق البحري «أكثر طرق الهجرة ازدحامًا في العالم.»[11] ووفقاً لهذا الجانب تمثل بعضها دول وجهة هذه الظاهرة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية وإلى حد ما الأردن والبعض دول ممر للعبور مثل اليمن والأردن ومصر والصومال وجيبوتي وأخرى دول مصدر للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم كما هو في السودان والصومال،[12] واليمن وإرتريا.ان هذه الدول تشهد تجارة البشر لأسباب مختلفة تشكل أسباباً سياسية وأمنية واقتصادية وسنتناول هذه الأسباب بالتفصيل:

1.الأسباب السياسية:

من أهم العوامل السياسية التي تدفع وتشجع تجارة البشر في منطقة دول حوض البحر الأحمر نجد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومات والتوترات الموجودة في معظم المجتمعات وعدم الاستقرار السياسي، وكذا عدم فاعلية بعض الأحزاب السياسية والنقابات والكيانات المهنية والشبابية، وعدم مقدرتها على التواجد في معظم المناطق لاستيعاب الشباب والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم ومطالبهم، وافتقارهم لممارسة الحياة السياسية التي تنمي لديهم المقدرة على التعبير و إبداء الرأي. كل هذا فتح المجال على مصراعيه لممارسة الاتجار بالبشر، حيث تدفع تلك الأسباب الشباب للهروب من بلدانهم، حيث يعمل تجار البشر على إغرائهم وتشجيعهم على الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. ففي إرتريا يفر الآلاف من الإرتريين بسبب ممارسات النظام الحاكم والخدمة العسكرية المفتوحة (تجنيد لأجل غير مسمى)، وغالباً ما يعبرون إلى السودان، وجيبوتي واليمن وتمثل هذه الدول بالنسبة لهم دول عبور إلى محطة أخرى[13].

2.الأسباب الأمنية :

إن انتشار الحروب والنزاعات العسكرية، في بعض دول حوض البحر الأحمر يدفع السكان ويضطرهم للنزوح واللجوء إلى مناطق أكثر أمناً وهناك تتربص بهم عصابات الاتجار بالبشر، ففي اليمن التي تعاني ويلات الحرب يفر المواطنون إلى جيبوتي، والتي يأتي إليها أيضاً المهاجرن غير الشرعيين المتجهين إلى اليمن حيث تعتبر منطقة أوبوك في شمال جيبوتي نقطة عبور شهيرة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين.[14]، مما يجعل من جيبوتي دولة مقصد للمهاجرين الفارين من الحرب ودولة ممر للمهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى اليمن ومنها إلى المملكة العربية السعودية. ولا يدرك أغلب المهاجرين من القرن الإفريقي إلى اليمن حقيقة الأوضاع الأمنية في هذه البلاد، حيث يواجهون مخاوف خطيرة تتعلق بسلامتهم وحمايتهم من المعارك

النشطة هناك، أو من انتهاكات مثل الاختطاف والتعذيب من أجل الفدية والاستغلال والاتجار[15].

3.الأسباب الاقتصادية:

إن تفشي الفقر والتخلف وندرة فرص العمل والبطالة وزيادة الصعاب الاقتصادية في العديد من دول الحوض أوجدت تفتتاً للنسيج الاجتماعي، ساعد بدوره على تزايد حركة الاتجار بالبشر في تلك الدول، وذلك على النحو التالي:

أ. الفقر :

وقد أشارت الدراسة الميدانية التي أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر إلى أن حالات الاتجار في الأعضاء البشرية في مصر كانت غالبيتها تعاني بدرجات متفاوتة من الفقر، وأن البائع «الضحية أو الضحية المحتملة» كان ينتمي إلى الطبقة الفقيرة بنسبة تقارب (99،3%)، وأنه عادة ما كان يمر بأزمات مالية([16]).

كما يدفع الفقر بعض العائلات إلى تزويج فتياتها في سن صغيرة، أو نقلهن إلى دول أخرى حيث يجبرن على الزواج أو على العمل في البغاء.[17]، وتشير التقديرات إلى أن الغالبية العظمى من النساء ضحايا الاتجار بالبشر؛ ينتمين لمجتمعات فقيرة ومهمشة، أضف إلى ذلك نقص التعليم لديهن، الأمر الذي يدفعهن للوقوع ضحية لمن يغويهن للحصول على فرصة عمل في دول أخرى، بل في بعض الأحيان قد تقرر بعض النساء بيع أطفالهن بدعوى رغبتهن في منحهن فرصًا لحياة جديدة أفضل([18]).

ب. البطالة:

حيث يترتب على البطالة الحرمان والعوز، فيعجز عن توفير احتياجاته الأساسية بالطرق المشروعة[19].

وتعد البطالة من أهم الأسباب لسلوك سبيل الجريمة، إذ يدفع احتياج الإنسان للمال لإشباع حاجاته إلى طريق الجريمة[20]. ان البطالة وقلة فرص العمل تدفع بعض الشباب لامتهان تجارة البشر إن الشباب وفي سبيل بحثهم عن فرص للعمل وتحسين أوضاعهم المعيشية يلجئون للهجرة خارج أوطانهم ، ولما كانت الهجرة الشرعية صعبة مع زيادة القيود على السفر فهم غالبًا ما يلجئون لتجار البشر لتهريبهم بطرق غير شرعية وبينما يصورون لهم الحياة التي سيحظون بها في الدول الأخرى فأنهم لا يخبروهم بالمشاق والصعاب التي يواجهونها أثناء رحلتهم، فيندفع الشباب والنساء والأطفال في رحلة محفوفة بالمخاطر بين أيدي عصابات تجارة البشر. وتعاني الكثير من بلدان منطقة حوض البحر الأحمر من ارتفاع نسبة البطالة عالية بسبب سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ،مثل ما هو حال دولة جيبوتي فعلى الرغم من أنها تتمتع بالاستقرار السياسي إلا أن قدوم المهاجرين والنازحين إليها يدفع العاطلين عن العمل لامتهان تجارة البشر.

أيضاً من الأسباب الاقتصادية هناك أسباب مرتبطة بدول المقصد تتمثل في زيادة الطلب على العمالة غير القانونية والمستضعفة، لضعف أجورهم، وعدم تحمل رب العمل لتكاليف التأمين عليهم، وتأفف أصحاب البلاد الأصليين عن أداء هذه الأعمال.

ج سوء أنظمة التأمين الاجتماعي:

تشير التقارير الدولية إلى أنه من أسباب انتشار الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في العالم الثالث وتحديدا في منطقة حوض البحر الأحمر، سوء أنظمة التأمين الاجتماعي، فهذه الدول لا توجد بها نظم التأمين

الاجتماعي الذي يضمن لهم الحصول على إعانات ضد الفقر والبطالة، ونظم لرعاية الأسر الفقيرة والمعدمة، فالفقراء في دول مثل مصر والسودان وإرتريا والصومال واليمن كلهم عرضة لعصابات تجارة البشر بصورها وأنماطها المختلفة.

رابعاً: أسباب إدارية وحكومية:

يعد الفساد الحكومي أحد الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة الاتجار في البشر، ويمنع تحقيق التقدم في مجال مكافحتها حيث يعمل تجار البشر على استمالة بعض الموظفين الحكوميين من خلال دفع الرشاوي والهدايا لهم بهدف تسهيل عملهم مستغلين في ذلك ضعف الأجور وارتفاع المعيشة في غالبية دول الحوض كما أن هذه الرشاوي المدفوعة إلى المسؤولين تعيق قدرة الحكومة على مكافحة الجرائم ومحاسبة المجرمين.

جدول رقم (1) يوضح أسباب ونوع تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر

	الدولة	دولة منشأ أم دولة عبور أم مقصد	أسباب تجارة البشر	نوع تجارة البشر الممارسة في الدولة
1	السعودية	مقصد	اقتصادية، توفر عمالة رخيصة	العمالة في المنازل والأعمال الأخرى
2	مصر	عبور	اقتصادية،ضعف الأجور والبطالة	الزواج السياحي والبغاء وتجارة الأعضاء، والتهريب
3	الأردن	مقصد	اقتصادية توفر عمالة رخيصة	عمالة منزلية، أعمال حرفية أخرى
4	السودان	منشأ خاصة قبل ثورة 2019 ودولة عبور	أمنية – اقتصادية، ضعف الأجور والبطالة	تهريب البشر
5	إرتريا	أشنم	سياسية واقتصادية	تهريب البشر
6	جيبوتي	مقصد وعبور	ةيداصتقا	رشبلا بيرهت
7	اليمن	منشأ وعبور	أمنية واقتصادية	تهريب البشر، الاستفادة منهم في الحرب
8	الصومال	روبعو أشنم	أمنية واقتصادية وبيئية	تهريب البشر

إعداد د. ابتهال جمال الدين

أثر تجارة البشر على دول حوض البحر الأحمر:

هنالك آثار سياسية وأمنية واقتصادية وصحية واجتماعية تترتب على ظاهرة الاتجار بالبشر تنعكس على الدول وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: الآثار السياسية:

1. انتهاك حقوق الإنسان: ينتهك المتاجرون بالأشخاص حقوق الإنسان بصورة أساسية تلك المتعلقة بالحياة والحرية والعدالة والمساواة حيث يتعرض هؤلاء الأشخاص للعديد من صنوف التعذيب والإذلال وامتهان كرامة الإنسان والتي نصت جميع القوانين الدولية والدساتير على حمايتها وصيانتها. وعندما تنتهك حقوق الإنسان يشعر الإنسان بعدم جدوى الدول والحكومات إذا لم تستطع أن تحفظ له حريته وكرامته.
2. تآكل السلطة الحكومية: حيث تسعى الحكومات لممارسة سلطتها الكاملة وفرض تطبيق القانون على أراضيها وتمثل تجارة البشر داخل أراضي الدول انتقاصاً لدور الحكومة في ممارسة هذه السلطة حيث تعجز حكومات كثيرة عن حماية النساء والأطفال الذين يتم خطفهم من مخيمات اللاجئين ومناطق النزوح.[21]

ثانياً: الآثار الأمنية:

تشكل تجارة البشر مهدداً لأمن واستقرار الدول التي تتم فيها وذلك من خلال الآتي:-

1. إن بعض أموال تجارة البشر تذهب لتمويل العمليات الإرهابية وتمويل أعمال الحركات الجهادية والمتمردة.

2. التدخل الخارجي إذ تواجه الدول بعض الضغوط الخارجية إذا فشلت في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، في الأردن أدت كثرة ضحايا الاتجار بالبشر لتدخل دولي لمراقبة أوضاع الضحايا فوضع مكتب وزارة الخارجية الأمريكية مكتب لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص في البلاد في عام 2017،[22] ويهاجر عدد كبير من المهاجرين من جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا طوعاً إلى الأردن، ويتعرض بعض العمال للعمل الجبري في المنازل وفي مجالات البناء والخدمات الزراعية. وكثير من هؤلاء العمال غير قادرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب اتهامات جنائية معلقة ضدهم أو بسبب عدم قدرتهم على دفع غرامات أو عدم قدرتهم على دفع أجرة وقد زادت الحكومة بشكل ملحوظ من جهود إنفاذ القانون لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر، حيث إن البروتوكول الخاص بالاتجار بالبشر يجبر الدول اليوم على مواجهة تلك الظاهرة من خلال الوقاية والحماية والملاحقة.

3. **كما يمكن أن تفقد البلدان، المصنفة في مراتب منخفضة في مجال مكافحة البشر، مساعدات أمريكية خاصة بالتجارة ـ مع استثناء المساعدات الإنسانية من المنع ـ وتواجه معارضة أمريكية في حال سعيها للحصول على مساعدات من مؤسسات مثل صندوق النقد والبنك الدولي**[23].

4. كثرة الجرائم حيث يتيح وجود عدد كبير من الأشخاص المتاجر بهم داخل الدولة بدون أوراق ثبوتية لحدوث الكثير من الجرائم سواء أكان ضدهم(من قبل العصابات الإجرامية أو مخدميهم)، حيث إن الكثير من الضحايا من الفتيات القاصرات والصبيان لا يكشفون عن تلك الحالات لرجال الشرطة أو للأجهزة الأمنية المعنية، وذلك بسبب قلة الثقة أو الخوف من الجناة. كما أن الكثير من الضحايا يجهل الحقوق التي تضمنها لهم القوانين المختلفة، حسب توضيح المنظمة الدولية لرعاية الأطفال «يونيسيف». ومن المشاكل التي تواجه الكشف الكامل لحجم الجرائم، تلك التي يعاني منها الضحايا القاصرون. هناك تشويه لسمعة أو إعادتهم إلى

أوطانهم الأصلية التي هربوا منها لعدم توفر الحماية الكافية لهم. ولهذا لا تتجه هذه الشريحة من الضحايا إلى الجهات المعنية لطلب المساعدة.[24] كما يعاني الكثير من النساء والأطفال وضحايا الاتجار بالبشر من الاضطرابات النفسية بسبب ما تعرضوا له من تعذيب وذل وقد يؤدي الحال بهم في النهاية إلى العزلة والرغبة في الانتقام فيتحولون إلى مجرمين.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية:

لظاهرة الاتجار بالبشر عدد من الآثار الاقتصادية السالبة على اقتصاديات الدول المصدرة والدول المستقبلة لهذه الأنشطة، وتتمثل تلك الآثار في الآتي [25]:-

1. زيادة نسبة البطالة وزيادة جرائم غسل الأموال وانتشار المشاريع الوهمية والإخلال بسوق العمل وعدم التوازن بين العرض والطلب.
2. فشل العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المستقبلة وذلك لأن تجارة البشر تزيد من حجم الاقتصاد الخفي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولا يخضع لقوانين وتشريعات تلك البلدان وبالتالي تكون تلك الدول معرضة لظهور التضخم وتدهور سعر الصرف والعجز في ميزان المدفوعات.
3. يمكن أن يتسبب نشاط الاتجار بالبشر في عجز ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المصدرة لخدمات الاتجار بالبشر وذلك بسبب سداد التزامات عصابات الاتجار في البشر تجاه عملائهم بالخارج بالعملة الأجنبية من القنوات الرسمية للنقد الأجنبي.
4. زيادة الأعباء المالية على الدول المصدرة والمستقبلة الناجمة عن عمليات مكافحة الاتجار بالبشر ومعالجة الآثار السلبية على ضحايا الاتجار بالبشر والمجتمعات بصفة عامة.حيث تتحمل الدول أعباء مالية كبيرة في بناء مؤسسات صحية واجتماعية تقدم الخدمات اللازمة لضحايا الاتجار بالبشر.كما أن معظمهم المهاجرين غير الشرعيين يشكلون عبئاً كبيراً على المجتمعات المضيفة في نهاية الأمر.

رابعاً: الآثار الاجتماعية:

هناك آثار اجتماعية مختلفة تنتج عن الاتجار بالبشر وتتمثل في الآتي:-

1. صعوبة انخراط الأشخاص المتاجر بهم في المجتمع وذلك بسبب الآثار النفسية الناجمة عما تعرضوا له من انتهاكات.
2. انتشار ظواهر اجتماعية غير مرغوبة مثل، الزيجات الموسمية أو»الزواج السياحي» وهي ظاهرة منتشرة في دولة مصر وتتم من خلال تزويج فتيات، دون السن القانوني في أغلب الأحيان، لرجال غير مصريين، وأكبر من الفتاة بفارق عمري كبير بالإضافة إلى ظاهرة أطفال الشوارع التي تؤدي إلى استغلال آلاف الأطفال في الدعارة والخدمات الجنسية، وغيرها من أشكال الاستغلال[26].
3. عدم تقبل الأسرة والمجتمع للأفراد الذين سبق الاتجار بهم الأمر الذي يلقي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية القيام بدور الأسرة المؤقت بالنسبة لهم[27]

4. ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع بسبب وقوع الأطفال بين أيدي تجار البشر وصعوبة عودتهم إلى المدارس مرة أخرى.

خامساً: الآثار الصحية:

إن ما يتعرض له ضحايا الاتجار بالبشر من تعذيب واعتداء جنسي وجسدي يجعلهم ضعفاء لا قوة لهم وبحاجة لرعاية طبية كما يحتمل أن تنتقل إليهم بعض الأمراض المعدية مثل الأيدز وغيره من الأمراض الناتجة من التلوث مثل الكوليرا ما يعني أنهم بمخالطتهم لأشخاص آخرين قد يؤدي لنشر العديد من الأمراض مما يؤثر على الأمن الصحي للدولة. خاصة في بعض الدول التي يتجمع فيها العديد من المهاجرين القادمين من مختلف الجهات مثل مدينة أوبوك الواقعة في شمال جيبوتي التي يمر بها المئات من المهاجرين كل أسبوع قبل التوجه إلى اليمن، ، وأماكن عبور مختلفة تقع أساسًا في الجهة الغربية، [28]بينما يمثل الوصول إلى اليمن، الذي يواجه أزمة إنسانية مجموعة كبيرة من المشاكل، منها المشاكل الصحية في بلد فقير يعاني من الحرب.

من أهم الأمراض التي تصاحب الاتجار بالبشر هو مرض سوء التغذية و لا يخفى أن هذا المرض هو من متلازمات الفقر. حيث إن ضحايا عمليات الاتجار بالبشر يأتون أصلا من مجتمعات فقيرة ثم يرحلون في ظروف قاسية وأخيراً يستقرون في ظروف أثر قسوة. و لا شك في أن الفئات الضعيفة من المجتمع مثل النساء والأطفال هي التي تدفع الثمن الصحي أكثر من غيرهم بسبب أنهم الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفقر الدم و نقص المغذيات.

أما ضحايا الاتجار بالبشر من النساء فإنهن الأكثر عرضة لكافة المخاطر الصحية من غيرهن. فالأمراض الجنسية والمعدية والحمل ومخاطره والتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي وعدم توفر الرعاية الصحية وغيرها من هذه المخاطر تزداد وسط النساء.

علي الرغم من أن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر من الفئات الشبابية والأصغر سنا إلا أن كبار السن أيضاً يتواجدون وسط هؤلاء الضحايا. و لعل الحاجة إلى الرعاية الصحية والإصابة بالأمراض المزمنة تزداد بصورة ملحوظة وسط هذه الفئة. ولذلك فمن المتوقع أن تكون مضاعفات العوز وفقدان الرعاية الصحية أحد أهم أسباب تفاقم الأمراض لديهم.

أما الاضطرابات والمشاكل النفسية التي يتعرض لها ضحايا الاتجار بالبشر فلا يكاد ينجو منها أحد. فالاكتئاب واحتقار الذات والإحساس بالدونية هي أمراض نفسية تنجم عن الوضع غير اللائق للضحايا. وكل ذلك ينعكس سلباً على الأمن الصحي للدول.

رؤية مستقبلية لتجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر:

أولاً: الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر:

أجمعت الدول على تجريم الاتجار بالبشر بسبب ما تمثله لانتهاك حقوق الإنسان ولما ينتج عنها من سلب الإنسان لحريته وكرامته وأحياناً حياته، ولذا سعت المنظمات والدول لمكافحة هذه الجريمة بكافة الوسائل والسبل حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وحثت الحكومات في جميع دول العالم على اتخاذ تدابير منسقة لمكافحة هذه الجرائم. وحثت الخطة على إدراج مكافحة الاتجار بالبشر في برامج الأمم المتحدة بشكل موسع من أجل تعزيز التنمية

البشرية ودعم الأمن في أنحاء العالم. وكان من ضمن الأمور التي اتفق عليها في خطة الأمم المتحدة هي إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرع لضحايا الاتجار بالبشر وخاصة النساء منهم والأطفال[29]، وفي عام 2013، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً لتقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. واعتمدت الدول الأعضاء القرار رقم 192/A/RES/68والذي أقرت فيه اعتبار يوم 30 يوليو من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة الاتجار بالأشخاص. ويشكل هذا القرار إعلانًا عالميًا بأهمية قضية تجارة البشر وبضرورة نشر الوعي بحالات الاتجار بالأشخاص والتوعية بمعاناة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتعزيز حقوقهم وحمايتها.وفي سبتمبر 2015، اعتمد العالم جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، بما فيها أهداف وغايات بشأن الاتجار بالأشخاص. وتدعو تلك الأهداف إلى[30] :

1.وضع حد للاتجار بالأطفال وممارسة العنف ضدهم.
2. الدعوة إلى اتخاذ التدابير الضرورية ضد الاتجار بالبشر.
3. إنهاء كل أشكال العنف ضد المرأة والفتاة واستغلالهما.

ومن أبرز التطورات التي تلت ذلك، انعقاد قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، التي خرجت بإعلان نيويورك. ومن مجمل الالتزامات الـ19 التي اعتمدتها البلدان في الإعلان، هناك التزامات ثلاثة تعنى بالعمل الحاسم ضد جرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأوضحت التقارير الصادرة مؤخرًا أن الحكومات شرعت في تطبيق الإجراءات اللازمة لمكافحة تجارة البشر، إذ تقوم بالتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص ومقاضاة مرتكبيها، وتوفير الحماية والخدمات للضحايا، واعتماد إجراءات أفضل لمنع وقوع الجريمة قبل حدوثها[31]. وفي إطار حث الدول على مكافحة تجارة البشر فقد وضعت وزارة الخارجية الأمريكية تصنيفًا للدول بحيث تكون كل دولة ضمن واحدة من أربع فئات وفقًا لما نص عليه قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويتم هذا التصنيف على أساس حجم النشاط الحكومي في محاربة الاتجار بالأشخاص أكثر مما يتم على أساس حجم المشكلة في البلد . وتستند عمليات التحليل على حجم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق الامتثال للحد الأدنى من معايير استئصال الاتجار بالأشخاص المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر والتي تتسق بشكل عام مع بروتوكول باليرمو .يُعتبر التصنيف في الفئة الأولى أعلى تصنيف، إلا أنه لا يعني عدم وجود مشكلة اتجار بالأشخاص في البلد المصنف في تلك الفئة، كما أنه لا يعني أن ذلك البلد يتخذ ما يكفي من الخطوات لمعالجة المشكلة. بل أن التصنيف في هذه الفئة يشير إلى أن حكومة البلد قد أقرت بوجود اتجار بالأشخاص، وأنها بذلت جهودًا لمعالجة المشكلة، وأنها تستوفي الحد الأدنى من المعايير المنصوص عليها في قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. ويتعين على الحكومات أن تثبت في كل عام أنها حققت تقدمًا ملموسًا في محاربة الاتجار بالأشخاص كي تحافظ على تصنيفها ضمن الفئة الأولى.[32]

ثانياً: جهود دول حوض البحر الأحمر في مكافحة الاتجار بالبشر:

سعت غالبية دول الحوض في وضع عدد من التشريعات والقوانين التي تخص جريمة الاتجار بالبشر، فمثلًا في مصر يوجد قانون رقم 64 لسنة 2010 الذي ينص على معاقبة المتهم بأحكام قد تصل إلى السجن المؤبد أو بغرامة تبدأ من 15 ألفاً وقد تصل إلى 500 ألف جنيه مصري، وفي السودان يُحكم بالسجن فترة لا تقل عن ثلاث سنوات وحتى عشرين عامًا من يثبت إدانته في جريمة اتجار بالبشر، وقد تصل العقوبة للإعدام

في حال وفاة الضحية . السعودية فقد تصل مدة السجن لخمسة عشر عامًا، وقد تصل الغرامة إلى مليون ريال سعودي، وفي الأردن فإن عقوبة الاتجار بالبشر تكون بالسجن لمدة تبدأ بستة أشهر وحتى عشر سنوات، أو بغرامة تتراوح بين ألف وعشرين ألف دينار أردني[33]، وفي اليمن فقد صدر قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر11/يناير/ 2018 **وهو يعاقب المتهم بالاتجار بالبشر بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف ريال، ولا تزيد على مليون ريال،**[34]

ووفقا لتصنيف وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر الصادر في يونيو 2019 فإن الفئة الثالثة هي الأخطر، على الإطلاق، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة(الأخيرة) وهي تعني أن حكومات هذه الدول لا تتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر.وتنقسم الفئة الثانية إلى مرحلتين، مرحلة أولى وهي الأخطر، ومرحلة ثانية(تحت المراقبة) وهي الأقل خطورة وصنف السودان في المرحلة الأخطر من الفئة الثانية، ، وتقع دول الأردن ومصر وجيبوتي، في المرتبة الثانية الأقل خطورة أما بالنسبة للصومال واليمن فهما يعتبران من أسوأ الدول في هذا المجال وقد تم وضعهما خارج التصنيف نسبة للحروب والانقسام فيهما وعدم وجود حكومة واحدة ولذا تم تصنيفهما ضمن الحالات خاصة[35][36].

جدول (2): تصنيف وفئات دول حوض البحر الأحمر وفقا لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول تجارة البشر الصادر في يونيو 2019

	الدولة	تصنيف الدولة في مجال المكافحة
1	السعودية	الثالثة
2	مصر	الثانية
3	الأردن	الثانية
4	السودان	الثانية تحت المراقبة
5	إرتريا	الثالثة
6	جيبوتي	الثانية
7	اليمن	حالات خاصة
8	الصومال	حالات خاصة

الجدول من إعداد الباحث د ابتهال جمال الدين الصادق

إذن على مستوى التشريعات فإن دول حوض البحر الأحمر قد اتخذت تشريعات صارمة ضد المتاجرين بالبشر ويظل تفعيل هذه القوانين وبذل جهود أكثر لمكافحة تجارة البشر ولكن أسلوب جريمة الاتجار بالبشر الذي يعتمد على الخفاء ودقة التنظيم يقف حائلاً أمام هذه الجهود ويمكن هنا أن نورد بعض المعوقات التي تواجه دول حوض البحر الأحمر في مكافحة تجارة البشر

1. جرائم الاتجار بالبشر تتم في الخفاء.
2. ..تقوم بها شبكات إجرامية منتظمة
3. ..ضعف الفئات التي يتم المتاجرة بها(النساء والأطفال).
4. انتشار الحركات الجهادية والمعارضة والتي تجد لها سنداً من عدة جهات.

ثالثاً: مستقبل تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر:

رغم التقدم الذي تم تحقيقه في الفترة الماضية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في دول حوض النيل، إلا أن عمليات الاتجار بالأشخاص مازالت مستمرة كما يتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة بين دول حوض البحر الأحمر وذلك لأن الأسباب التي أدت لبروزها لم تنتهِ ولم يحدث فيه تغير كبير فما زالت الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الأمنية والحروب والنزاعات قابعة في موقعها، فالحرب في اليمن لم تتوقف بل مازالت الأوضاع الإنسانية في تدهور متزايد وكذلك الأوضاع على حدود البلاد مازالت تحت سيطرة جماعات وحركات مسلحة، وكذلك الحال بالنسبة للأوضاع في الصومال التي لم تبارح موقعها كدولة فاشلة تخضع للعديد من الحركات الجهادية . أما السودان فهو الدولة الوحيدة التي تبشر الأوضاع الأمنية فيها بالاتجاه نحو الأفضل بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير وتكوين حكومة انتقالية لإدارة البلاد إلى حين اجراء انتخابات، وقرب التوصل إلى اتفاقية سلام شامل مع الحركات المسلحة في إقليم دارفور وولاية النيل الأزرق.مما ينبئ باستتباب الأمن في الدولة. وبالنسبة للأسباب السياسية وكانت تمثلها إرتريا فالوضع لم يتغير للأحسن ومازال النظام الإرتري يواصل في سلوكه القمعي تجاه المواطنين كما لم يتم إلغاء قانون الخدمة الإلزامية الذي دفع الشباب إلى الهجرة والهروب من بلدهم .

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية والتي كانت وراء انتشار تجارة البشر في جيبوتي والسودان ومصر فهي أيضاً لم يحدث فيها تغيير يذكر والمتوقع أن تزداد الأوضاع سوءًا في هذا الجانب خاصة بعد جائحة كورونا والتي أثرت على جميع دول العالم وأدت إلى انهيار كبير في أسواق العمل وتدهور القطاعات الإنتاجية ، وعرض الدول والقطاعات الخاصة لأزمة اقتصادية ،ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على تجارة البشر بعد انتهاء أزمة جائحة كورونا حيث سيزيد الطلب على العمالة الرخيصة لتعويض الخسائر المادية التي تعرضت لها القطاعات الإنتاجية المختلفة، كما أنه مع تكدس اللاجئين والنازحين بسبب قلة الحركة والسفر سيعرضهم لمخاطر عديدة منها الإصابة بالأمراض وانتشار العدوى وسط اللاجئين إضافة إلى الجوع وغيره من المخاطر التي قد تودي بحياتهم. إن جهود مكافحة جائحة كورونا جعلت الدول تعمل على تحويل الموارد العامة للدولة إلى تلبية الاحتياجات الصحية الملحة، مما سيؤثر على عمل الحكومات في مكافحة هذه الجريمة وإنفاذ التشريعات .

الخاتمة:

عرفت تجارة البشر منذ قديم الزمان بتجارة الرقيق، وتم تجريمها ومنعها في القرن العشرين غير أنها عادت للظهور من جديد بأشكال وأساليب مختلفة تشمل الاسترقاق والبغاء واستخدام الأطفال في الحروب وبيع الأعضاء البشرية. وأصبحت هذه الظاهرة تهدد جميع الدول ومن ضمنها دول حوض البحر الأحمر التي وجدت البيئة الدولية ملائمة مما ساعد على انتشارها. تضم دول حوض البحر الأحمر مجموعة متنوعة من الدول وساعد هذا الاختلاف على اختلاف أنواع تجارة البشر المنتشرة في كل دولة ، كما ساعد الشبكات الإجرامية المنظمة على ممارسة وتوسيع نشاطاتها .اتساع تجارة البشر وكثرة الضحايا وقسوة الأوضاع التي يعانون منها والمخاطر التي باتت تهدد الدول والمجتمعات دفعت دول حوض البحر الأحمر إلى العمل الحثيث على مكافحة تجارة البشر ومساعدة الضحايا خاصة النساء والأطفال بما يتماشى مع

القوانين والتشريعات الدولية التي هدفت لتجريم ومعاقبة تجار البشر ومساعدة الضحايا،وقد حققت بعض دول حوض البحر الأحمر تقدما ملحوظا في هذا المجال ومازالت هناك بعض الدول تخطو في ذات الاتجاه والبعض الآخر مازال بعيدا عن مكافحة تجارة البشر لانشغاله بالصراعات والحروب الداخلية مثل اليمن والصومال، الشيء الذي يزيد من صعوبة التخلص نهائيا من تجارة البشر في دول حوض البحر الأحمر ، ويظل هذا الهدف مرهونا بتحقيق الأمن والاستقرار في جميع دول حوض البحر الأحمر.

النتائج :

تبين من خلال الدراسة أن هناك أسباباً مختلفة تقف وراء تفشي ظاهرة الاتجار بالبشر في منطقة دول حوض البحر الأحمر وتتراوح هذه الأسباب بين أسباب سياسية وأمنية واقتصادية تعاني منها هذه الدول. وأن لتجارة البشر عدة آثار سلبية تنعكس على هذه الدول ومواطنيها وتشمل هذه الآثار آثار سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وصحية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي :-

1. التنسيق والتعاون بين جميع دول الحوض لمحاربة هذه الظاهرة.
2. نشر الوعي بخطورة الهجرة غير الشرعية فهي المحفز الرئيسي لتجارة البشر.
3. إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية داخل دول الحوض للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
4. سن قوانين وتشريعات صارمة في مواجهة تجار البشر.
5. إجراء المزيد من الأبحاث حول أسباب وآثار هذه الظاهرة.

خريطة توضح دول حوض البحر الأحمر

المصادر والمراجع:

(1.) محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، بحث منشور ، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ص 45.

(2.) https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/07-89373_Arabic_final_version.pdf

(3.) ص661 تاريخ الاطلاع 03-06-2020

(4.) . ويكيبيديا https://.wikipedia:.تاريخ الاطلاع 22-5-2020

(5.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 78.

(6.) عادل عامر، ظاهرة الاتجار بالبشر وقضايا الأمن القومي والدولي، نشر بتاريخ 12 يوليو 2017م، (تاريخ الاطلاع 25 مايو 2020م)، ا: https://pulpit.alwatanvoice.com . .

(7.) ويكيبيديا https://.wikipedia:. تاريخ الاطلاع 01-06-2020

(8.) احمد حسن عبد العليم الخطيب , جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها (مصر والسودان نموذجا) مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل –المركز الديمقراطي العربي(المجلد الاول العدد الثاني –يونيو 2018م, ص20.

(9.) https://www.mc-doualiya.com/articles/2015-7-27,تاريخ الاطلاع 22-5-2020

(10.) .حسين معلوم, مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن.. رؤية استراتيجية لممر دولي,

(11.) , 9/1/2020 , تاريخ الاطلاع 1-6-2020.https://al-ain.com/article/red-sea-saudi

(12.) .المصدر نفسه

(13.) المهاجرون واللاجئؤون ,اخبار الامم المتحدة 14 فبراير 20020 .https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049321 ت الاطلاع 7-6-2020

(14.) https://www.mc-doualiya.com/articles مصدر سابق

(15.) . الهجرة الأرترية الحديثة .. الدوافع والمعابر والمخاطر يونيو 23, 2017, https://zenazajel.net/ تاريخ الاطلاع 7-6-2020

(16.) جيبوتي - إثيوبيا: الهجرة غير الشرعية مستمرة بلا هوادة.https://www.thenewhumanitarian.org/ar/khbr/2012/12/21, ت الاطلاع -6-2 2020

(17.) المهاجرون واللاجئون ، اخبار الامم المتحدة ,المصدر نفسه

(18.) تقرير الدراسة البحثية، «الاتجار بالبشر في المجتمع المصري: الأنماط والمتغيرات الفاعلة»، الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(19.) عادل عامر. مصدر سابق

(20.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 80.

(21.) رامي متولي القاضي، مرجع سابق، ص 81.

(22.) حسنين عبيد، الوجيز في علم الإجرام/ دار النهضة العربية، 1976م، ص 155.

(.23) http://www.felixnews.com/news-2771.html .
(.24) https://ar.wikipedia.org/wiki/ 2020-6-7 .
(.25) https://www.mc-doualiya.com/articles/..2015-7-27. تاريخ الاطلاع.2020-05-25
(.26)
(.27) يونيسيف: الأطفال يشكلون ثلث ضحايا تجارة البشر في العالمhttps://www.dw.com/arتاريخ **الاطلاع.2020-05-25رر**
(.28) محمد سرور الحريري ,الاتجار بالبشر وسبل مكافحته,28 ,http://www.acrseg.org/41360 سبتمبر 2019, تاريخ الاطلاع -6-2020 1
(.29) أحمد صالح, الاتجار بالبشر في مصر, هل القانون كاف لمكافحة الجريمة , مجلة المفكرة القانونية, عدد|56 تموز 2018، https://www.legal-agenda.com/article.php?id=4771, تاريخ النشر 2018-9-2 تاريخ الاطلاع 2020 28-5-
(.30) . http://www.felixnews.com/news-2771.htm, لآثارالمترتبة علي مشكلة الاتجار بالبشر بمر كز دال في ندوة للمؤسسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تاريخ الاطلاع 1-6-2020
(.31) **معاناة مهاجرين إثيوبيين منسيين في طريقهم إلى اليمن** -https://observers.france24.com/ar/ 8-2018-3.
(.32) 3-8-2018-/https://observers.france24.com/ar
(.33) 29 () اليوم /العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر, https://www.un.org/ar/events/hu-mantrafficking
(.34) المصدر نفسه
(.35) . المصدر نفسه
(.36) . ابراهيم ابو جازية 5 حقائق لتعرفها عن تجارة البشر, 5-8-2015 https://www.sasapost. /com/human-trafficking تاريخ الاطلاع 3-6-2020
(.37) المصدر نفسه
(.38) وزارة الشؤون القانونية , صدور قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر, تاريخ النشر:http://11/01/2018 /www.yemen.gov.ye/portal/mola
(.39) قرير وزارة الخارجية الاميركية حول تجارة البشر الصادر في يونيو 2019م

الهجرة غير الشرعية وآثرها على الأمن القومي العربي

(السودان أنموذجاً)

د. أحمد عبد الله محمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك -كلية التربية
- حنتوب - جامعة الجزيرة

المقدمة:

الأمن القومي للدول يتأثر بقضايا مختلفة وبعوامل عدة عبارة عن متغيرات مستقلة يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تلك الدول ومن ثم يختلف حجم التأثير لهذه المتغيرات وفقاً للظروف من حالة لأخرى ومن وقت لآخر، لهذا لا يمكن القول بأن كل الدول تعاني من نفس القضايا والمشكلات فيما بتعلق بالأمن القومي وبنفس درجة التأثير، لأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والموقع الجغرافي يختلف من دولة لأخرى، وبالتالي فإن ما يشكّل قضية تمسّ الأمن القومي لدولة ما لا يعتبر ضرورياً ومهما لدولة أخرى، لكل ما سبق تعتبر الهجرة بأشكالها وأنواعها المختلفة وانتقال الإنسان من مكان لآخر واحدة من الظواهر القديمة قدم البشرية نفسها، بحكم أن الإنسان دوماً وأبداً يبحث عن ظروف أفضل للعيش فيه بكل راحة وأمن وسلام، وفي العصر الحديث ونتيجة للتغيرات السياسية والطبيعية والأمنية ومجمل النزاعات التي تدور خاصة في القارة الإفريقية فقد دفعت تلك الظروف بالكثير من الجماعات البشرية لطرق باب الهجرة على وجه العموم والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص في سبيل الحصول على المكاسب التي ذكرناها آنفاً وفي سبيل الخروج من الأوضاع الإنسانية التي تعيشها البلدان المصدرة لتلك الموجات من الهجرات البشرية، هذا وقد ارتبطت بهذه الظاهرة ظواهر أخرى مثل ظاهرة تجارة البشر وانتشار الأمراض والأوبئة وتغيير التركيبة السكانية للبلدان وغير ذلك من الظواهر. ومن المعلوم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد باتت ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وكل دول العالم نتيجة لما تحدثه من مشكلات متنوعة ولما تتركه من آثار ضخمة على المجتمعات وبالتالي تعتبر هذه الظاهرة تهديداً للأمن القومي وخطراً استراتيجياً دولياً يجب أن يجد حظه من الدراسة والبحث .

لكل ما سبق تثير الدراسة التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية تمثّل تهديداً للأمن القومي السوداني بصفة خاصة ومن ثم الأمن القومي العربي بصفة عامة ؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل يعاني السودان من تدفق موجات من الهجرة غير الشرعية؟
2. هل للهجرة غير الشرعية العابرة والمستقرة بالسودان أسباب ودوافع؟
3. هل هنالك ارتباط ما بين الهجرة غير الشرعية والعوامل التي تهدد الأمن القومي السوداني على وجه الخصوص والأمن القومي العربي على وجه العموم؟
4. هل هنالك آثار لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الواقع السوداني والعربي في جوانب الأوضاع الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التركيب الديموغرافي، النواحي الثقافية والسياسية وغيرها؟
5. ما هي الجهود التي يبذلها السودان للتصدي للهجرة غير الشرعية؟
6. وأخيراً هل تشّكل الهجرة غير الشرعية المنطلقة من بعض الدول الإفريقية تجاه العالم العربي عبر السودان تهديداً للأمن القومي العربي؟

فرضيات الدراسة: تفترض الدراسة أن:

1. هنالك هجرة غير شرعية وافدة للسودان.
2. هنالك أسباب ودوافع أدّت لهجرة أعداد كبيرة من سكان بعض دول الجوار للسودان.
3. الهجرة غير الشرعية الوافدة للسودان تمثّل تهديداً لأمنه القومي.
4. إن الهجرة غير الشرعية تترك آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع في السودان.
5. يبذل السودان جهوداً واضحة وملموسة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
6. بحكم موقع السودان فإن الهجرة غير الشرعية المقيمة فيه والعابرة له تمثّل في مجملها تهديداً للأمن القومي العربي.

تعريف مصطلح الهجرة غير الشرعية والأمن القومي:

أ/ الهجرة بصفة عامة: في اللغة العربية تأتي كلمة هجرة من الهَجْرُ الذي هو ضد الوصل، والاسم الهجْر والمُهاَجُر من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، والتّهَاجُر هو التقاطع، كما ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة النساء (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً). [1]

كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية فعن عمر بن الخطاب ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى اللّه ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه))،[2] وجاء في معجم لاروس الأساسي أن تعبير الهجرة يقصد به خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق . [3]

ومن التعريفات المهمة للهجرة تعريف الأمم المتحدة والتي تعرفها بأنها الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية. [4]

كما **أن** الهجرة تعني في أبسط معانيها حركة الانتقال الفردي أو الجماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أم سياسياً، [5]أو حركة انتقال الأشخاص سواء فرادى أو جماعات من موقع لآخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور القوانين المحلية والدولية التي حدت وقللت من حرية تنقل الأشخاص والجماعات. [6]

ب/ الهجرة غير الشرعية: تُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي ينتقل عبرها الأفراد أو الجماعات من موقع إلى آخر بحثاً عن الرزق ووضع أفضل اجتماعياً واقتصادياً أو دينياً وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية، وتعني كذلك قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة، من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالباً ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادراً ما تكون فردية. [7]

هذا وقد تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية في الأدبيات القانونية فبعد أن كان يطلق عليها في بداية الأمر الهجرة غير الموثقة تطور المفهوم ليصبح الهجرة

غـير القانونيـة أو الشرعيـة، ثـم ارتبـط هـذا المفهـوم بمصطلـح الأمـن البـشري فأخـذ يظهـر مقرونـاً بمصطلـح Migration and Human Security، ثـم ارتبـط بمفهـوم الاتجـار بالبـشر Human Trafficking، وقـد تأخـذ الهجـرة غـير الشرعيـة مفهومـاً آخـر وهـو تهريـب المهاجريـن، ويمكـن تعريفـه كمـا ورد في بروتوكـول مكافحـة تهريـب المهاجريـن المكمـل لاتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة غـير الوطنيـة بموجـب المـادة الثالثـة . [8]

أمـا منظمـة الأمـم المتحـدة فتعـرف الهجـرة غـير الشرعيـة بأنهـا (.. دخـول غـير مقنـن لفـرد مـن دولـة إلى أخـرى... ولا يحمـل هـذا الدخـول أي شـكل مـن تصاريـح الإقامـة الدائمـة أو المؤقتـة، كمـا تعنـي عـدم احـترام المتطلبـات الضروريـة لعبـور حـدود الدولـة)، [9] كمـا أن الهجـرة غـير المشروعـة يطلـق عليهـا بأنهـا هـي تلـك الهجـرة غـير النظاميـة أو المنظمـة أيضـاً التـي تتـم سريـاً ودون علـم السـلطات المعنيـة والجهـات الرسـمية وخارجـة عـن القانـون والأعـراف الدوليـة . [10]

وتعّـرفها المفوضـية الأوروبيـة بأنهـا ظـاهرة تشـتمل علـى أفـراد مـن جنسـيات مختلفـة يـدخلون إقليـم الدولـة العضـو بطريقـة غيـر مشـروعة، ويـتم ذلـك عـادة بوثـائق مـزورة أو بمسـاعدة شـبكات الجريمـة المنظمـة مـن المهـربين والتجـار، وهنـاك الأشـخاص الـذين يـدخلون بصـورة قانونيـة وبتأشـيرة صالحة ولكنهم يبقـون أو يغـيرون غـرض الزيـارة فيبقـون بـدون الحصـول عـلى موافقـة السـلطات، وأخيراً هنـاك مجموعـة مـن طـالبي اللجـوء السياسـي الـذين لا يحصـلون علـى موافقـة علـى طلبـاتهم لكـنهم يبقون في البلاد. [11]

يعتـبر بعـض الباحثـين الهجـرة غـير الشرعيـة جريمـة بينمـا يعتبرهـا آخرون انتهـاكاً للقانـون بـدون ضحايـا، ومـن وجهـة نظر أخـرى تعكـس الهجرة غـير الشرعية ضعـف سـيطرة الدولـة عـلى تلـك الشرعيـة أمـر ينبـع مـن القانـون الـدولي لإضفـاء صفـة التجريـم عـلى شريحـة معينـة مثـل العمـال اليدويـين وطالبي حـق اللجـوء، بينما تفضـل أسـواق العمـل الدوليـة ذوي المهـارات العاليـة، وفي هـذا الصـدد ينظـر أصحـاب السـلطة السياسـية والاقتصاديـة إلى الهجـرة الوافـدة باعتبارهـا تهديـداً محتملاً للسـيادة والهويـة القوميـة لـذا تسـعى الحكومـات إلى الحـد منهـا وتقييدها .

وهنـاك مـن يـرى أن الهجـرة الشرعيـة الدوليـة هي إحـدى نتائـج المد الرأسـمالي وبالأخـص تدويـل الأسـواق حيـث يحتـاج رأس المـال إلى اسـتغلال قـوة عمـل رخيصـة، ولابـد مـن انتقـال منظـم لضبـط عمليـة التراكـم الرأسـمالي، فعندمـا يحـدث تباطـؤ في دورة رأس المـال توصـم هجـرة العمالـة بأنهـا هجـرة غـير شرعيـة، كمـا أن البعـض يـرى أن المهاجريـن غـير الشرعيـين هـم الذيـن يدخلـون دولـة مـا للبحـث عـن عمـل وذلـك بـدون الوثائـق والتصاريـح اللازمـة، وهنـاك مـن يعرفهـم بأنهـم أولئـك الذيـن

يدخلــون أي دولــة بــدون أوراق رســمية خاصــة بالهجــرة الوافــدة، وكذلــك الذيــن يدخلــون بــدون تصريــح أو الذيــن يدخلــون بوثائــق مــزورة أو بتصاريــح دخــول مؤقتة ولكنهــم تجــاوزوا مدتهــا، كمــا يعرفهــم آخــرون بأنهــم أولئــك النــاس الذيــن يدخلــون قطــراً بطريقــة غــير شرعيــة أو الذيــن ينتحلــون صفــات معينــة كســياح ويشــار إليهــم بالعمــال غــير الموثقــين أو الغربــاء غــير الشرعيــين، ويعرفهــم آخــرون بأنهــم الأجانــب الذيــن يدخلــون ويقيمــون أو يعملــون عــلى نحــو غــير قانونــي في قطــر مــا .[12]

أمــا الأســباب التــي تــؤدي إلى الهجــرة غــير الشرعيــة فيمكــن حصرهــا في الدوافــع التاليــة :

1. الدافع الاقتصادي: والمتمثل في الفقر والبطالة مع عجز من الدول عن توفير العيش الكريم لسكانها وهذا مما يدفع بالكثير منهم لسلوك طريق الهجرة غير الشرعية لتحقيق آمالهم.
2. الدافع السياسي: مثل الاضطرابات السياسية حول السلطة والصراعات التي تشهدها الكثير من دول العالم خاصة في العالمين الإفريقي والآسيوي.
3. الدافع الاجتماعي: مثل التهميش والقصص التي تصل للشباب في بعض الدول عن الأوضاع العالية لمستوى المعيشة في الدول وخاصة الأوروبية منها.
4. القيود الصارمة على الهجرة الشرعية واللجوء: لأن القوانين الأوروبية جعلت بعض الشباب يسلكوا الطريق السري في سبيل الوصول إلى أوروبا بأي شكل، كما أن بعض الأوروبيين من أرباب الأعمال باتوا يفضلون المهاجرين غير الشرعيين لأن أجورهم زهيدة وأعمالهم مؤقتة لا تتطلب ضمانات ولا تأمينات ولا ما تفرضه عقود العمل من التزامات.
5. وجود شبكات متكاملة ترتب الهجرة غير الشرعية: والتي تقوم بالدعاية لها والترغيب فيها وتستثمر فيها الكثير معولة على أن العائد منها بات كبيراً والطلب عليها لا ينقطع.
6. الدوافع الأمنية: ومن أهمها ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، مما يدفع إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، وقيام المتسلل بارتكاب جريمة في بلده فيهرب من الأجهزة الأمنية أو من الأعداء، ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوى أمني عال ليتسلل إليها . [13]

ب/ تعريف الأمن القومي:

أمــا الأمــن القومــي فيعــرّف في اللغــة بأنــه الأمــن ضــد الخــوف وهــو تحقيق الســكينة والطمأنينــة والاســتقرار عــلى مســتوى الفــرد والجماعــة، أمــا في الاصطــلاح فالأمــن يعنــي القــدرة التــي تملكهــا الدولــة لتأمــين اســتمرار أســاس القــوة الداخليــة والخارجيــة والاقتصاديــة والعســكرية في مناحــي الحيــاة كافــة لمواجهــة الأخطــار

التي تشّكل تهديداً لها من الداخل والخارج وتكون في وقت الحرب والسلم على السواء، أو بأنه القدرة التي تملكها الدول والحكومات لتأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والحفاظ على كيانها من التهديدات التي تشكل خطورة عليها. (14)

ومن المعروف أن مصطلح الأمن القومي قد انتشر وسط الأوساط الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حيث شكّلت فترة الحرب الباردة الإطار الذي برز من خلاله وضع الأطر لاستخدام مصطلح استراتيجية الأمن القومي في إطاره العام، لأن سياسة الردع والاحتواء والتعايش السلمي كان لها دور في البحث عن تحقيق الأمن وتجنب الحروب ولهذا فقد ظهرت الحاجة الماسة للبحث عن قوة تجسد إرادة الدول فحتّم هذا على الدول السعي لتحقيق أمنها بحيث لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب وأن تحقق القدرة على حماية تلك المصالح حتى لو اضطرت لدخول الحرب .(15)

الهجرة غير الشرعية بالسودان تاريخها وأسبابها :

دولة السودان بحكم حدودها الطبيعية والجغرافية الممتدة والتي تتشارك مع عدد من دول الجوار، ونتيجة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسكانية لتلك البلدان فإنه أصبح من الدول التي تأثرت بهذه الظاهرة، ولطبيعة السودان فقد بدأت تتدفق موجات من المهاجرين من تلك الدول وقد تبع ذلك ظهور الجريمة المنظمة والتي من ضمنها جريمة الاتجار بالبشر لأن السودان يعتبر من دول العبور لأولئك المهاجرين . (16)

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية التهريب والاتجار بالبشر في السودان في شرق البلاد وكان معظم الضحايا من طالبي اللجوء إلى جانب المتسللين من الجوار الأثيوبي والأرتري، يومها كان الوصف بكونها حالات معزولة وسرعان ما زادت في الأعوام 2012- 2013م لدرجة أن شبكات معينة تخصصت في الحصول على الأرباح السهلة، حيث يبدأ استدراج الضحايا ومنه عن طريق سيناء إلى إسرائيل وعن طريق ليبيا والصحراء الغربية إلى أوروبا التي بدأت تتململ من تبعات المسألة ويصنف السودان كمعبر للظاهرة بينما المقصد هي أوروبا وإسرائيل . (17)

كما يعتبر السودان دولة رافدة للهجرة وفي نفس الوقت دولة مستقبلة لها حيث تتداخل العديد من الظروف الموضوعية المعززة لهذا الوضع فمن حيث الجغرافيا فالسودان محاط بسبع دول ذات حدود مفتوحة شبه خالية من العوائق الطبيعية الأمر الذي يسهل عملية الانتقال المنظمة والعشوائية من وإلى السودان إلى جانب التداخلات الإثنية بين القبائل الحدودية ذات الامتدادات فوق القومية فمعظم قبائل السودان تشترك في التركيبة الإثنية مع دول الجوار

بالشكل الذي يصعب معه السيطرة على حركتها نسبة للعلاقات المصلحية والثقافية والعائلية التي تربط بينها، ومن أهم أسباب شيوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في السودان تتمثل في الآتي :

1. الموقع الجغرافي للسودان والحدود الطويلة المعقدة مع سبع دول وصعوبة السيطرة عليها إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة والعابرة.
2. تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد استخراج البترول وما تبعها من زيادة في العمالة الأجنبية وزيادة مكاتب الاستخدام .
3. تجاوز المنظمات الإنسانية لأهدافها الإنسانية.
4. تفشى البطالة والفقر والظروف السياسية في دول الجوار خاصة إرتريا.
5. كثافة اللاجئين بالمعسكرات وتقاعس المجتمع الدولي عن تقديم الدعم اللازم لهم مما يجعلهم يغادرون إلى المدن ووقوعهم فريسة في أيدي المتاجرين بالأشخاص.
6. العائد المادي الذي يعود على المجموعات التي تمارس نشاط التهريب والاتجار بالبشر.
7. معرفة المهربين وتجار البشر بالطرق وسلوكهم طرقاً وعرة بعيداً عن أعين الجهات الأمنية.
8. سلوك المواطن السوداني الذى يتساهل في إيواء وتشغيل الأجنبي دون التقيد بالضوابط القانونية بحكم ثقافته وطيب خلقه وجهله بالقوانين . [18]

ومن الملاحظات المهمة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية من السودان ومن غير السودانيين ممن يتخذون دولة السودان كمعبر ودولة ممر أن أغلب تلك الهجرات تتجه إلى دولة ليبيا في السنوات السابقة نتيجة للانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه ومن ثم المغادرة منها لدول أوروبا، هذا وقد انحصرت الطرق التي تسلكها تلك الهجرات غير المشروعة من السودان إلى ليبيا في التالي:

1. من السودان إلى مصر ومنها إلى ليبيا عبر جبل عبد المالك مروراً بالواحات ثم أجدابيا.
2. من السودان إلى المرماك لمنطقة سليمة ثم للكفرة.
3. من السودان إلى المرماك ثم عبوراً عبر الأراضي التشادية لمنطقة ريبانة ثم لأجدابيا شمالاً .
4. من دارفور عبوراً بالأراضي الليبية ثم إلى مدينة سبها ومنها لمدينة طرابلس .[19]

هـذا وتشـكّل الهجـرة غـير العابـرة للسـودان مـن دول الجـوار خاصـة دول الجـوار الشرقـي كأثيوبيـا وارتريـا وغيرهـا مـن دول القـرن الإفريقـي هاجسـاً يـؤرق الأنظمـة الحاكمـة لأن هـذه الهجـرة أصبحـت تتواتـر بأرقـام كبـيرة ممـا يؤثـر عـلى مجمـل الأوضـاع بالسـودان، ومـن ذلـك أن مـا يقـارب مـن (1500) شـخص شـهرياً يطلبـون اللجـوء للسـودان ويسـجلون أسـماءهم بمخيمـات اللاجئـين في شرق السـودان، هـذا غـير الذيـن يتمكنـون مـن اجتيـاز الأراضي السـودانية ويصلـون للمـدن الرئيسـية دون علـم السـلطات عـبر شـبكات تهريـب البـشر التـي تنشـط في المناطـق الحدوديـة والذيـن يقـدر عددهـم بأضعـاف هـذا الرقـم شـهرياً .[20]

الآثار والنتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية في السودان :

إن الهجـرة سـواء كانـت مشروعـة أو غـير مشروعـة تمثـل انتقـال أفـراد أو مجموعـات مـن محيـط اجتماعـي واقتصـادي وسـياسي إلى محيـط آخـر مختلـف في الغالـب عـن محيـط المنشـأ الأمـر الـذي يترتـب عليـه بـروز الكثـير مـن الآثـار والتداعيـات التـي تنعكـس عـلى وضـع المهاجريـن وكذلـك عـلى الوضـع في كل مـن دولـة المقصـد ودولـة المنشـأ [21] ومـن المؤكـد أن الهجـرة غـير الشرعيـة بحكـم انتشـارها وزيـادة معدلاتهـا في الفـترة الأخـيرة فـإن لهـا الكثـير مـن النتائـج والآثـار، والتـي يمكـن إجمالهـا في التـالي :

أ/ الآثار الاقتصادية: معظم المهاجرين غير الشرعيين يدفعون لعصابات تهريب وتجارة البشر عملات أجنبية مقابل تهريبهم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بالإضافة إلى أن الأجانب يقومون بتحويل عملات أجنبية لبلدانهم جراء الأجور التي يحصلون عليها نظير الأعمال التي يقومون بها، كل ذلك من شأنه أن يؤثر على سوق العملات الأجنبية. المهاجرون غير الشرعيين أصبحوا عبئاً على البلاد وشاركوا المواطنين في الخدمات التي تقدمها الدولة من صحة وتعليم وخلافه وبالتالي زادت الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير الرعاية الطبية لضحايا الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تشويه الوعاء الضريبي، حيث إن معظم هؤلاء المهاجرين يجدون طريقهم لسوق العمل دون أن يدفعوا الضرائب للدولة، مما يعني وجود شريحة كبيرة خارج مظلة الضرائب وهو ما يساهم في تشويه الوعاء الضريبي .[22]

الحرمـان مـن القـوى البشريـة حيـث تحـرم تلـك الـدول مـن عنـاصر البنـاء الاجتماعـي الـلازم لقيـام الكيـان السـياسي والاقتصـادي لهـا، ومـن أهـم تلـك العنـاصر الأطفـال ذكـوراً وإناثـاً فهـم دعائـم المجتمـع ومسـتقبله القريـب، وحجـب التعليـم، والانخـراط في الجريمـة يهـدر المسـتقبل السـياسي والاقتصـادي للدولـة، حـدوث اختـلال في الميـزان الاقتصـادي حيـث تحقـق تلـك العنـاصر البشريـة دخـلا هائـلا في وقـت قصـير قـد يـودع في البلـد المصـدر ممـا يخـل بميـزان الطبقـات الاجتماعيـة: حيـث يهـدر الطبقـة الوسـطى في البنيـان الاجتماعـي، فضـلاً عـن

زيادة معدل التضخم ونمائه، وإهدار قيمة الردع العام للجريمة بعد إدراك ما حققه المجرم من مكاسب هائلة من المادة والنقود، على خلاف المتعايش داخل الدولة المصدرة الذي في الغالب الأمر تزداد حالته الاجتماعية سوءًا، بما يهدر قيمة العمل والقبول عليه والابتعاد به وتنخفض معدلات التنمية وتزيد البطالة والفقر مع ارتفاع معدل الجريمة، وإهدار قيمة العدالة الضريبية حيث تطالب تلك الدول من مواطنيها سداد الضرائب وهي العامل المساعد على قيام الدولة بمسؤوليتها تجاه المواطنين، وعلى خلاف ذلك يستأثر المجرم بأمواله العديدة دون وجود أي التزامات عليه قبل دولته . [23]

ظهور رأسمالية على أسس غير صحيحة قد تؤدي تحويلات عناصر ظاهرة الاتجار بالبشر لدخولهم إلى انتعاش في الاقتصاد الداخلي، إلا أنه انتعاش كاذب في أغلب الأحيان فهذه الدخول أو الأموال تترتب عليها آثار اقتصادية خطيرة إذ تؤدى إلى تمكين الأفراد الذين حصلوا عليها نتيجة الانتقال من فئة داخلية عادة ما تكون فئة استهلاكية من الدرجة الأولى بل قد يدفع هذا بعض الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط إلى قبول العمل في وظائف وأعمال دنيا لا تناسب مؤهلاتهم العلمية وذلك للحصول على دخل أعلى في محاولة لرفع مستوى معيشة أسرهم مما يؤدى إلى سوء توزيع الموارد والمهارات .[24]

التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية

من خلال تتبع التقاريرالمرتبطة بهذه المشكلة يتضح أنه لا يقتصر تأثيرها على الدول فحسب نظراً للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات، وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من، أما البعد الآخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعفي الأجر وهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى وفي المقابل لا يدرك المواطن خطورة القيام باستخدام هؤلاء، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من تخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على ممارستها وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس من المواطنين . [25]

ومن الآثار الاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين غير الشرعيين لأنهم يقومون بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق

مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

ب/ الآثار الأمنية: سجلت مضابط الشرطة خلال العام 2016م أكثر من (45) ألف بلاغ في مواجهة أجانب معظمها كانت تتعلق بتجارة الحشيش والخمور والدعارة والقتل وتهريب السلاح وغيرها، لذا يشكل التهريب والاتجار بالبشر اختراقاً أمنياً للحدود، مما يهدد الأمن القومي السوداني، إلى جانب إمكانية اختراق هذه المجموعات القادمة للسودان بواسطة الجماعات الإرهابية المتشددة والجهات المعادية للسودان مما يشكل تهديداً أمنياً للبلاد، بالإضافة إلى تمويل الأنشطة غير المشروعة، وهي تغذي أنشطة الجريمة المنظمة المتمثلة في تجارة الجنس والمخدرات والسلاح وتجارة الأعضاء البشرية وغيرها من الأنشطة الإجرامية الأخرى .[26]

كما أن الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر يمثل خرقاً لكثير من القوانين السودانية مثل قانون الاتجار بالبشر وقانون الجوازات، لذلك فإن المادة (29) من قانون الجوازات نصت على معاقبة أي سوداني يأوي مهاجراً غير شرعي، وهنالك سوابق قضائية صدرت في مواجهة عدد من السودانيين وأن الإدارة العامة للجوازات والهجرة لديها خطة للتوعية بأخطار ومهددات الهجرة غير الشرعية وآثارها السالبة على المواطنين.

من أخطر الجرائم التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطيها وترويجها لأنها الأكثر تأثيراً على المجتمع السوداني لأن المخدرات من الآليات التي تدمر الشعوب اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً، لذلك نجد انتشاراً واسعاً للمخدرات في الأماكن التي يوجد فيها المهاجرون وبالتالي تتسرب إلى المناطق الأخرى حيث زاد استخدام الشباب للمخدرات نسبة لانتشارها وسيادة تجارتها مع بعض الأعمال مثل المقاهي والمطاعم التي يتولى إدارتها والإشراف عليها عدد كبير من هذه الشريحة، ومن بين المهاجرين الذين دخلوا السودان بطريقة غير مشروعة يوجد عدد من الهاربين من العدالة في دولهم الذين يتميزون بالسلوك الإجرامي وذلك يهدد أمن الدولة، كما يمكن استغلال بعض الأجانب بواسطة جهات سياسية مستقلة كما يحدث ذلك في التداخل القبلي بين السودان وجيرانه، هذا وقد رافقت تدفقات العمالة الأجنبية ظهور الكثير من الظواهر الإجرامية كالنهب والسلب والقتل وتجارة الأسلحة النارية وكذلك الاتجار في السلاح وفي ترخيص وتهديد البشر والاتجار فيه . [27]

ومن أبلغ الأمثلة على ارتباط الجريمة والآثار الأمنية الأخرى بالهجرة الوافدة المثال التالي الذي يؤكد ذلك من خلال المقارنة بين أعداد سكان العاصمة الخرطوم والأجانب المقيمين فيها وعدد الجرائم المرتكبة من قبلهم .

عدد السكان مقارنة مع عدد الأجانب بالولاية

البيان	عدد السكان
ولاية الخرطوم	7,095,148
الأجانب	306290
النسبة	4.32

مـن الجـدول أعلاهـــ نجـد أن نسـبة وجـود الأجانـب بولايـة الخرطـوم بلغـت 4.32 % مـن جملـة سـكان ولايـة الخرطـوم .

الجرائم المرتكبة بواسطة الأجانب خلال خمسة أعوام في الفترة (2010م – 2014 م) :

الأعوام	الواقعة على النفس	الواقعة على المال	ضد الدولة و القوات النظامية	جرائم الآداب و الاعتداء على الحريات	جرائم الطمأنينة العامة	القوانين الأخرى	الجرائم المتعلقة بالموظف العام	جرائم التزييف و التزوير	الجرائم المتعلقة بالأديان	الجملة
2010م	781	1030	0	981	1441	2949	34	54	27	7297
2011م	832	1266	22	648	2512	9922	40	93	3	15338
2012م	2789	3727	44	939	5995	9315	72	55	12	22948
2013م	3283	4032	5	1445	30428	10256	214	68	34	49765
2014م	3216	5268	0	1622	25751	17773	422	324	123	54899
الجملة	11301	15323	71	5635	66127	50215	782	594	199	150247

مـــن الجـدول أعلاهـــ نجـد أن أعـلى معـدل للجرائـم كان في العـام 2014م حيـث بلـغ (54899) جريمـة في كافـة أقسـامها بينمـا نجـد أن أقـل معـدل بلـغ (7297) جريمـة وكان في العـام 2010م وكذلـك نلاحـظ أن معـدل الجرائـم متزايـد خـلال الأعـوام بصـورة ملحوظـة، كمـا نجـد أن معـدل جرائـم الطمأنينـة العامـة بلـغ أعـلى معـدل (66127) جريمـة .(28)

جنسيات الأجانب مرتكبي الجرائم خلال الأعوام في الفترة (2005م – 2014 م) :

البيان	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	الجملة
أريتري	795	0	1392	1713	2171	2188	4043	4484	3731	4587	4587
أثيوبي	759	0	2209	4462	2991	3132	8954	7835	11439	13953	13953
تشادي	115	0	101	52	300	111	173	246	237	179	179
مصري	0	0	88	192	189	211	205	186	232	555	555
صيني	0	0	29	33	66	58	63	74	68	13	13
خليجي	0	0	8	17	0	7	12	2	0	42	42
جنسيات عربية أخرى	0	0	44	17	71	106	65	368	136	4018	4018
جنسيات آسيوية أخرى	0	0	132	60	112	140	154	113	69	111	111
جنسيات أفريقية أخرى	0	0	391	598	278	213	615	5772	28104	28085	28085
جنسيات أوروبية	0	0	27	21	54	47	29	14	0	52	52
أخرى	235	0	760	188	214	1084	1025	3854	5749	3304	3304

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل لجنسية مرتكبي الجرائم بلغ (28085) أجنبياً من جنسيات إفريقية أخرى وبالمقابل أعلى معدل (5749) للجرائم المرتكبة كان في العام 2013م وأقل معدل لجنسية مرتكبي الجرائم بلغ (13) أجنبياً صينياً مقابله عدم وجود جرائم خلال العام 2006م .[29]

جرائم الأجانب حسب السنوات في الفترة (2005م – 2014م) :

العام	إجمالي الجرائم	جرائم الأجانب	النسبة
2005م	490297	1904	%0.39
2006م	548179	3971	% 0.72
2007م	635351	5181	%0.82
2008م	687162	7353	%1.1
2009م	692077	6446	%0.93
2010م	723599	7297	%1.01
2011م	689490	15338	%2.22
2012م	629147	22948	%3.64
2013م	739535	49765	%6.73
2014م	783778	54899	% 7.00

مـن الجـدول أعلاهـ نجـد أعـلى نسـبة للجرائـم بلغـت (7.00%) كانـت في العـام 2014م و مقابلهـا أقـل نسـبة في العـام 2005م (0.39%) كمـا نجـد أن نسـبة الجرائـم متزايـدة خـلال الأعـوام (مـن 2005م حتـى 2008م) وقلـت نسـبتها في العـام (2009م) ثـم بـدأت في التزايـد بصـورة واضحـة حتـى العـام 2014م .[30]

جرائم الأجانب مقارنة بجملة البلاغات العامة بالإدارة العامة للمخدرات للأعوام (2005م – 2014م) :

العام	جملة البلاغات	بلاغات الأجانب	النسبة
2009م	6016	42	%0.70
2010م	7490	54	%0.90
2011م	7481	142	%2.36
2012م	8571	251	%4.17
2013م	6946	221	%3.67
2014م	7419	528	%8.78

مـن الجـدول أعلاهـ نلاحـظ أن أعـلى نسـبة (8.78 %) لبلاغـات الأجانـب مـن جملـة البلاغـات خـلال العـام 2014م وأقـل نسـبة (0.70 %) لبلاغـات الأجانـب مـن جملـة البلاغـات خـلال العـام 2009م ونلاحـظ أن نسـبة البلاغـات متزايـدة حتـى العـام 2012م بينمـا تناقصـت في العـام 2013م ثـم ارتفعـت مـرة أخـرى خـلال العـام 2014م .[31]

ونتيجة لما سبق يتضح لنا أن الجرائم الأخلاقية من أبرز الجرائم التي يرتكبها بعض المتسللين والمهاجرين غير الشرعيين، والمتمثلة في التالي:

1. **ترويـج المخـدرات** ومـن بـين الجرائـم الشـائعة بـين مهاجـري القـرن الإفريقـي ممارسـة ترويـج وبيـع المخـدرات، حيـث يقـوم البعـض ممـن أمتهـن هـذا النوع مـن الجريمـة بترويـج بضاعتهـم مـن خـلال وسـطاء مـن جنسـيات مختلفـة. وقـد أسـفرت الحمـلات الأمنيـة عـن العديـد مـن الأحيـاء وأوكار بيـع الخمـور وأوكار الحشـيش والمخـدرات في بلـدان مثـل الخليـج العربـي.
2. **الخطف**:بالرغـم مـن أن هـذا النمـط مـن الجريمـة يعـد مـن أقـل الجرائـم التـي يمارسـها المتخلفـون إلا أنهـا بـدأت تظهـر في بعـض الأحيـاء الخاصـة بهـم حيـث يقـوم بعـض المهاجريـن بجرائـم مثـل الاغتصـاب والاختطـاف وفعـل الفاحشـة بالقـوة ببعـض النسـاء أو القـصر مـن الأطفـال، ويعـد هـذا النمـط مـن الجريمة رغـم محدوديتـه في الوقـت الراهـن إلا أنـه مـن المـؤشرات المهمـة في خطـورة المهاجريـن والمتخلفـين عـن العـودة كمـا يحصـل في السـعودية عـلى الأمـن الوطنـي خاصـة الذيـن ينتمـون لجنسـيات إفريقيـة.[32]

3. **التزييف والتزوير:** من بين الجرائم التي يمارسها المتخلفون جرائم التزوير حيث إن ذلك يساعدهم على البقاء أطول مدة ممكنة، وقد أوضح تقرير أن الحملة الأمنية على المتخلفين في حي المنصور بمكة المكرمة قد أسفرت عن القبض على العديد من المزورين والمزيفين الذين يحترفون تزييف العملات وتزوير الإقامات، علماً بأن هذه الجرائم تكثر لدى جنسيات آسيوية وإفريقية . [33]

ت/ الآثار البيئية : تعني المشكلة البيئية حدوث اختلال في توازن النظام البيئي، ويحدث ذلك الاختلال عندما يتم التأثير على أحد مكوناته أو أكثر، فتتأثر بقية المكونات وتتبدل العلاقات القائمة بينها فيصبح غير قادر على الحفاظ على توازنه، ويمكن القول أن المشكلات البيئية التي يمكن أن تنتج نتيجة الهجرة غير الشرعية إجمالها في النقاط التالية:

1. استنزاف مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية.
2. مشكلة التصحر.
3. مشكلة الانفجار السكاني.
4. مشكلة النفايات.
5. مشكلة تلوث كل من الماء والهواء والتربة.
6. مشكلة التلوث الضوضائي
7. .مشكلة التلوث الإشعاعي .
8. .مشكلات المناخ.

ويمكن القول أن المشاكل البيئية لا تعني فقط المشكلات الآنية وإنما تتسع دائرته لتشمل احتمالات حدوث المشكلة في المستقبل المنظور وغير المنظور. [34]

ث/ الآثار الصحية : معظم الأجانب غير الشرعيين قادمين من دول تنتشر فيها الأوبئة والأمراض مثل الكبد الوبائي، والإيدز مما يشكل مهدداً صحياً، كما أن تزايد الأجانب ساهم بقدر كبير في اختلال القيم الاجتماعية والسياسية وأدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم ودخول نمط جديد للجريمة مثل اختطاف النساء والأطفال وانتشار ظاهرة التسول، بالإضافة للأمراض الصحية التي تصيبهم من جراء المتاجرة بهم ومن هذه الآثار ضرب هؤلاء الأشخاص وحرقهم وتعذيبهم واحتجازهم وغيرها من وسائل العنف التي تؤدي الى تشويههم جسدياً والإضرار بهم هذا إذا لم يلاقوا حتفهم من خلال الأمراض التي تصيبهم نتيجة الممارسات التي يرغمون عليها ومن أكثر الأمراض التي يتعرضون لها الأمراض الجنسية كالإيدز والزهري والسيلان وغيرها من الأمراض التي قد تودي بحياتهم ومما تجدر الإشارة إليه أن الآثار الجسدية والصحية لا تكون قاصرة فقط على الشخص الذي تتم المتاجرة به بل يتعدى ذلك إلى المجتمع ككل عن طريق انتشار هذه الأمراض كمرض الإيدز مثلاً، كما أن لمشكلة الاتجار بالبشر آثاراً نفسية خطيرة على الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم ومنها الإجهاد

النفسي الذى يعقب التعرض للحوادث الجسدية كالعمل المضني أو الاغتصاب وما ينتج عنه من اكتئاب شديد والشعور الدائم بالخوف والقلق والخشية من العار وصعوبة التحدث عما لحق بهم من ممارسات قاسية.

إحصائية الأجانب حاملي فيروس الأيدز للأعوام(2005م - 2014م):

العام	عدد المصابين ب HIV
2011م	19
2012م	29
2013م	12
2014م	9
2015م	37
الجملة	106

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل للأجانب حاملي فيروس الإيدز (37) مصاباً في العام 2015م و أقل معدل (9) في العام 2014م كما نجد أن المعدل متزايد خلال عامي 2011م و 2012م بينما انخفض المعدل في عامي 2013م و 2014م و تزايد في العام 2015م .

إحصائية الأجانب حاملى فيروس الكبد الوبائى خلال الأعوام (2005م-2014م):

العام	عدد المصابين بالكبد الوبائي
2011م	14
2012م	366
2013م	513
2014م	501
2015م	234
الجملة	1628

من الجدول أعلاه نجد أن أعلى معدل للأجانب المصابين بالكبد الوبائي (513) مصاباً في العام 2013م و أقل معدل (14) في العام 2011م كما نجد أن المعدل متزايد خلال عامي 2012م و2013م بينما انخفض المعدل في عامي 2014م و 2015م .

ج/ الآثار الاجتماعية : انتهاك حقوق الإنسان وهي حقوق الحياة، الحرية، المأكل، المسكن, المعمل الزواج، مما تؤدى الى انهيار البنية الاجتماعية وانخفاض المعدلات الصحية والنفسية للمجتمع، التفكك الأسري بالمتاجرة بالأطفال وتمزق شخصية الطفل قبل بنتائجها مما ينتج

طفلاً ذا خطورة إجرامية ما لم يكن مجرماً عقب انخراطه في السلوك الإجرامي، المتاجرة بالأعضاء البشرية يهدر معه الصحة العامة للدول المصدرة وتفتقد تلك للعناصر اللازمة للبنية الأساسية الاجتماعية للمحافظة على كيان الدولة، اشاعة الفساد وخرق الآداب العامة للدول المصدرة بعد عودة العناصر التي احترفت السلوك الإجرامي خاصة الأخلاقي منها والذى بات مصدر الدخل الأوحد والسلوك المتفرد لتلك المجموعات، زيادة المشاكل التربوية فضلاً عن زيادة الأمية وسط المجتمع ورفض الأسرة والمجتمع للأشخاص الذين سبق الاتجار بهم يلقي على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية القيام بدور الأسرة المؤقتة بالنسبة لهم بدلاً عن أسرهم الأصلية، إن العامل الأساسي في حياة أي إنسان أو فشلها هو الدعم العائلي والاجتماعي، بالتالي فإن فقدان ضحية الاتجار بالبشر لهذا الدعم يجعل هؤلاء الأفراد أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم ويساهم ذلك بطرق عدة في زعزعة وانتهاك البنى الاجتماعية وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض، إهدار القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان حيث انتشار الجنس التجاري وانتشار منظمات إدارة وممارسة الجنس والبغاء وتشعب العمليات المتصلة بها وزيادة الأطفال غير الشرعيين وانتشار ظاهرة التسول . [35]

هذا بالإضافة إلى انتشار ظاهرة زواج السودانيات من الأجانب ربما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وقانونية ونفسية لأن ذلك الزواج يبنى على أساس المصلحة الاقتصادية المتمثلة في منح الإقامة والامتيازات والإعفاءات من الغرامات ومخصصات وإذن السفر وخلافه خاصة وأن جزءاً ضئيلاً جداً من هذه العلاقات يعتبر زواجاً شرعياً موثقاً لدى الجهات القانونية . (36)

زواج السودانيين من أجنبيات حسب الأعوام في الفترة من (2010م – 2015م) :

العام	العدد
2010م	0
2011م	75
2012م	131
2013م	129
2014م	120
2015م	414

نلاحظ من الجدول أعلاهـ أن معدل زواج السودانيين من أجنبيات مرتفع خلال العام 2015م حيث بلغ (414) زواجاً وكذلك نجد أن المعدل متزايد بصورة ملحوظة بدءاً من 2011م و لكنه بدأ في التناقص من العام 2013م ثم تزايد مرة أخرى خلال العام 2015م .

زواج السودانيات من أجانب حسب الأعوام (2010م – 2015م) :

ماعلا	ددعلا
2010م	74
2011م	112
2012م	145
2013م	147
2014م	114
2015م	222

نلاحظ من الجدول أعلاهـ أن معدل زواج السودانيات من أجانب مرتفع خلال العام 2015م حيث بلغ (222) زواجاً وكذلك نجد أن المعدل متزايد بصورة ملحوظة حتى العام 2013م و لكنه تناقص خلال العام 2014م ثم تزايد مرة أخرى خلال العام 2015م .

هذا وقد أوردت نتائج بعض الدراسات التي أجريت حول ظاهرة تجارة البشر في السودان أن حوالي 79 % من العاملين في مجال مكافحة ظاهرة جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية يؤكدون على أن هنالك وجوداً لهذه التجارة وسط اللاجئين الوافدين من دول الجوار الشرقي للسودان، بينما يرى 87 % منهم أن السودان يعتبر معبراً للبشر المتاجر بهم، أما فيما يتعلق بوجود استغلال جنسي لأولئك الأشخاص المتاجر بهم فتؤكد الدراسة وبنسبة 70 % على أن أولئك المتاجر بهم يتعرضون للاستغلال الجنسي من قبل تجار البشر. (37)

كما أوضحت تلك النتائج المتجسدة في الواقع السوداني أن 71% من الفئة المستهدفة في تلك الدراسة قد أفادوا بأن بعض المتاجرين بالبشر في دول المقصد يعملون في تجارة الأعضاء البشرية مثل نزع الكلى وغيرها، وأن 95 % يؤكدون على أن عمليات الاتجار بالبشر تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي السوداني . [38]

كما تؤدي الهجرة عموماً إلي تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى بالانتقاء الهجري , حيث يترتب علي الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر, مما يؤثر سلباً على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه وإليه, كما تؤدي

الهجـرة غـير الشرعيـة إلى تغيـير الخريطـة السـكانية للمنطقـة وذلـك لضخامـة عـدد المهاجريـن بالنسـبة للسـكان الأصليـين. (39)

ح/ الآثار السياسية :إضعاف السلطة الحكومية وانتشار الجرائم غير المشروعة لأن الهجرة غير الشرعية تجعل الحكومات تعاني من ضعف ممارسة السيادة على أراضيها كما تؤدي النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى تشريد نسبة كبيرة من الأشخاص وهي تجعل الفرصة مواتية لممارسة مثل هذه الظاهرة كما تؤدي إلى التقليل من جهود الحكومات في بسط سيطرتها مما يسفر عنه تهديد السكان الأكثر ضعفاً ولا تستطيع الحكومات توفير الحماية للنساء والأطفال الذين تم اختطافهم، كما تعزز الرشاوى التي يدفعها تجار البشر قدرة الحكومة على مكافحة الفساد ضمن سلطات تطبيق الهجرة القانونية، مع انتهاك حقوق الإنسان لأن المتعاملين في هذه التجارة ينتهكون حقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والمساواة مما ينتج عنه نشوء فئة تعاني الاضطهاد والعبودية وهذا الأمر يؤثر بطريقة أو أخرى في نمو البشرية بشكل سليم .

وممـا يؤكـد عـلى أن موجـات المهاجريـن لـم تنقطـع صـوب السـودان بـل تزايـدت الخريطـة أدنـاه التـي توضـح الطـرق التـي يسـلكها أولئـك المهاجريـن غـير الشرعيـين وتجـار البـشر باتجـاه السـودان وذلـك في العـام 2017م .(40). أمـا في العـام 2019م فإننـا وتأكيـداً لمـا سـبق نجـد أن ظاهـرة الهجـرة واللجـوء نحـو السـودان كانـت في تواتـر ملحـوظ، وممـا يعضـد ذلـك تقاريـر المفوضيـة العليـا للاجئـين والتـي تقـول إن اللاجئـين بالمعسـكرات والمـدن: في هـذا العـام كالآتـي :

1. يبلـغ عـدد معسـكرات اللاجئـين بالسـودان (**15**) معسـكراً حيـث يوجـد (**8**) معسـكرات بولايتـي القضـارف وكسـلا و(**4**) معسـكرات بولايتـي الجزيـرة وسـنار و(**3**) معسـكرات بولايـة غـرب دارفـور.
2. تبلغ أعداد اللاجئين المسجلين بالمعسكرات حوالي (**85,374**) تفاصيلهم كالآتي:

أولاً : (**64,413**) لاجئاً يقيمون بمعسكرات اللاجئين بشرق السودان (ولايتي كسلا والقضارف)، وعدد(**2,298**)لاجئاً في معسكرات الولايات الوسطى (ولايتي سنار والجزيرة) وعدد (**18,636**) لاجئاً يقيمون بمعسكرات اللجوء بولاية غرب دارفور .

ثانياً: أما اللاجئون الذين يقيمون بالمدن والمناطق الحضرية خارج المعسكرات فيقدر عددهم بحوالي (**150,000**)لاجئ وهذا العدد من اللاجئين لا تقدم لهم أي مساعدات من قبل المجتمع الدولي ويعتمدون على مشاركة المواطن في الخدمات الاجتماعية العامة في المدن رغم شح تلك الخدمات.

جدول (1): يوضح أعداد اللاجئين حسب الإحصاء الأخير لمعتمدية اللاجئين للعام 2019م.[41]

الرقم	الدولة المصدرة للاجئين	أعداد اللاجئين	أماكن إقامتهم بالسودان
1	جنوب السودان	,274,5511	ولاية جنوب –غرب وشمال كردفان، النيل الأبيض،شمال وشرق وجنوب دارفور، الخرطوم، النيل الازرق، سنار، البحر الاحمر، كسلا، القضارف،الجزيرة وعدد من الولايات الأخرى
2	إرتريا	121,300	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
3	إثيوبيا	13,604	ولاية كسلا، القضارف، البحر الاحمر
4	تشاد	4,300	شرق وجنوب دارفور
5	**إفريقيا الوسطى**	4,297	شرق وجنوب دارفور
المجموع		1,417,748	

من الملاحظ حسب ما ذكر من معلومات وردت علي لسان الجهات الرسمية والتطوعية المسؤولة عن قضية اللاجئين أن السودان كدولة استقبل ومازال يستقبل الكثير من الهجرات والعدد الكبير من الأرقام لأولئك اللاجئين .

جهود السودان للحدّ من الهجرة غير الشرعية:

نتيجة للآثار التي تخلفتها الهجرة غير الشرعية على السودان فقد كان لزاماً على الدولة أن تعمل جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها أو الحدّ من تدفق تلك الهجرات لأنها تهدد أمنه القومي واستقراره، وبما أن ظاهرة تجارة البشر من الظواهر ذات الامتداد العالمي لذا فإن محاربتها تحتاج لجهد دولي وإقليمي لأن الجهود المحلية ربما لا تكون فعّالة في القضاء عليها، لكل ما سبق يأتي هذا الجزء من الدراسة للوقوف على جهود السودان بالتعاون مع المنظمات الدولية للوقوف ضد هذه الظاهرة وفي سبيل محاربتها .

لهذا فقد أصدر السودان قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014م وبموجب هذا القانون فقد شكّلت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي وضعت برنامجاً طموحاً للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لتحقيق الأهداف التالية :

1. في الجانب القانوني وضع إطار قانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية يتسق مع المعايير الدولية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية للتحقيق في هذه القضايا مع تدريب العاملين في هذه المجال .
2. في مجال التنسيق العمل على تعزيز التنسيق على المستوى الولائي للاستجابة لهذه الجريمة.
3. في مجال التعاون الإقليمي والدولي ضرورة تعزيز قنوات الاتصال وتبادل المعلومات مع الدول الإقليمية، وضمان الوجود القوي في المبادرات الدولية حول هذه الظاهرة . [42]

وفي هذا الجانب فقد قاد السودان عدة مؤتمرات ومبادرات لحل هذه القضية والتي منها :

أولاً : **مؤتمر الخرطوم 2014م**بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في الفترة من 13-16 أكتوبر 2014م بمشاركة وفود رفيعة المستوى من دول تمثلت في كل من السودان، مصر، إرتريا، إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، جنوب السودان، الصومال والبلدان الشريكة مثل إيطاليا، ليبيا، مالطا، النرويج، تونس، المملكة العربية السعودية، اليمن، سويسرا وبعض المنظمات المهتمة بهذا الشأن مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، جامعة الدول العربية، الإنتربول، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوربي .[43]

ثانياً : **مبادرة الاتحاد الأوربي 2014م** والتي جاءت بغرض إرساء خطة عمل أوروبية إفريقية للأعوام 2014م – 2017م للهجرة والحركة حيث ضمت الدول الأوروبية والإفريقية والمنظمات الدولية والمندوب السامي للاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها بغرض وضع خطة عمل من داخل السودان لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .[44]

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة نجد أن هنالك إجماعاً دولياً وعالمياً على خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل تفاصيلها، وأن هنالك وعياً دولياً بالآثار التي تخلّفها هذه الظاهرة على كافة الأصعدة من اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وصحية على الدول التي تنتشر فيها، وفي المقابل فإن هذه الظاهرة ليست محصورة في دولة واحدة أو قارة واحدة وإنما تكاد تكون كل دول العالم يصيبها نصيب من هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها، ولهذا يجب أن تلعب الدول والشعوب والمنظمات الدولية دورها الواضح والملموس في محاربتها والوقوف ضدها .

النتائج :

توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها :

1. أن السودان من إحدى الدول التي تعاني بحكم موقعها الجغرافي من تدفق الهجرات غير الشرعية.
2. هنالك الكثير من الدوافع التي تقود لسيادة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السودان منها الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي تعاني منها دول الجوار الإفريقي.
3. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تركت آثارها المتعددة في السودان ومن ذلك الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، السياسية والصحية .
4. أن الدولة السودانية تبذل الكثير من الجهود مع الدول الإقليمية المحيطة بها ومع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الإفريقي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في سبيل محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها من بعد ذلك .
5. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى تهديد الأمن القومي السوداني لأنها تترك آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع به.
6. كما مثلت الهجرة غير الشرعية تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي لأن أعداد مقدرة من أولئك المهاجرين يتخذون السودان كدولة عبور لبعض الدول العربية مما يؤدى لأن تترك تلك الهجرات آثارها على تلك الدول والأقطار .

التوصيات :

توصي الدراسة بالتالي :

1. تفعيل القوانين المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات .
2. العمل على تدريب الكوادر العاملة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية للقيام بدورهم على الوجه الأكمل .
3. تعزيز التعاون مع دول الجوار الإصسفريقي وخاصة الدول الرافدة لتلك الهجرات بغرض تكامل الجهود للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

المصادر والمراجع :

(1)سورة النساء الآية (100) .
- الرازي، الإمام محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، القاهرة، دار الحديث، 2003م، ص 368-369 .
- الطلحي ، عادل أبو بكر، الشباب وظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أروبا، ورقة بحثية، ص 2.
(2)رواه الشيخان البخاري ومسلم .
(3)المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، 1987م، بيروت، ص 1243.
(4)الطلحي ، عادل أبو بكر، المرجع السابق ذكره، ص 3.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قسم الإعلام، مجلة اللاجئون، العدد (2)، 1997م، ص 18.
(5)الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث وآثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، ورقة بحثية، ص 4 .
(6)الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث وآثارها السلبية على المجتمع الأوروبي، ورقة بحثية، ص 4 .
(7)جلبي، علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص 3 .
(8)عيد، محمد فتحي، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، ورقة بحثية مقدمة لندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010م، الرياض، ص 17 .
(9)شتيوي، مساعد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 6 - 7.
(10)الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010م، ص هـ.
(11)الكفارنة، أحمد عارف ارحيل، مرجع سبق ذكره، ص 8 .
(12)بشير، هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا : أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولية، العدد 179 , جانفي 2010, ص 170.
(13)محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، مرجع سبق ذكره، ص 8 9- .
- الطلحي ، عادل أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 8.
(14)أحمد، إسماعيل محمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 52.

(15)الحسين، محمد نور عثمان، الهجرة غير الشرعية والجريمة، دار الجامعة، عمان، 2014م، ص 5 .
(16)الوحشي، علي مصباح محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ص 5 .
- أبو زيد، محمد إمحمد محمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، (2011 – 2017م)، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2019م، ص 66 .
(17)اللجنة الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، المرحلة الثانية، الخرطوم، 2017م، ص 4 .
(18)عبد الله، عادل طه , مقال بمجلة الشرطة السودانية , العدد 76 , ديسمبر 2014م، ص14.
(19)مبادرة السودان لمكافحة الاتجار بالبشر، مجلة أفاق الهجرة، الخرطوم، جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج، العدد الرابع، 2014م , ص 52 .
(20) أبو زيد، محمد أمحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65 .
(21)بوليسي، فورين ،السودان معبر لتهريب البشر إلى أوربا، ترجمة عوض خيري، صحيفة الإمارات اليوم، 25 إيار، الإمارات العربية المتحدة، ص 4 .
(22)يونس، سامر، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، بيروت, 2012م، 73.
(23)حامد، سيد محمد حامد، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود، ط 1 ، القاهرة , المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013م، ص 79.
(24)العريان، محمد على، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها، الإسكندرية , دار الجامعة الجديدة، 2011م، ص 40 .
(25)صحيفة الوطن، 2009م، العدد 3594 .
(26)أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، 2010م، ص 11 .
(27)علي، محمد إسماعيل، العمالة الوافدة وأثارها على المجتمع السوداني، مجلة دراسات المجتمع العدد الثالث، يونيو 2009، الخرطوم، ص 52/53 .
(28)التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية .
(29)التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث و التحقيقات الجنائية .
(30)التقارير الجنائية، الإدارة العامة للمباحث و التحقيقات الجنائية .
(31)التقرير الجنائي للإدارة العامة للمخدرات .
(32)صحيفة الوطن، 2009م، العدد 2300 .
(33)المصدر السابق نفسه .
(34)محمد نور، عثمان الحسن و المبارك، ياسر عوض كريم، الهجرة غير المشروعة

والجريمة، إصدارات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض , 2008، ص 21 .

(35)عبد الماجد، محمد أحمد محمد، التدابير الحديثة لمكافحة الاتجار بالأطفال والنساء، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، 2013م، ص 39 .

(36)صالح، فتح الرحمن محمد، مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان (رؤية إستراتيجية)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير والزمالة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الأكاديميـــــة العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2015م، ص 99-100 .

(37)صالح، فتح الرحمن محمد، مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان (رؤية إستراتيجية)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير والزمالة في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الأكاديميـــــة العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، 2015م، ص 99-100 .

(38)المرجع السابق نفسه، ص 101-102 .

(39)محمد نور، عثمان الحسن و المبارك، ياسر عوض كريم، مرجع سبق ذكره، ص 61 .

(40) Wikipedia, International Migration Organization (IOM), World Atlas. of Illicit Flows (The Global Initiative Against Transnational Organized Crime), UNHCR Population Statistics, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017).@Fanack.com.

(41)تقارير معتمدية اللاجئين، الخرطوم، 2019م.

(42)اللجنة الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر، خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، المرحلة الثانية، الخرطوم، 2017م، ص 15 – 17 .

(43)ورقة مقدمة من الاتحاد الأفريقي لمؤتمر الخرطوم لمكافحة الاتجار بالبشر، الخرطوم , اكتوبر 2014م .

(44)ورقة مقدمة من الاتحاد الأوربي لمؤتمر الخرطوم لمكافحة الاتجار بالبشر، الخرطوم، أكتوبر 2014م .

العلاقات السودانية الإثيوبية:رهانات الأمن والسياسة

(2011 - 2021م)

د. علي بين فضل الله أحمد
باحث

المقدمة:

على امتداد تاريخ العلاقات السودانية الإثيوبية أنه لم يكن هنالك نزاع حدودي بين البلدين على اعتبار أن الحدود بينهما مخططة ومعروفة منذ وقت باكر من النشأة السياسية للبلدين، وباعتراف الطرفين حسب المواثيق الدولية والإقليمية الموقعة من الجانبين أن الحدود السودانية الإثيوبية تم الاتفاق عليها في اتفاقية الحدود للعام 1902 وبروتوكول 1903م، حيث قام الرائد قوين وبتكليف من الجانب البريطاني المستعمر للمنطقة حينها بتخطيط الحدود بين الدولتين وذلك من خلال لجنة أنشأها البريطانيون لهذا الغرض في 1902م وفي 18يوليو 1972م تبادل الطرفان الإثيوبي ممثلاً في وزير خارجيته ميناسي هايلي ووزير الخارجية السودانية د.منصور خالد مذكرات اعترف فيها الطرفان بتخطيط الحدود التي قام بها الرائد قوين في 1902م وباتفاقية 1903 م . وبناءً عليه أصبحت الحدود السودانية الإثيوبية مخططة ومعترفاً بها بين البلدين وفق المواثيق الدولية والإقليمية الموقعة بين البلدين، وفقاً لذلك صنفت الفشقة أرضاً سودانية معترفاً بها وفق المواثيق.

الأهمية السياسية والاستراتيجية للبلدين:

تاريخ السودان وجغرافيته يجعلانه على الأقل جاذباً لاهتمام جيرانه، واهتمام القوى الدولية. ويشير التاريخ إلى أن السودان توالت عليه عدد من الحضارات من غير انقطاع منذ عهد الفراعنة: حضارة نبتة، حضارة كوش، حضارة مروي، الحضارات المسيحية في كل من دولتي علوة والمقرة، والممالك الإسلامية في كل من السلطنة الزرقاء ومملكة تقلي والمسبعات والثورة المهدية التي ناضلت ضد الحكم التركي ثم دور الحركة الوطنية في الاستقلال من الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، بلد بهذا العمق التاريخي حتماً سيكون حاضراً باهراً مستقبلاً. وتأتي الجغرافية لتكون دعامة لدوافع التاريخ . يتربع السودان وسط إفريقيا ممثلاً لها سكان عرب وأفارقة يتداخلون جواراً، ويتداخلون دماً وأعراقاً. وأخيراً يزخر السودان بكل أنواع الثروات زراعة، معادن، وطاقة .. إلخ . لا بد لدولة بهذه المقومات أن تحتل رقماً صعباً في الخارطة الدولية والإقليمية أن يكون مشروعاً لرقم عند نفسه ولدى الآخرين، ليكون قوة دولية لها وزنها إقليمياً –شمالاً مع الشرق الأوسط لثقافته العربية، وجنوباً مع الأفارقة بمكوناته الإفريقية. الوزن الإقليمي بالضرورة يؤدي إلى الوزن الدولي. لذلك فإن الاهتمام بالسودان وقضاياه اهتمام طبيعي، وبالتالي يكون متوقعاً إقليمياً ودولياً.[1]

يتميز موقع السودان وإثيوبيا بالبعد الاستراتيجي وذلك لوجودهما في منطقة القرن الإفريقي المسيطر على الممرات المائية الحيوية والمدخل الطبيعي للقارة الإفريقية من جهة الشرق ووجود البحر الأحمر الرابط بين القارات الثلاث (إفريقيا- آسيا- أوربا) وأهميته الاستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية .[2]

يأتي تعامل إثيوبيا مع محيطها الإقليمي والدولي مستصحباً تاريخ وحضارة إثيوبيا على مدى آلاف السنين والمواريث الدينية، والتعددية الإثنية، والقدرات العسكرية والاقتصادية وما ظل من تأثير متبادل مع العالم الخارجي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، ولا ننسى إثيوبيا في تعاملاتها توظف الظروف المحيطة بها كدافع لتحقيق طموحاتها كدولة إقليمية، إضافة إلى كسب تأييد ودعم العالم الغربي بعواطف الدين والجغرافيا.

إن كان ثمة عامل سالب فإثيوبيا تاريخياً تعاني عقدة أنها دولة حبيسة باستثناء فترة وحدتها مع إريتريا حيث تجدد هذا الإحساس بعد انفصال إرتريا واستئثارها بميناءي عصب ومصوع [3]، لكنها تجاوز المعضلة بالانفتاح الإقليمي والدولي الذي أكسبها تموضعاً متميزاً إقليمياً ودولياً. أما السودان فأدى انفصال جنوب السودان إلى انتكاسة اقتصادية، وتعود أسبابها الجذرية ليست للانفصال ولكن لسوء الإدارة لموارده اللامحدوده، يبقى السؤال بعد التحول الذي حدث في السودان هل يمكن إعادة ترتيب أوراق الاقتصاد السوداني بما يحقق تطوره وتنميته .

تاريخ العلاقات السودانية الإثيوبية:

كانت العلاقات السودانية (سلطنة الفونج) والإثيوبية (الحبشة) مدخلها اقتصادياً تقوم على مبدأ التبادل التجاري بين الدولتين، كباقي علاقات الجوار حينها التي تؤسس على أُطر اقتصادية ومن ثم تنطلق إلى افاق السياسة، دخلت سلطنة الفونج مع جارتها الحبشة في حربين أججهما التنافس التجاري والاختلاف على الحدود، كما كانت هناك بعض المخاوف التي شعر بها الفونج جراء تهديد الأحباش لهم بتغيير مجرى مياه النيل الأزرق. وكانت البعثات الفرنسية اليسوعية المسيحية تعبر الأراضي السودانية إلى الحبشة حتى خشي السودانيون من استعمار أوربي، فكان أن قتلوا رجال البعثة الفرنسية وقضوا عليها في نوفمبر1705م، أما النتيجة لهذا العمل فقد كانت حملة حبشية قوية ضد الفونج، وانتصر الأحباش أول الأمر لكن ما لبث أن شتت السودانيون شملهم وهزموهم هزيمة نكراء قاضية في عام 1744م .[4]

قامت الحبشة عام 1887م باحتلال مدينة القلابات بقيادة راس عدار، وأحرقوا المدينة وأبادوا حامية الأنصار وقتلوا قائدها محمد أرباب، ولم تطول إقامتهم في المنطقة حيث عادوا إلى بلادهم بالغنائم .[5] وبفضل دبلوماسية الخليفة عبد الله حلت التهدئة في العلاقات بين البلدين، واتبع عامل المهدية في القلابات يونس الدكيم سياسة مرنة سمح من خلالها باستمرار التجارة بين البلدين فترة من الزمان، إلى أن تولى حمدان أبوعنجة ولاية منطقة القلابات فأعد جيشاً كبيراً وقرر الهجوم على الحبشة بعد أن تأكد من نوايا الأحباش بمهاجمتهم، فزحف في يناير 1888م وانتصر عليهم حتى وصل مدينة غندر، ثم رجع بعد ذلك إلى مقر قيادته في القلابات .[6]

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية في فترة ما بعد الاستقلال تطوراً ملحوظاً حيث سعى الفريق إبراهيم عبود (-1958 1964م) للحفاظ على العلاقات بين البلدين حيث رفض مساعدة الإرتريين بعد إعلان الثورة الإرترية 1961م، وتدخل في مطلع 1964م عندما نشبت الحرب بين الصومال وإثيوبيا واقترح إنشاء منطقة منزوعة السلاح، وسحب كل طرف لقواته لمسافة -10

15 كيلومتراً ومن ثم التمسك بقرار منظمة الوحدة الإفريقية في القمة الإفريقية عام 1963م ، حيث طالب الصومال بتقرير مصير إقليم أوغادين ولكن القادة الأفارقة رفضوا هذا الطلب استناداً على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية القاضي بعدم المساس بالحدود الراهنة للدول الإفريقية، لكن سرعان ما تبدلت الأحوال والمواقف بقدوم حكومة أكتوبر1964م حيث دعمت الثوار الإرتريين ضد المركز(إثيوبيا) وبالمقابل دعمت إثيوبيا حركة الأنانيا الانفصالية في جنوب السودان [7] .

في حكومة جعفر نميري (-1969 1985م) تمرحلت العلاقات وساءت بعامل الاستقطاب السوفيتي (المعسكر الشرقي) الذي كان يتبع له السودان والمعسكر الغربي الذي كان داعماً لإثيوبيا بقيادة الولايات المتحدة، وبالتالي تأثرت العلاقات بينهما بشكل سلبي من واقع الاستقطاب الحاد لطرفي المعسكر، وبتغير المواقف وانتقال نميري إلى المعسكر الغربي أدى ذلك إلى تحسن العلاقات بشكل مطرد مع إثيوبيا بزعامة الامبراطور هيلاسيلاسي حيث أوقفت دعمها للحركة الشعبية، وبالمقابل امتنع السودان عن دعم جبهة تحرير إرتريا، وبرعاية هيلاسيلاسى تم توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972م في محاولة لانهاء التمرد وتسوية النزاع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية .[8]

كانت إثيوبيا في التاريخ المعاصر مأوى للحركات المسلحة السودانية المناهضة للنظام في الخرطوم، فمن ذلك إيواؤها لحركة أنانيا الأولى والأنصار (قوات الراحل الهادي المهدي) وقوات الراحل الشريف حسين الهندي وأخيراً الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) وبذات القدر كان السودان مأوى للإثيوبيين والإرتريين. فقد أوى السودان الامبراطور هيلاسيلاسي خلال فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، ومنه تحرك لاستعادة حكمه تحت حماية قوات الحلفاء (خاصة بريطانيا) والقوات السودانية.

عند قيام الانقلاب الأول في إثيوبيا في الستينيات، وخلال زيارته إلى البرازيل، اتجه الامبراطور إلى الخرطوم في عهد الفريق عبود ومنها تحرك إلى أسمرا فأديس أبابا حيث تمكن من إجهاض ذلك الانقلاب .[9]

استطاع الرئيس ملس زيناوي في خلال فترة حكمه لإثيوبيا ومن خلال شخصيته القوية وسيطرته الحازمة على السلطة في أديس أبابا زهاء العشرين عاماً (1991 – 2012م) أن يجعل المصالح الإثيوبية هي من تقود سياسته الخارجية بغض النظر عما تريده القوى العظمى، فهو كما رأينا يقيم علاقات متوازنة مع السودان لسنوات طويلة، ولا يتردد في دعم الرئيس ضد المحكمة الجنائية الدولية، وفي نفس الوقت يقيم علاقات استراتيجية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل اتفاقية نيفاشا، وأثناء الفترة الانتقالية ما بعد نيفاشا وبعد انفصال جنوب السودان.

لا يتردد كذلك في دعوة حركات دارفور إلى القدوم إلى أديس أبابا وعرض قضاياهم المختلفة والايحاء للحكومة السودانية بأنه بإمكان إثيوبيا أن تفعل الكثير للسودان في حال قيام تحالف سوداني مصري ضد المشاريع الاقتصادية الإثيوبية والمتعلقة بمياه النيل وأهمها سد النهضة .[10]

وتأكيداً للعلاقات الجيدة بين البلدين في عهده فقد زار البشير إثيوبيا استجابة لدعوة

قدمها مليس زيناوي وتم خلالها التوقيع على جملة الاتفاقيات، دفعاً وتطويراً للمصالح المشتركة بين البلدين، لكن بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات وفى العديد من المجالات، إلا أن مستوى التنفيذ لهذه الاتفاقيات يصنف بأنه متدنٍ، وذلك للبيروقراطية التي أضعفت قدرات النظامين الحاكمين [11]، بينما يرى الباحث أنها كانت اتفاقيات سياسية فقط لا تلمس فيها البعد الاستراتيجي لطبيعة العلاقات، فهذه الاتفاقيات ليست عن رغبة حقيقية ولكنها وليدة التطورات السياسية، أي أنتجتها ردود الأفعال فهي انعكاس لعلاقات البلدين مع مصر ودرجة تدهورها. وكان البشير قد علق على الاتفاق العسكري بين البلدين قائلاً (إن الأمن القومي الإثيوبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني، وأكد أن أي تهديد لأمن إثيوبيا هو تهديد مباشر لأمن السودان). وكان قبلها قد اعتذر عن زيارة مصر عدة مرات، وكذلك سحب سفيره من القاهرة ثم أعاده، مما يؤكد أن العلاقات الإثيوبية ترتكز على ردود الأفعال، وليس لها قالب استراتيجى تنمو من خلاله.[12]

إرتكزت العلاقات السودانية الإثيوبية على عدد من القواعد لتحقيق أهداف متباينة، وعلى الرغم من التاريخ العاصف والعنيف للعلاقات بين البلدين إلا أن إثيوبيا كانت قد بنت صلات قوية بالصفوة السودانية في كل من الخرطوم وجوبا، في سبيل الارتقاء بالأمن والتقدم بالاقتصاد الإثيوبي ومناطق حدودها، زادت إثيوبيا من وجودها الدبلوماسي عن طريق هيئة الإيقاد والاتحاد الإفريقي، إ لجهدها الدبلوماسي المستقل، وفي السنوات الماضية أدى انفصال جنوب السودان ووفاة مليس زيناوي .لإعادة إنتاج منهج جديد للتعاطي مع الواقع الجديد للمنطقة وما حولها سعياً لتفادي المشاكل ولمنع حالة عد الاستقرار التي تهدد تنميتها .[13]

شكلت إثيوبيا إحدى أوراق الحماية للصفوة السياسية السودانية في مواجهة المحكمة الجنائية وقادت دول الإقليم لمناهضة قرارات المحكمة ضد صفوة الخرطوم، وفى المقابل كان رد الدين من الصفوة بالتغافل فيما يجري على الحدود السودانية الإثيوبية من اعتداءات على الأرض السودانية وسكانها وتمييع القضية الحدودية كانت هي الكلفة التي دفعها البشير في مقابل دعمه في مواجهة المحكمة الجنائية والعزلة الدولية المضروبة حوله. ولكن ثمة ملفات عالقة بين البلدين تشكل العقبة الكؤود في سبيل إقامة علاقات استراتيجية بين البلدين وهي سد النهضة والحدود.

أولاً: سد النهضة وتدعياته الأمنية والسياسية:

فى ظل تزايد سكان العالم مع شح المياه العذبة، أصبحت المياه على رأس قضايا العالم المعاصر، وبذلك تصبح قضية سياسية واقتصادية واجتماعية لتتحول بذلك إلى مصدر للصراع الدولي الذي قد يكون البعد العسكري إحدى وسائله .وأن السبب في تعقيد موضوع المياه هو الزيادة الكبيرة لسكان العالم مع نقص الموارد وقد فاقم من ذلك تنامي مجالات استخدام المياه نتيجة لتطور أنماط الحياة واستخدام المياه في توليد الطاقة .[14]

تشير الدراسات والأبحاث المائية إلى أن مستقبل العالم رهين بتوفر المياه العذبة التي تشهد نقصاً وندرة، وربما تقود لحروب ونزاعات وصراعات من أجل الاستحواذ على هذه الثروة النادرة . يبدو أن الأمن المائي أصبح يشكل هاجساً

لمعظم دول العالم ويتوقع أن يفجر الشح في إمدادات المياه على المدى القريب منازعات وصراعات بين دول المجاري المائية وحول كمية ونوعية المياه التي تحصل عليها كل دولة .[15]

استباقاً لما قد يحدث من تفجر الأوضاع بين الدول المشتركة في المجاري المائية منبعاً ومروراً ومصباً، منع القانون الدولي أي عمل تقوم به دولة المنبع من جانب واحد يكون من شأنه حرمان دولة أو دول العبور أو المصب من المياه، بواسطة التحويرات أو التحويل أو الاستخدامات التي تضر بالدول الأخرى .[16]

إن نبوءة الصراع القادم في شأن المياه تكاد تصدق الآن في أمر سد النهضة، فالصراع على مائدة التفاوض بشأن تفاصيل سد النهضة والتزامات الأطراف المزمعة هي محل جدل كبير حالياً وفي قراءة لهذا السد نستطيع أن نقول :-

يقع سد النهضة على النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية بمنطقة بني شنقول بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية بواقع 40 كيلومتراً مربعاً. ويتوقع له أن يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية، وهو أحد ثلاثة سدود تشيدها إثيوبيا بغرض توليد الطاقة الكهربائية .[17]

بعد إعلان الحكومة الاثيوبية عن قيام السد في 2011م تم الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية لتقويم تأثيرات السد عل دولتي المصب مصر والسودان وذلك في سبتمبر من نفس العام .[18]

تم وضع حجر الأساس في 2إبريل 2011م من قبل رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي حيث بدأ العمل رسمياً في نفس العام، الطاقة التصميمية لإنتاج السد من الكهرباء حوالي 5250 ميجاوات بكلفة تقدر بـ4.8 مليار دولار، وينتظر أن تستفيد إثيوبيا بشكل كبير في إنتاج الكهرباء، كما سيعود بفائدة على السودان من خلال التحكم في الفيضانات، خاصة عند سد الروصيرص وتخزين طمي النيل الأزرق مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي، لكنه في المقابل هنالك مخاوف من أن يتسبب بناء السد في إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية وتهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة السد، كما أن مصر والسودان لديهما مخاوف من أن يفقدهما كمية كبيرة من المياه فضلاً عن نقص مخزون المياه خلف السد العالي سيؤثر سلباً على الطاقة الكهربائية المتولدة بجسب خبراء في مجال المياه .[19]

أثار إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى مياه النيل الأزرق استعداداً لبداية إنشاء السد حالة من الذعر والهلع في الأوساط المصرية، ودعا بعض الخبراء والمختصين في مجال المياه إلى مطالبة الحكومة والجهات المعنية بهذا الملف لممارسة الضغط على الجانب الاثيوبي من أجل منع أو تقليل أي مضار محتملة لإنشاء السد على حصة مصر في مياه النيل .[20]

أعلنت إثيوبيا بان دوافعها لإنشاء السد هي توليد وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وتوفير المياه للزراعة المروية من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإثيوبي التي تعاني من مجاعات متكررة وفي ظل الانفجار السكاني الكبير في الدولة الإثيوبية أضف إلى ذلك تخزين 430 مليار متر مكعب من الطمي عالي الخصوبة بالأراضي الإثيوبية لزيادة الإنتاج الزراعي [21]

تبرز هنالك جملة من المهددات بالنسبة للسودان ومصر إزاء قيام سد النهضة وأهمها [22]:-

1. في حال تعرض السد للانهيار لأسباب فنية كانت أو أمنية فإن النتيجة الحتمية هي دمار شامل للمدن السودانية والسد العالي .
2. امتداد حزام الزلازل لحوض النيل وزيادة حدوثه لثقل وزن المياه على صفات تربة ضعيفة وصخور هشة .
3. زيادة التوترات السياسية والإرهاب المائي والتخوف من حرب شاملة بأقل كلفة من الحروب العسكرية.
4. فقدان 5 – 25 مليار متر مكعب من المياه لسعة التخزين المنبه.
5. المهددات الأمنية نتيجة لاتجاه السكان الإثيوبيين للزراعة بالحدود السودانية.

فمن واقع المهددات التي تواجه دولتي السودان ومصر، فقد دعا البعض في مصر إلى شن ضربة عسكرية على إثيوبيا على ما اعتبروه إعلاناً للحرب من منطلق المساس بالنيل الذي يمثل الحياة لمصر، لكن بغض النظر عن تأثير ذلك على العلاقات المصرية الإثيوبية التي تمر بموجات صعود وهبوط متتالية، يدعو الحكماء إلى التروي في اتخاذ القرار واللجوء إلى التفاوض لأن استخدام الوسائل العسكرية قد يجر المنطقة بكاملها إلى متاعب كبيرة، وسيكون الجميع خاسراً فيها، وفي المقابل يمكن التنسيق بين الدول الثلاثة على إطالة مدى ملء وتشغيل بحيرة السد، بحيث لا تقل عن خمسة أعوام، على أن تتوقف عن عملية الملء إذا تراجع المنسوب إلى أقل من المتوسط العام، وهذا سيقلل من مخاطره سواء بشان عجز الموارد المائية والكهرباء المولدة أو ربما من خلال تقليل مساحة البحيرة وبالتالي إلى تقليل كمية الماء الذي نحتاجه لملئها [23]

يقترح البعض الذهاب إلى التحكيم الدولي وفي ظل انعدام الخيارات اللجوء إلى الدول المانحة لتغلق باب التمويل لإثيوبيا لبناء السد، ويرى بعض أساتذة القانون الدولي أن العمل الذي تقوم به إثيوبيا مخالف للقانون الدولي فإثيوبيا أولاً بهذا الأسلوب لم تقدم المعلومات الكافية للجنة المكلفة بدراسة إقامة المشروع وآثاره الجانبية المحتملة في المستقبل. مصر تؤكد أنها لا تقف ضد التنمية في دول حوض النيل، ولكن طبقاً للقانون الدولي ودون المساس بحصة مصر من مياه النيل وحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل [24]

يأتي الموقف السوداني إزاء سد النهضة وسط انقسام واسع بين الخبراء، فقد برزت مدرستان داخل السودان، مؤيدة ترى فيه فوائد للسودان والأخرى رافضة ذلك بحجة أنه يحقق ضرراً ويؤثر على حصة السودان من مياه النيل، وصانع القرارالسياسي كان متنازعاً وسط هذه الآراء المتباينة [25]

يرى الخبير السوداني سيف الدين حمد أن سد النهضة ينتج 5 – 6 آلاف كيلواط من الطاقة الكهربية بزيادة 4 آلاف ميقواط عن السد العالي في مصر داعياً إلى مزيد من الدراسات حول تأثيره المباشر على الري الفيضي والمياه الجوفية مؤكداً أن قيام السد سيحقق فوائد عديدة للسودان

ومصر حيث سيزيد من إنتاج الطاقة الكهربية في الروصيرص وسنار ومروي، كما يمكن أن يحدث ضبطاً أكبر للفيضانات ويقلل من التبخر واصفاً النواحي الفنية للسد بالجيدة، أما بروفسور مكي فقد أكد أن السودان سيكون من المستفيدين من السد في الري وإنتاج الطاقة، وأضاف أن التساؤل الذي يدور برأس الجميع هو مدى سلامة التصميم والأمان، كما أشار إلى ضرورة تطمين مصر التي تعتمد على النيل في الحياة .[26]

إن غياب اتفاقية للمياه مجمع عليها في حوض النيل، أدى إلى دوامة صراع بين دول المنبع ودول المصب، دول المنبع هي إثيوبيا - يوغندا - كينيا - تنزانيا - الكنغو - رواندا- بورندي ودولة الممر السودان، ودولة المصب مصر. دوامة الصراع هنا ليست بين كل دول المنبع ومصر، ولكن بين مصر ودولة واحدة وهي إثيوبيا، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ولماذا إثيوبيا فقط ؟ تاتي الإجابة لهذا السؤال لأسباب متعددة تفسر اقتصار صراع المياه مع إثيوبيا [27]:-

1. **إن إثيوبيا تمثل دولة المنبع للنيل الأزرق الذي يغذي النيل بنسبة 86% .**
2. **إن إثيوبيا أكثر دول العالم حماساً في رفض اتفاقية 1929م للمياه بين مصر وبريطانيا واتفاقية 1959م بين مصر والسودان وبالتالي إعلانها بأنها ستستعمل ما تشاء في المياه.**
3. **الدعم الذي تقدمه مصر للمعارضة الإثيوبية وقبلها لثوار إرتريا قبل استقلالها.**
4. **حاجة إثيوبيا للمياه في غير موسم الخريف، بينما دول المنبع الأخرى لا حاجة لها بها لأن مناخها استوائى فأمطارها معظم شهور السنة.**
5. **الخوف من هاجس المقولة القديمة بإمكانية إثيوبيا بتدمير مصر والسودان بانشاء سلسلة من السدود العالية على النيل الأزرق أو بتسميم المجرى .**

هذه الأسباب مجتمعة جعلت العلاقة بين الدولتين علاقة يشوبها التوتر، والصراع المكبوت في معظم الأحيان.

من خلال وقائع المؤتمر السابع للنيل الذي عقد عام 2002م برز الصوت الإثيوبي رافضاً لمبدأ التسلط على مياه النيل باعتبار أن النيل شراكة دولية بين دول المنبع ودول المصب، ولا يجوز أن يستمتع به أحد دون الآخر، وأن الممارسة الحالية في حوض النيل غير متوازنة ولا يمكن أن تستمر، إن الاتفاقيات السائدة حالياً (في إشارة إلى اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959م) يجب أن تحل محلها اتفاقية جديدة تقوم على الاستقلال العادل لمياه النيل. ظل الخطاب الإثيوبي في شأن مياه النيل رافضاً لمبدأ الاتفاقيات الثنائية في المياه وظلت دعواته المتكررة بأن النيل ليس ملكاً لدولة واحدة أو اثنين من دول حوض النيل بل ملكيته تؤول لكل دول الحوض بال استثناء، وينبغي أن تكون إدارة موارد النيل لمصلحة دول الحوض كافة.[28]، دول حوض النيل الأخرى كذلك ظلت تدعو إلى التحلل من الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل. وهو مضمون (مبدأ نيريري) الذي اجتمعوا عليه، ويعتمد مبدأ نيريري على نظريتين هما :-

الأولى الإكراه الاستعماري الذي فرض تلك الاتفاقيات في غيبة الشعوب المعنية الثانية تغير الظروف والاحتياجات بما يسمح بالتحلل من المعاهدات القديمة [29]

وفي العام 1999م أعلنت إثيوبيا في مجلس وزراء دول حوض النيل أن أي نوع من التعاون المثمر بشأن المياه لا بد أن يؤسس على حل مشكلة الاستقلال العادل لمياه النيل حسب احتياجات كل دولة (ذلك يعني إعادة توزيع المياه بين دول الحوض وتجاهل الاتفاقيات السابقة وذلك ما ترفضه مصر جملة وتفصيلاً .

فى العام 2000م أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي بأن هنالك خيارين للتعامل مع مياه النيل الأول التصرف الحر المنفرد لكل دولة، أو اتفاق الدول على مشروعات مشتركة. ونوه إلى أنه يفضل الخيار الثاني (هذا أول اتجاه تبدي فيه إثيوبيا اغستعدادها للتعاون في شأن المياه) [30]

يظهر جلياً الاعتراف الإثيوبي بحقوق الآخرين من الدول التي تعتبر شريكة في النيل واضحاً عبر التاريخ، لكن تبدل المواقف السياسية يقود إثيوبيا للتنكر للاعتراف المسبق وتتصرف في النيل كما يحلو لها متجاوزة القانون الدولي والاتفاقيات التي تحكم المياه، بل متنكرة لاعترافاتها المسبقة وتظل ماضية في تنفيذ مشاريعها المائية دون اكتراث للشركاء الذين دخلت معهم في عمليات تفاوضية. الآن أصبح تقييمها بلا معنى ولا جدوى لأن المشاريع التي يتم التفاوض حولها تسير على قدم وساق بل حتى يتم تجاوز ما تم الاتفاق عليه بحيث لا يتم التصرف أحادياً بمياه النيل إلا بموافقة الشركاء .

فى ظل الصراع المكبوت بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل والاتفاق حول سد النهضة والخلاف الكبير حول تفاصيله، وبالطبع السودان ليس بعيداً عن هذا الملف باعتبار أنه الطرف الثالث في العملية التفاوضية المتعثرة بشأن السد، خلافاً لما يسوقه البعض بأن السودان يلعب دور الوسيط بين مصر وإثيوبيا للتوفيق بين الدولتين، فمصر التي تعتبر مياه النيل تمثل لها الحياة، ويمثل التأثير على النيل مساساً بأمنها القومي والتأثير على وجودها وبالتالي كان رفضها المطلق لإقامة السد ابتداءً، ولكن يتضح من الممارسة الإثيوبية التي مسكت العصا من المنتصف، حيث وافقت في الدخول في العملية التفاوضية مع دولتي السودان ومصر، وفى المقابل واستمرت في إنشاء السد وصولاً حتى بداية الملء الأول قبل أن تصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن مع الدول المتفاوضة بشان السد .

الحكومة السودان لا تلعب دور الوسيط في العملية التفاوضية بين البلدين لكنها طرف أصيل لها مصالحها التي تقف عليها وتدافع عنها وفق موازناتها السياسية والأمنية والاقتصادية بشأن سد النهضة وليس وسيطاً كما يشاع .

رغم ذلك جاء اتهام الحكومة الإثيوبية صريحاً للحكومة السودانية بالوقوف إلى جانب الدولة المصرية في مفاوضات السد، ناسية أو متناسية حقوق السودان في النيل ومصالحه الإقليمية التي يسعى لتأسيسها.

الدلالات السياسية لملء السد دون اتفاق:

يشير الموقف الإثيوبي بقيامها بملء السد الأول إلى جملة من الدلالات السياسية داخلياً وخارجياً بشقيها الاقليمى والدولي، فضلاً عن بعض الدلالات المستقبلية التي تستهدفها إثيوبيا من خطواتها في ملء السد، فعلى الصعيد الداخلي ياتي هذا الإجراء في وقت مهم لرئيس الوزراء أبي أحمد، الذي يعاني مشاكل داخلية واضطرابات في أقاليم عدة، ففي الغرب هنالك صراع الحدود بين إقليمي أوروميا وبنى شنقول، وفي الشرق يشهد الإقليم الصومالي توترات مستمرة داخلية فضلاً عن القتال الذي نشب بين الصوماليين والأوروموِ، وامتدت أعمال العنف إلى العاصمة أديس أبابا، حيث شهدت بلدة بورايو التابعة لولاية أوروميا الإقليمية مواجهات عنف ذات طابع عرقي أدت لنزوح آلاف المواطنين للعاصمة. وفي الشمال يدور الخلاف داخل إقليم أمهرا بين الأمهريين الذين حكموا البلاد فترة طويلة من الزمن وبين حلفائهم في الحكم من أقلية التقراي التي تقطن الإقليم، وترتب عليه طرد مئات من التقراويين أضف إلى ذلك الإقصاء الممنهج تجاه التقراويين. وتأتي حادثة اغتيال الفنان الإثيوبي المعارض (هاشالو هونديسا) في يونيو 2020م وما سببه من موجة اضطرابات في أقليم الأورومو الذي ينتمي إليه كل من هونديسا وأبي أحمد أسفرت عن مقتل 250 شخصاً من المتظاهرين ورجال الشرطة .[31]

الدلالات الخارجية للخطوة الإثيوبية تظهر من خلال عدم الاكتراث الإثيوبي لعملية التفاوض سواء كانت على المستوى الفني أو السياسي أو القانوني، سواء كانت على المستوى الوزاري أو الرئاسي، كذلك لا غرابة في أن يعلن أبي أحمد في اليوم التالي للقمة الثلاثية الأولى التي عقدت في 26 يونيو أن بلاده ستبدأ الملء خلال أسبوعين، لذا كان حريصاً في المرة الثانية على تأكيد وعوده للداخل بأن عملية البدء جرت في موعدها وبقراره وحده . وبرز عدم الاكتراث الإثيوبي بالموقف الإفريقي وتكرر ذات السيناريو مع الموقف الأمريكي .[32]

تنتاب الدولتان السودان ومصر المخاوف من جراء التصرفات الأحادية التي تقوم بها الحكومة الإثيوبية في شأن سد النهضة خاصة وبعد الآثار السالبة التي خلفها الملء الأول للسد وبقرار إثيوبي أحادي. يرفض السودان الخطوة التي تبنتها الحكومة الإثيوبية من واقع قرارها بالملء الثاني والذي قررت له في شهر يوليو 2021م متجاوزة الشراكة المعقودة بين الأطراف الثلاثة المتفاوضة بخصوص سد النهضة ودون اتفاق مسبق بين الأطراف يضمن سلامة التشغيل وتبادل المعلومات. وأكد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك إذا قامت إثيوبيا بالملء الثاني للسد فسيكون له مردود كارثي وتداعيات جسيمة على السودان .[33] وتبرز بجلاء ومن خلال القرارات التي يطلقها أبي أحمد بشأن سد النهضة رغم الاتفاق المسبق بين الأطراف الثلاثة (السودان مصر إثيوبيا) بعدم الانفراد بأي قرار بشان سد النهضة تبرزالضغوط الكبيرة التي يواجهها ابى احمد من الداخل خاصة وهو على أبواب الانتخابات، فالرجل يريد أن يسوق نفسه للداخل الإثيوبي وفق ما تتطلبه المرحلة بقرب الانتخابات وبأنه

رجل إفريقيا القوي وبالتالي تصاعد رصيده الانتخابي وزيادة فرص اكتساحه الانتخابات. ولكن هذه الطريقة في إدارة الأزمات قد تدفع المنطقة بكاملها إلى هاوية اللا أمن والانزلاق في مستنقع الحروب والتي يمكن أن تقضي على الإقليم الذي يعاني أصلاً من أزمات في الاقتصاد والأمن والسياسة.

ثانياً : مسارات الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا:

تعاني الدول الإفريقية وخاصة دول القرن الإفريقي من المشكلات التي ظلت تعاني منها دول ما بعد الاستعمار، كما هو الشان في بقية أقاليم القارة الإفريقية. غير أن هذه المشكلات في هذه المنطقة تحديداً تعتبر أكثر بروزاً بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي وأهميتها لمصالح الدول الكبرى، فضلاً عن موقعها في جغرافية التفاعلات الدولية والإقليمية حديثاً سواء الحرب على الإرهاب، أو الصراع على الموانئ والنفوذ والمصالح، فضلاً عن انكشاف المنطقة أمام التحديات التي تستدعي التدخلات الخارجية كالصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية إلى جانب التهديدات والأنشطة العابرة للحدود .[34]

قررت جميع الدول الإفريقية، لدى نيلها الاستقلال، أن تاخذ بالحدود التي خلفتهاالادارات الاستعمارية وان تجعل منها حدوداً سياسية لأقاليمها الوطنية. لم يكن هذا القرار متوقعاً.

وذلك لسببين :-

الأول: من الناحية السياسية، فإنه من المسلم به أن تخطيط الحدود الاستعمارية كان دون إشراك الشعوب الإفريقية بل حتى دون وضعها في الاعتبار [35].

الثاني : يعتبر الاعتراف الدولي المصدر الأوحد للقوة القانونية للحدود الإفريقية بغض النظر عما إذا كان أصل تلك الحدود معاهدات أو تقسيمات إدارية داخلية [36]

بدأ النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا شعبوياً خاصة مع استمرار المزارعين الإثيوبيين في انتهاك الحدود المبينة بتقرير المساحة السودانية المتاخمة للحدود مع إثيوبيا بالفشقة والدمازين وهي المناطق الخصبة، وفقاً لتصريحات متكررة من المسؤولين بالبلدين، فإن هناك اتجاه لتسوية هذا النزاع الحدودي، ومن بين هذه التصريحات تصريح أدلى به علي كرتي وزير الخارجية السودانية حينها بمناسبة زيارة رئيس الوزير الإثيوبي هايلي مريام ديسالين للخرطوم في 3 ديسمبر 2013م أشار فيه إلىأ السودان وإثيوبيا انهيا خلافهما الحدودي بمنطقة الفشقة وأن الرئيسين سوف يوقعان وثيقة تاريخية تضع الخطوط الحدودية بصفة نهائية، ومن جهة أخرى صرح وزير الخارجية الإثيوبي (تادروسادهانون) بأن الجانبين يعملان على جعل الحدود هادئة، وبعد اجتماع عقده عسكريون من الجانبين في ولاية قمبيلا الإثيوبية وقعته الحكومتان عقب زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للخرطوم في ديسمبر 2013م على اتفاق يفضيى بالعمل المشترك لوضع تدابير من شأنها مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية بتأمين السلام على حدودهما المشتركة، وأعلن في 18 أغسطس 2014م عن أن أعمال الدورة الحادية عشرة المعنية بالمسائل العسكرية في اجتماعها في أديس أبابا توصلت إلى اتفاق بإنشاء قوة عسكرية مشتركة من البلدين بقيادة موحدة لتأمين الحدود تعمل

في ثمانية مواقع لمواجهة المهددات الحدودية، وأن هذه القوة سيتم تمركزها في هذه المواقع في سبتمبر 2014م، وقد علقت صحيفة سودانتربيون على هذا بأنه عدم ثقة الرأي العام بالبلدين في تصريحات الحكومة الإثيوبية وحكومة البشير، بهذا الشأن فإن الجانبين يحاولان التوصل لاتفاق يضع نهاية للخلاف القديم، أفاد مسؤولون إثيوبيون أن الاتفاق الأمني أصبح ضرورة ملحة من باب أنه يضع حداً للخلاف الحدودي القديم وكذلك يسهم في استراتيجية الدفاع الإثيوبي فهو يمكنها من تجنب أي نشاط هدام محتمل ضد مشروع سد النهضة الذي يقع على بعد 40 كيلومتراً مربعاً من الحدود السودانية الإثيوبية، لكن بالرغم من كثرة التصريحات الإيجابية في شأن النزاع المزمن على الحدود فإن الموقف بشأن هذا النزاع ما لبث أن اشتعل مجدداً. ففي 30 يونيو 2014م نشرت بعض وسائل الإعلام الإثيوبية أن الموقف الحدودي عاد للتأزم بعد أن قتلت قوة إثيوبية مجهولة جنوداً سودانيين بالمنطقة الحدودية بين البلدين وأن القوات المسلحة السودانية ردت على الفور على مصدر النيران .[37]

فى 16يناير 2016م قررت اللجنة الفنية المعنية بإعادة ةرسيم الحدود أنها بصدد استكمال عملها هذا العام وأفاد رئيس الجانب السوداني باللجنة (أن عملية ترسيم 725 ك .م من الحدود تمضي بشكل جيد) وتزامن هذا التصريح مع تصريح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور أشار فيه إلى أن الحكومتين الإثيوبية والسودانية تتعاونان لتطويق أنشطة العصابات بالمنطقة الشرقية، وأكد في تصريحه أن الفشقة أرض سودانية تبلغ مساحتها 250 كم مربع وفيها 600 ألف فدان يتم ريها من أنهار عطبرة وستيت وباسلام، وأن الحكومة السودانية في إطار اتفاق ثنائي مع إثيوبيا تسمح للمزارعين الإثيوبيين تجاوز الحدود الإثيوبية للزراعة في هذه المنطقة السودانية.[38] في عهد حكومة مايو قام رئيس الجمهورية جعفر نميري وبرفقة السيد وزير الخارجية د.منصور خالد وعدد من الفنيين بزيارة إلى إثيوبيا وتمخض عن هذه الزيارة الاتفاق على عدة بنود وردت في بيان مشترك في 1971/11/7م وقد حوى البيان الآتي:

1- أن تجتمع لجنة الحدود المشتركة كل أربعة أشهر وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة الوزارية الاستشارية أثناء اجتماعات مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في يونيو 1972م بالرباط حيث اجتمع الرئيس نميري بالامبراطور هيلاسلاسي، وأثمر الاجتماع عن انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة في الفترة من 17 – 25 يوليو 1972م بأديس أبابا حيث نقل وزير خارجية إثيوبيا إلى الوفد السوداني برئاسة وزير خارجيته د. منصور خالد، قرار الحكومة الإثيوبية الخاص باعتراف بخط قوين باعتباره الحدود الأساسية المستندة إلى معاهدتي 1902 و 1903م وأن القرار حسب تصريح وزير الخارجية الإثيوبي يجيء ترسيخاً للعلاقات التاريخية التي تربط البلدين. وأن الحكومة الإثيوبية ترغب في أن تقترح على السودان إجراء بعض التعديلات الطفيفة على خط قوين الذي قررت الاعتراف به. وقبل ذلك لعب الامبراطور هيلاسلايى دورا كبيرا في الوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة السودانية والمتمردين في أديس أبابا في فبراير1972م ذلك الاتفاق الذي عاد معظم اللاجئين السودانيين إلى أرض الوطن بموجبه [39]

الفشقة:

هـى أرض سـودانية تقـع عـلى الحـدود السـودانية الأثيوبيـة يحدهـا شـمالاً نهـر سـتيت وشرقـاً نهـر عطـبرة، وهـي نقطـة محليـة اشـتقت مـن وضـع المنطقـة الطبيعـي. إذ يقصـد بالفشـقة الأراضي التـي تقـع بـين عـوازل طبيعيـة مائيـة كالأنهـار والخـيران والمجـاري، تبلـغ مسـاحتها 250 كلـم مربـع وتنقسـم إلى قسـمين : -

١- الفشقة الكبرى:

وتحـد شـمالاً بنهـر سـتيت وجنوبـاً ببحـر باسـلام وغربـاً بنهـر عطـبرة. أراضيهـا طينيـة مسـطحة تتميـز بالخصوبـة العاليـة، معظـم سـكانها مـن قبائـل الحمـرات والفلاتـة والهوسـا، يوجـد بهـا نقـاط للشرطـة في كل مـن اللكـدي، والهشـابة، زهانـة، حمرايـين، الـدرابي، ودالحليـو، مكـة حكومـة والصـوف.

٢- الفشقة الصغرى:

وهـي المنطقـة التـي تحـد ببحـر باسـلام وغربـاً بنهـر عطـبرة وشرقـاً بالحـدود المشـتركة بـين السـودان وإثيوبيـا، وتتخللهـا العديـد مـن الجبـال والخـيران، وكانـت بهـا عـدة نقـاط للشرطـة في قلعـة اللبـان أم الطيـور، خـور سـيد، مـشروع الغنـم، وباسـنده .هكـذا يتضـح أن منطقـة الفشـقة محاطـة بالأنهار بالنسـبة لهـا في الأراضي السـودانية مـن كل الجوانـب باسـتثناء خـط الحـدود المشـترك مـع إثيوبيـا، الأمـر الـذي يحتـم عليهـا العزلـة التامـة عـن الاراضي السـودانية المتاخمـة لهـا، خـلال موسـم الفيضـان لهـذه الانهـار، هـذا فضـلاً عـن كونهـا تتميـز بهطـول الامطـار الغزيـرة خريفـاً، إضافـة لخصوبـة أراضيهـا أغـرى الإثيوبيـين بالاعتـداء المتـوالي عليهـا في ظـل الكثافـة السـكانية العاليـة لإثيوبيـا مـع قلـة المـوارد المتاحـة محليـاً. تـم تخطيـط حـدود الفشـقة لتكـون معلمـاً طبيعيـاً بـين السـودان وإثيوبيـا في تلـك المنطقـة، مـن علامـة الحـدود الواقعـة في الضفـة اليمنـي مـن خـور القـاش جنـوب جبـل قـالا ثـم إلى جبـل أبوقمـل ثـم تـلال الـبرك، حيـث وضعـت علامـة حـدود في وسـط صخـرة ثـم إلى جبـل كورتيـب ثـم إلى جـذع شـجرة وسـط حجـارة وصخـور ثـم إلى جبـل ثـوار، بالقـرب مـن شـجرة هجليـج وضعـت صـورة مـن اتفاقيـة الحـدود لسـنة 1903م وعلامـة، وكذلـك وضعـت علامـة للحـدود وصـورة مـن اتفاقيـة سـنة 1903م فى صخـرة في الضفـة اليمنـي مـن نهـر سـتيت حيـث يتقاطـع خـور الرويـان مـع نهـر سـتيت .

لقـد اعترفـت إثيوبيـا اعترافـاً قانونيـاً في اتفاقيـة الحـدود للعـام 1902م وبروتوكـول الحـدود لسـنة1903م، واتفاقيـة 1972م بـأن الفشـقة أرض داخـل الحـدود السـودانية [40]

إن الحـدود السـودانية الإثيوبيـة عـلى الطبيعـة والتـي تـم الاتفـاق عليهـا في اتفاقيـة الحـدود لعـام 1902م وبروتوكـول الحـدود لعـام 1903م واتفاقيـة الحـدود لعـام 1972 فيهـا تتضـح حـدود الفشـقة والقرقـف عـلى النحـو التـالي : -

-1 القسم الأول: مديرية كسلا. منطقة القرقف وشمال نهر ستيت وهي من جبل أبوقمل متجهاً جنوباً مع الحدود السودانية الإثيوبية إلى جبل البرك إلى تلال قرضه ومراويد إلى مرتفعات أم بريقع إلى تقاطع خور القرقف مع خط طول 29 . 36 درجة إلى جبل كورتيب إلى جبل توار إلى تقاطع نهر ستيت مع خور الريان.

القسم الثاني: منطقة الفشقة. جنوب نهر ستيت وعطبرة وباسلام، خط تمييز في إقليم ستيت حمرة، من تقاطع نهر ستيت مع خور الريان جنوباً في خط مستقيم إلى قلعة الزراف شرق اللكدي إلى قلعة حماد ثم قلعة الفشقة الصغرى. من قلعة النحل إلى قلعة إدريس ثم إلى قلعة اللبان ثم إلى جبل همبرت ثم إلى خور الدوم إلى خورشين إلى جبل أبوطاقية ثم إلى القلابات إلى جبل جبارة إلى جبل ود الملك إلى جبل دقلاش.

-3 منطقة الحدود على النيل الأزرق من جبل دقلاش إلى جبل حلاوة إلى جبل أم دوقة إلى جبل المنان إلى جبل جيروك.

انعقدت اجتماعات لجنتي إعادة تخطيط الحدود المشتركة في الفترة من 26 يونيو – 10 يوليو 1973م، ولجنة تميز الوضع الراهن في منطقة ستيت. وخرجت اجتماعات اللجنتين بالآتي :-

1. اعتبار خطاب وزير الخارجية الإثيوبي الذي افتتح به الاجتماعات من بين وثائق اللجنة، حيث أكد الخطاب أن الجانبين (السودان وإثيوبيا) اتفقا على إعادة تخطيط الحدود على الإقرار بالاتفاقيات الدولية السارية، وأنهما يؤيدان الوثائق التي وقع عليها البلدان.
2. وافقت اللجنة على الأسبقيات التي اقترحها الجانب السوداني، وتقرر أن يبدأ التخطيط بالقطاع الشمالي، فالأوسط وترك نقطة البداية لفريق العمل الفني، وافق الجانب السوداني على أن تكون نقطة بداية العمل من جبل دقلاش.
3. تم تكوين لجنة فنية فرعية مشتركة تكون مهمتها الآتي:

أ. مراجعة وتحديد مشروع إعادة تخطيط الحدود على ضوء المتغيرات الجديدة ويشمل ذلك معالجة مسألة التمويل.

ب. دمج ما سمي بلجنة الاستيطان والزراعة واللجنة الخاصة بما كان يسمى خط الوضع الراهن في منطقة الفشقة في لجنة واحدة، فقد رأت لجنة الحدود الدولية أنه لم تعد ثمة حاجة للجنتين.[41]

أسباب التوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا:

برزت هنالك جملة الأسباب التي قادت إلى إثارة التوتر بين البلدين أهمها:-

١- التغيرات السياسية في البلدين:

يمر البلدان بتغيرات جذرية في السلطة الحاكمة كان أهم انعكاساتها على تغير النخب السياسية، وصعود نخب جديدة إلى سلم السلطة، كما هو الحال في النظام الحاكم في السودان حيث أبعد الإسلاميين بعد ثلاثين عاماً من الحكم، وصعد جيل جديد هو المناهض لهم من تجمع الأحزاب السودانية العلمانية والوطنية، أما إثيوبيا فصعدت نخبة الأورومو وأبى أحمد كأول رئيس وزراء شاب في إثيوبيا بعد الإطاحة بنظام الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا السابق الذي حكم البلاد بين عامي -1991 2018م بجانب الصعود السياسي والعسكري لمجموعة محلية لديها توجهات وأجندات محلية وربما مواقف مختلفة في السياسة الخارجية خاصة العلاقات الثنائية مع بعض الدول كقضية الحدود مع السودان، كما هو شأن الأمهرا في إثيوبيا حالياً، فأدت هذه التغيرات إلى إضعاف السلطة المركزية، كما أنها أربكت التفاهمات السابقة حول الحدود نتيجة لتغيير الطبقة السياسية في كلا البلدين.

٢- غياب الإرادة السياسية:

يبدو جلياً أن الجانب الإثيوبي يفتقر إلى الإرادة السياسية لحل هذه القضية بشكل جذري حيث كانت هذه سمة لنظام الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب إثيوبيا تحت هيمنة جبهة التقراي لأكثر من عقدين، إن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة الإثيوبية مصدره عاملان :

الأول الرغبة في الإبقاء على الوضع على ماهو عليه بالنسبة للحكومة الإثيوبية مع العمل على تغيير الحقائق على الأرض التي تعتبر أرضاً سودانية والعمل على مصالح المجموعات الإثيوبية المحلية من ثروات تلك الأراضي (بالنسبة لنخب الأمهرا وحكومة إقليم أمهرا).

الثاني: عدم اهتمام الحكومة السودانية بقضايا الحدود وأنها لا تمتلك رؤية في سياق استراتيجية شاملة للتعامل مع دولة جارة كإثيوبيا، كما يتجسد هذا الغياب بشكل أكثر وضوحاً مع حكومة أبي أحمد التي تتجنب الخوض في قضية الحدود مع السودان في الوقت الراهن، لذا لم تثمر الاجتماعات التي تمت بين قادة البلدين ولا اللجنة السياسية رفيعة المستوى في إحداث اختراق في حسم المسألة.

٣- التوازنات الدا خلية :

تعتبر التوازنات الداخلية عاملاً مهماً في تفسير المواقف السياسية الإثيوبية تجاه مسألة التوتر الحدودي مع السودان لنخب الأمهرا (الحكام التاريخيون للبلاد ويشكلون 26% من السكان) ينطلق موقفهم تجاه قضية أراضي الفشقة السودانية خاصة بعد العملية العسكرية ضد جبهة تقراي من عدة دوافع منها [42]:-

أولاً: رفض كافة الترتيبات التي تلت سقوط نظام مانقستو والتي طبقتها جبهة تحرير تقراي خاصة الفيدرالية الإثنية وترسيم الحدود الإدارية لإقاليم البلاد على هذا الأساس، فضلاً عن مزاعم التنازل عن أراض لصالح السودان ومن هنا يعتقد الأمهرا بأن أراضى الفشقة تحديداً قد تمت مقايضتها مع السودان. ومن قبل جبهة تقراي ضمن مناطق أخرى داخل إثيوبيا قامت الجبهة إبان حكمها البلاد بتضمينها للحدود الإدارية لإقليم تقراي ويعتبرونها أراضي تتبع لهم ويجب استعادتها.

ثانياً: اعتقاد الأمهرا بأن الفرصة مؤاتية لتحقيق هدف مزدوج بشأن أراضى الفشقة من جهة الضغط على الحكومة الفيدرالية في أديس ورئيس الوزراء تحديداً للخضوع لتصور جديد تماماً يقوم على رفض كافة الاتفاقيات والتفاهمات السابقة والبدء في تفاوض جديد لترسيم الحدود مع السودان من خلال تكريس سياسات الاستيطان المسلح هناك وطرد المواطنين السودانيين من هناك على المدى البعيد من خلال أنشطة المجموعات المسلحة التابعة لإقليم الأمهرا وغير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أديس أبابا بصورة كبيرة.

ثالثاً: لا يرغب أبي أحمد في إثارة قضية الحدود مع السودان أو حلها بما يثير غضب حلفائه الأمهرا أو خسارتهم بعد القضاء على تهديد جبهة تقراي والحساسية المفرطة لدى الرأي العام الداخلي تجاه الخارج، وخاصة مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة بالبلاد والمقرر لها في مايو من العام الجاري [43].

رابعاً: انتهت عملية الإصلاح التي شرع فيها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد منذ وصوله السلطة في البلاد إلى لا شيء لينعكس ذلك على الأوضاع الداخلية وكذلك على الأوضاع الخارجية ممثلة في دول الجوار، وبالتالي عرقلة محاولاته لإعادة تأسيس علاقات تعاون جديدة مع الدول المجاورة لبلاده، على غرار مابدأه من مصالحات إقليمية مع إرتريا بإعادة مثلث بادمي لسيادتها . رغم أنه أكثر تعقيداً بالمقارنة مع منطقة الفشقة السودانية .

٤- الحرب على إقليم التقراي:

إن تجدد التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا هو أحد تداعيات العملية العسكرية التي شنتها الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا على إقليم تقراي في الرابع من نوفمبر 2020م، نتيجة للمشاركة الفاعلة لمليشيات الأمهرا والقوات الخاصة لإقليم أمهرا في تلك العملية تمكنت نخب الأمهرا من الصعود إلى قلب السلطة الفيدرالية وتعزيز نفوذها بشكل قوي في البلاد حيث إنها

استعادت كافة المناطق التي كانت تحت سيطرة إقليم تقراي . ومن هنا رأت أن الفرصة سانحة من أجل توسيع العملية العسكرية ضد تقراي لتشمل أيضاً أراضي الفشقة، وأيضاً مناطق داخل إثيوبيا (إقليم بني شنقول - قمز حالياً) وكذلك ضد خصوم آخرين (مسلحو شاني أونق) وهو فصيل منشق عن الجناح العسكري لجبهة تحرير الأوروموو، ويلقى باللائمة عليه في الهجمات الدامية ضد المواطنين الأمهرا خاصة في إقليم أوروميا) .

وفي خضم العملية العسكرية، رأت دوائر الحكومة الفيدرالية ونخب الأمهرا الذين شاركت قواتهم في تلك العملية بأن تدفق اللاجئين من إقليم تقراي إلى داخل السودان يمكن أن يشكل تهديداً محتملاً، حيث إنه يساعد قادة تقراي على القرار أو إعادة تنظيم صفوفهم إلى جانب الزعم بأن عناصر متورطة في (مذبحة ماي خدر) يزعم أنها وقعت بين 14 - 19 نوفمبر 2020م في غرب إقليم تقراي) وقد فرت إلى داخل تلك المعسكرات، كما هدد قائد عسكري بإمكانية تدخل الجيش الإثيوبي لملاحقة تلك العناصر الفارة.

الوساطة الإقليمية والدولية لحل النزاع الحدودي بين البلدين :

بعامل العلاقات المتطورة والمصالح المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والدولتين المتنازعتين، دعت الإمارات العربية طرفي الأزمة السودان وإثيوبيا إلى التهدئة وضرورة خفض التصعيد بين البلدين بعد أن شهدت العلاقات بينهما توتراً محموماً بسبب التنازع الحدودي رغم الاتفاقيات الدولية الحاضرة التي حسمت النزاع منذ وقت مبكر، وأكد الوسيط الإماراتي أن البلدين يمثلان ركيزة أساسية في استقرار المنطقة وازدهارها والحفاظ على الأمن الإقليمي، جاءت هذه الدعوة من واقع العلاقات الجيدة التي تربط الإمارات العربية بدولتي السودان وإثيوبيا حيث دعت لتغليب صوت الحكمة وإيقاف أي أعمال من شأنها زيادة التوتر بين البلدين .[44]

إقليمياً جاء تدخل الاتحاد الإفريقي في خط الأزمة السياسية بين السودان وإثيوبيا من خلال إرسال مبعوثه الموريتاني(ود لباد) مبعوثاً للاتحاد الإفريقي للسودان لبحث أوجه الحلول للأزمة الحدودية المستفحة بين الجارتين، وأكد ودلباد على حرص الاتحاد الإفريقي لوأد الصراع الحدودي قبل استفحاله، وإيجاد صيغة سياسية تخرج المنطقة من حالة الهزال والهشاشة الأمنية التي تعيشها، وجاء اختياره من واقع التجربة السياسية الطويلة التي قادها في الوساطة بين المكون العسكري والحرية والتغيير الجسم المدني في الحكومة الانتقالية والتي افضت وساطته إلى تكوين الحكومة الانتقالية الحالية التي يقع عليها عبء إدارة الدولة السودانية إلى حين إجراء انتخابات ديمقراطية.[45]

إقليمياً أيضاً وممزوجاً بعامل الجوار ومن واقع العلاقات الجيدة مع السودان ودوره الناجح في قيادة العملية التفاوضية بين الحكومة الانتقالية السودانية والحركات المسلحة التي استضافتها جوبا، وكذلك علاقته المتينة التي تربطه بالجارة إثيوبيا، أبدى رئيس دولة الجنوب سلفاكير ميارديت استعداده للتوسط بين السودان وإثيوبيا من أجل إنهاء النزاع الحدودي وإيجاد حل سياسي ودبلوماسي لقضية الحدود حفاظاً على العلاقات الأخوية بين البلدين وحفظ السلام الإقليمي [46].

لم تقتصر الوساطات على الإقليم فقط، حيث كلف جوزيف بوديل الممثل السامي

للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوربي بيكا هافيستو مبعوث الاتحاد الأوربي الخاص وزير خارجية فنلندا كمبعوث خاص للاتحاد الأوربي للمساعدة في تخفيف التوترات ونزع فتيل الأزمة بين السودان وإثيوبيا، ومعرفة كيف يمكن للمجتمع الدولي إيجاد حلول سلمية للأزمات الحالية التي تواجه المنطقة .[47] والتقى هافيستو رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك الذي أكد له موقف السودان الثابت بعدم الدخول في حرب مع الجارة إثيوبيا، وأن قضية الحدود بين الدولتين محسومة وفق الاتفاقيات الدولية منذ عام 1902م ولم يتبقِ إلا إكمال بقية القضايا التي يمكن النظر فيها بروح حسن الجوار والعلاقات التاريخية التي تربط البلدين دون الولوج إلى المعتركات والحروب التي سيكون الخاسر فيها الجميع .[48]

كما نقل رئيس الوزراء خلال لقائه للمبعوث الأوربي موقف السودان فيما يلي مشروع سد النهضة وانشغاله بالأثر الذي أحدثه على السودان وعلى الكثير من المشاريع الزراعية بالسودان خلال الملء الأول في العام الماضي، وكان ذلك في حضور وزير الخارجية المكلف عمر قمر الدين ووزير الري والموارد المائية ياسر عباس وسفير الاتحاد الأوربي لدى السودان روبرت فان دول، وأضاف حمدوك أن إقبال إثيوبيا على الملء الثاني لسد النهضة في شهر يوليو المقبل دون اتفاق بين الأطراف الثلاثة في إطار القانون الدولي يضمن سلام التشغيل وتبادل المعلومات سيكون له أثر كارثي على السودان خاصة على أكثر من عشرين مليون مواطن سوداني يعيشون على ضفاف النيل الأزرق، وأكد أن السودان يدعم قيام السد ولكن على أسس القانون الدولي الذي يحفظ لكل الأطراف حقوقهم .[49]

مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية في ظل التطورات السياسية:

إن مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية يعتمد على مدى قدرة الطرفين على وضع حد للتوترات الحدودية بينهما بشكل نهائي، فتصاعد التوتر بين البلدين يشي بسناريوهين محتملين:

الأول: هو الاحتواء نظراً للظروف التي يمر بها البلدان سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولكن بشروط حددها السودان باحترام سيادته على أراضيه . السينايو الثاني هو عدم استجابة إثيوبيا للموقف السوداني الرافض للاعتداء على أراضيه، أو الضغط عليه في ملف سد النهضة، ومن ثم عدم اتخاذ إثيوبيا إجراءات فعلية محسوسة تتخلى فيها عن استخدام (عصابات الشفته) للضغط على السودان، خصوصاً أنها على أعتاب انتخابات عامة تتسم بالتعقيد تحت مظلة تجاذبات عرقية وسياسية داخلية، وهو ما يجعل أديس أبابا تحتاج ربما إلى توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات الخارجية [50] أما المحلل السياسي محمد العروسي فأفاد بأن مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية تواجهه تحديات كبيرة، لكن العلاقات التي تجمع البلدين هي أكبر بكثير من هذه التحديات، فتوقع تعزيز العلاقات بين البلدين وسيكون منتوجها نقلة نوعية في الاستثمار بين البلدين بما يملكان من موارد لا محدودة، وسيضاف إلى العلاقات التعاون الأمني والاستراتيجي، ويؤكد الباحث الإثيوبي العروسي إن عامل الزمن مهم لتجاوز المعضلة الحدودية والتغلب على التحديات التي تواجه البلدين .[51]

رغم الخلافات السياسية الحادة بين البلدين والمناوشات التي تطل بين الفينة والأخرى تظل علاقات الشعبين قوية، بعيداً عن تناطح القوى السياسية ومحاولات التدخلات الخارجية التي تبحث عن مصالحها، وترنو الشعوب إلى مستقبل أفضل وأكثر استقراراً وأماناً،

إن النظرة الموضوعية لمستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية تحتم على الدولتين أن تعملان على توثيق علاقاتهما بموجب القناعات المترسخة فيما مضى من سنين ظلت فيهما الدولتان تعانيان ظروف تنازعات وحروب، وأن ما يمليه الواقع من تحديات السلام والاستقرار يجعل من التعاون هو السبيل الأوحد الذي يخدم المنطقة ويحول دون اختراقات أو تحولات سلبية تعمل على تعطيل المصالح المحلية والإقليمية للدولتين .[52]

يرى الباحث أن إثيوبيا إذا أدركت المربع الذي تقف فيه تستطيع مواجهة الواقع بالمعالجات والحلول الناجعة، وليست الجنوح إلى إنكار الواقع وإنفاذ الخطط التكتيكية لكسب الوقت وصولاً للانتخابات، عليها مواجهة الواقع والإقرار بأن تلك أرض سودانية بالمواثيق والمستندات والبحث في آليات الاستفادة منها بالقانون من خلال بوابة الاستثمار القانوني الذي يضمن لكل ذي حق حقه وعليها أن تقنع الأمهرا حلفاءها أنه لا سبيل إلى السودان عبر بوابته الخلفية، ولا بد من الدخول عبر المنافذ الرسمية والتي نتوقع أن تجد ترحيباً كبيراً من السودان، وبالتالى تكون قد تجاوزت معضلة الأمن على الحدود وكذلك الخطوة فيها تطوير لعلاقات البلدين والتي ستنعكس على تطورات التفاوض حول سد النهضة إضافة إلى كسبه أرضية في الأمن الاقتصادي لإثيوبيا وبالطبع هي الورقة التي دفعت إلى تحالف الأمهرا معه .

الخاتمة :

على امتداد التاريخ السياسي لدولتي السودان وإثيوبيا توصف علاقاتهما بالأزلية والتاريخية لعوامل القرب الجغرافي التشابه السياسي وقبل ذلك كله يأتي عامل التداخل الاجتماعي بتأثير ذي أثر واضح .

تعانى منطقة القرن الإفريقي من تعقيدات مزمنة في الملفات الامنية، كما تعانى المنطقة من أزمات اقتصادية متباينة ألقت بظلالها على علاقات دول الإقليم وأنتجت واقعاً صراعياً بينها.، الأمر الذي افضى إلى تداعيات أمنية وسياسية كانت وبالاً على سكان المنطقة وقاطنيها.

الموارد اللامحدودة إلى تزخر بها المنطقة جعلتها تحت أنظار الطامعين، حيث ظلت ورقة التدخلات الأجنبية حاضرة دائماً في كل الملفات الإقليمية بهدف البحث عن موطئ قدم في الإقليم والاستفادة من هذه الموارد .

تعيش المنطقة على وقع الأزمة التفاوضية حول سد النهضة والمخاوف الكبرى أن تكون هي ضربة البداية لحرب المياه التي يتوقع لها الخبراء الاندلاع .

الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا ورغم وضوح الرؤية القانونية فيها إلا أنها تطل بين الفينة والأخرى بدوافع وأسباب أخرى لاعلاقة لها بالحدود .

النتائج :

1. وصف العلاقات السودانية الإثيوبية بالعلاقات التاريخية الضاربة في الجذور تأطير نظري لوصف لا يلامس الواقع .
2. الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا سيكون لها انعكاساتها على ملفات التعاون المشتركة بين البلدين وعلى الوضع الأمني للإقليم .
3. تعاني منطقة القرن الإفريقي حالة من السيولة الأمنية والسياسية وهذا ناتج من تعقيدات في ملفات الأمن والسياسة والمنطقة بعامل التدخلات الخارجية في الصراع على الموارد.
4. التحولات السياسية في البلدين أفرزت واقعاً جديداً في العلاقات من منطلق ترتيب الاولويات.
5. مبدأ تكافؤ الفرص من الاستفادة من مياه النيل من غير الإضرار بالآخرين من الشركاء تجعل من التصرفات الإثيوبية الأحادية في شأن سد النهضة جريمة يعاقب عليها القانون الدولي وربما تجر المنطقة لحرب لا هوادة فيها من أجل إثبات الحقوق.

التوصيات:

1. التقوقع في مواعين نظرية لتوصيف العلاقات السودانية الاثيوبية توجه لا قيمة له ما لم يتخذ منهجاً تطبيقاً يفضي إلى واقع عملي يؤسس لمصالح مشتركة بين البلدين.
2. ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تدعو إلى تلاشي الحدود بين الدولة بواقع التعاون المطلق والمثمر الذي يقوم على حدود المصالح وليس الحدود التاريخية .
3. السعى لتكوين تحالف إقليمي يقوم على إدارة المصالح الإقليمية بين الدول الأطراف لسد الباب أمام التدخلات الأجنبية التي تبحث لها عن موطئ قدم في المنطقة.
4. يجب توجيه التحولات السياسية التي حدثت في البلدين في اتجاه تأسيس واقع جديد يقوم على المصالح الاستراتيجية للإقليم، وبطبيعة الحال سيصب في مصلحة البلدين.
5. على الحكومة الإثيوبية توسيع مواعين إدراكها وتجاوز النظرة ا القاصرة إزاء سد النهضة من غير اعتبار لحقوق الآخرين التي يكفلها لهم القانون الدولي، لأن التمادي في التصرفات الأحادية سيقود المنطقة إلى واقع لن يستفيد منه أحد وسيكون الجميع خاسراً (الحرب)

المصادر والمراجع:

(1) حسن على الساعورى، السودان ودوامة غالب مغلوب – تحديات الاستقرار السياسى (1986م – 2018م) الخرطوم :ح.ع.الساعورى .2018م، ص 292.

(2) أميمة الخير عوض ابراهيم، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدبلوماسية، جامعة النيلين، ص 35 .

(3) هاشم على حامد، رؤية اثيوبية – إثيوبيا والقرن الإفريقي، درسات سياسية، المعهد المصرى للدراسات، انقرا – تركيا، 13 سبتمبر 2019 م، ص 1 .

(4) -ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط4، مكتبة الحياة بيروت 1968م، ص 18 .

(5) عثمان سبى صالح، علاقات السودان باثيوبيا عبر التاريخ، مكتب اعلام جبهة التحرير الاريترية - اسمر د.ت، ص 28 .

(6) المرجع نفسه، ص 34 .

(7) اميمة الخير عوض، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، بحث ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النيلين، الخرطوم 2019م، ص 51.

(8) المرجع ا نفسه، ص 52 .

(9) السفير عثمان السمحونى واخرون، علاقات السودان الخارجية البعد العربى والافريقى، سلسلة الدراسات السودانية رقم 17 تحرير مدنى محمد احمد – د. خالد عثمان احمد، الخرطوم 1991، ص 139 – 140 .

(10) لعلاقات الثنائية بين إثيوبيا والسودان، موقع المعرفة، www.marefa. or تاريخ التصفح 12/2/2021م .

(11) العلاقات السودانية الاثيوبية : استقرار رغم الاختلاف، موقع وكالة شهادةالاخبارية،www.shahadanews.comتاريخالتصفح12/2/2021م.

(12) المرجع نفسه .

(13) 1فو ليكترت ماثيجيس دووب، كيف تدير الصراعات مع جيرانك :علاقات إثيوبيا مع السودان وجنوب السودان، عرض وتلخيص بدر الدينحامدالهاشمىwww.sudanile.comتاريخالتصفح20/2/2021م.

(14) محمد حسين سليمان ابوصالح، المنظور الاستراتيجى لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والامن الوطنى، مجلة بحثية تصدر من الاكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والامنية، الخرطوم، العدد (9) اكتوبر2015م، ص 104 .

(15) فيصل عبد الرحمن عل طه، مياه النيل .. السياق التاريخى والقانونى، مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافى، ط 1، الخرطوم، 2005م، ص 25 .

(16) يوسف فضل احمد، الابعاد السياسة لاتفاقاقيات مياه النيل، المركز القوم للدراسات الدبلوماسية – وزارة الخارجية، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2011م، ص 35 .

(17) صلاح حمد مضوى، تداعيات سد الالفية – مياه النيل تثير المخاوف والشكوك وربما الحرب، صخيفة المجهر السياسى، عدد 14 يونيو 2013 م .
(18) حمدى عبد الرحمن، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة مابعد سد النهضة، مجلة قراءات افريقية، تضدر من المنتد الاسلامى، العدد (35) السنة (14)، يناير 2018 م، ص 27 .
(19) عوض بين فضل الله، الابعاد الامنية والاستراتيجية للعلاقات السودانية المصرية، بحث غير منشور مقدم في مسابقة الاكاديمية العليا للدراسات الامنية والاستراتيجية، الخرطوم، ابريل 2014م، ص 27.
(20) بهاء الدين عيسى، سد النهضة، لماذا تشعر مصر بالخطر الاثيوبى ؟ صحيفة التغيير، عدد 18 فبراير 2013م .
(21) عوض بين فضل الله، العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة 25 يناير المصرية، رسالة دكتوراة،، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الازهرى، الخرطوم، 2018م، ص 173.
(22) المرجع نفسه، ص 174 .
(23) عثمان الامير، تسونامى في نهر النيل، ط 1، والصراع القادم، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م، ص 213 .
(24) المرجع نفسه، ص 214 .
(25) سلمان محمد سلمان، مشاركة السودان في تمويل وادارة ملكية سد النهضة، تجنباً للمخاطر، موقع سودانايل، www.sudanile.com، تاريخ التصفح 24/12/2020م
(26) الفاضل ابراهيم، سد النهضة الاثيوبى والتاثير غلى السودان ومصر (مخاوف وتطمينات) ندوة جامعة افريقيا العالمية – الخرطوم، صحيفة الوطن عدد 22/5/2014م .
(27) حسن على الساعورى، المياه : مأزق الامن القومى والاقليمى في حوض النيل، المركزالعالمى للدراسات الافريقية، 2010م ص -12 13 .
(28) الصادق المهدى، مياه النيل – الوعد والوعيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر الطبعة الاولى ؟، القاهرة ؟، 2000م، ص 145.
(29) المرجع نفسه، ص 146 .
(30) حسن على الساعورى، مرجع سابق، ص 17 .
(31) الحبيب بوعلى،سد النهضة : سيناريوهات مابعد بدء الملء الاول – تقارير– مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة، يوليو 2020م .
(32) المرجع السابق نفسه .
(33) ملء سد النهضة دون اتفاق كارثى على السودان، صحيفة الصيحة، العدد(2174) الاثنين 8 فبراير 2021م باس محمد صالح، الصراعات الحدودية وتداعياتها على القرن الإفريقي (الحدود السودانية الاثيوبية أنموزجا)، افريكا فوكس، تصدر عن المركز الإفريقي للاستشارات، العدد (3) فبراير 2021م، ص 8 .
(34) الدرديرى محمد احمد، الحدود الافريقية والانفصال في القانون الدولى، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات،

قطـر – الدوحـة، 2017م، ص 67.
(35) المرجع السابق نفسه، ص 83 .
(36) حديد الحدود بين السودان واثيوبيا، موقع المعرفة، www.marefa.org
(37) المرجع السابق نفسه .
(38) اكرام محمد صالح، .الاحتلال الاثيوبى لاراضى الفشقة السودانية، ص 20.
(39) المرجع نفسه، ص 5.
(40) اكرام محمد صالح، مرجع سابق، ص -9 10 .
(41) عبـاس محمـد صالـح، الصراعـات الحدوديـة وتداعياتهـا عـلى إسـتقرار القرن الإفريقـي (الحـدود السـودانية الاثيوبيـة نموزجـاً)، افريـكا فوكـس، تصـدر عـن المركـز الإفريقـي للاستشـارات، العـدد (3)، فبرايـر 2021م، ص 10 .
(42) المرجع نفسه، ص 11 .
(43) لامـارات تدعـو السـودان واثيوبيـا إلى التهدئيـة وتغليـب الحكمـة، موقـع العـين الاخباريـة، www.al-ain.comتاريـخ التصفـح 10/2/2021م .
(44) الاتحـاد الإفريقـي في الخرطـوم .ولـد لبـاد قفـزة دبلوماسـية في دائـرة الحـدود السـودانية الاثيوبيـة، صحيـف الجريـدة، العـدد 3399، الاحـد 21 فبرايـر 2021م .
(45) سـلفاكير يعلـن التوسـط لانهـا النـزاع الحـدودى بـين السـودان واثيوبيـا، موقـع المـال نيـوز، www.almalnews.comتاريـخ التصفـح 10/2/20021م
(46) سـماء السـهيلى، سـد النهضـة يحـرك القـارة العجـوز – الاتحـاد الاوربـى يتوسـط لازالـة التوتـرات الخرطـوم واديـس ابابـا، صحيفـة المواكـب، العـدد (216) الاثنـين 8 فبرايـر 2021م.
(47) حمدوك:لـن ندخـل في حـرب مـع إثيوبيـا والمـلء الثانـى لسـد النهضـة دون اتفـاق كارثـى، صحيفـة الانتباهـة، العـدد (5156) الاثنـين 8 فبرايـر 2021م.
(48) حمـدوك يجـدد للمبعـوث الاوربـى موقـف السـودان مـن سـد النهضـة والحـدود مـع إثيوبيـا، صحيفـة الحداثـة، العـدد (194)، 8 فبرايـر 2021م .
(49) روضـة عـلى عبـد الغفار،العلاقـات الاثيوبيـة السـودانية إلى اين؟موقـع قـراءاتافريقيـة،www.qiraatafrican.comتاريـخالتصفـح12/2/2021م.
(50) محمـد العـروسى، العلاقـات السـودانية الاثيوبية،مقابلـة مـع موثـع قـراءات افريقيـة، www.qiraatafrican.comتاريـخ التصفـح 12 /2/2021م.
(51) هشـام عـلى حامـد، المتغـيرات الدوليـة ومسـتقبل العلاقـات السـودانية الاثيوبيـة، تقاريـر سياسـية 19 أكتوبر2018م،المعهـد المـصرى للدراسـات، القاهـرة 2018م، ص 4 .